جامعة الدكتور د. الطاهر مولاي *سعيدة*
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو أمريكي على المنطقة المغاربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
-داودي هشام

إشراف:
أ. بن زايد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

- أ. بلحاج الهواري..... رئيساً
- أ. بن زايد أمحمد..... مشرفا و مقررًا
- أ. العطري علي ..... عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل البحثي.

كما يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر و العرفان لأستاذنا الكريم" بن زايد أمحمد"، الذي قبل و بدون تردد الإشراف علينا في هذه المذكرة، وذلك بالكثير من التشجيع و الحرص على إتمام العمل وإتقانه،حيث لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته الثمينة طوال مراحل إنجاز هذا البحث و مشوارنا الجامعي بشكل عام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل "عطري علي"،"بلحاج الهواري "،"خداوي ،"بومدين أحمد " ولد الصديق الميلود"،"سلطاني رضا"،" حلوي خيرة "،الذين كانت نصائحهم ووجودهم على توجيهنا حبا في نجاحنا،ضروريا إلى ما وصلنا إليه.

وأخيرا و ليس آخرا، نشكر جزيل الشكر كل الأحباب و الأصدقاء الذين شجعونا على إتمام هذا العمل، دون أن ننسى من قدم لنا يد العون من أهل الخير في سبيل تشجيع العلم و المعرفة .

" ولكل هؤلاء قدرنا الله على رد الجميل "

الإهـــداء

إلى

الولـدين الكـريمين"أطال الله في عمرهما"والدي الذي أتمنى من الاله عز وجل أن يشفيه .

وبالخصوص أمي الغالية.

إلـى إخوتي الأعزاء: العربي، أ. عبد الجبار ، د. أحمد زكرياء ، أختي الصغرى الدكتورة نور الهدى .

إلـى أخوالي و خالاتي :محمد، د. عبد القادر ، د. حميد ، زوليخة ،خيرة ،رشيدة

وخاصة : أحمد بومدين و عبد الله كشرود و أخي العزيز رمزي كشرود الذي أتمنى له التوفيق في مجال الهندسة المعمارية .

والشكر الخالص لكل زملائي في الدفعة دون استثناء.

إلـى

الشكر الخالص إلى زملائي من أسرة التكوين المهني ، أخص بذكر الأستاذ :قويدر هدان خليفة سويدي ،

جميع الأساتذة و العاملين في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

خطــة الدراســة

مقـدمـــــة

الفصل الأول : التأصيل النظري لمفهوم الأمن.

المبحث الأول: تطور الظاهرة الأمنية.

المطلب الأول: مفهوم الأمـن.

المطلب الثاني: تطور الظاهرة الأمنية أثناء وبعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده.

.**المطلب الأول**: خصائص الأمـن.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

المبحث الثاني: نظريات العلاقات الدولية المفسرة لمفهوم الأمن.

المطلب الأول: النظريات التقليدية لمفهوم الأمن (الكلاسيكية).

المطلب الثاني: النظريات الحديثة لمفهوم الأمن.

الفصل الثاني : مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: المصادر التقليدية المهددة للأمن في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: النزاع في الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: المصادر الحديثة المهددة للأمن في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: مشكلة الإرهـاب.

الفصل الثالث:التحولات الدولية ومشاريع الشراكة الأورو أمريكية في ظل التنافس على المنطقة المغاربية .

المبحث الأول: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و تأثيرها على أطراف التنافس .

المطلب الأول: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و تأثيرها على الطرف الأوربي .

المطلب الثاني: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و تأثيرها على الطرف الأمريكي .

المبحث الثاني: مشاريع الشراكة الأورو أمريكية في المنطقة المغاربية .

المطلب الأول: مشاريع الشراكة الأوربية في المنطقة المغاربية .

المطلب الثاني: مشاريع الشراكة الأمركية في المنطقة المغاربية .

المطلب الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية .

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

مقدمة

تمهيد :

يعرف العالم خلال العقدين الأخرين جملة من التغيرات المتتالية التي ألمت بالعديد من الفروع، لا سيما السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بل تعدى ذلك إلى الأطر المفاهمية والقيمية، وتحول بعض العلاقات الدولية من النمط الكلاسيكي إلى النمط الدينامي، في إيطار ما يعرف حاليا بالترابطات ضمن العولمة المحلية– العالمية Glocal Globalization.

فطبيعة التغيرات والأحداث المتسارعة الذي تشهدها العلاقات والنظام الدوليين، قد مست مختلف المجالات، وعلى رأسها المجالين الاقتصادي والأمني، بعدما كان ايديولوجيا عسكريا بحتا، وما ساعد على هذا التحول في مجريات العلاقات الدولية، هو التحول في المفاهيم الأمنية، ليتعداها من الجانب العسكري الى أبعاد أخرى أصبحت تشكل المعنى الجديد للأمن.

هذا ما جعل أغلب الدول تعيد صياغة فهمها لمصطلح الأمن وتنظيم علاقاتها مع بعضها البعض، من خلال خلق فضاءات اقتصادية وسياسية للتعاون بهدف التكامل ثم المنافسة، هنا شأن حال المنطقة المغاربية، حيث تحتل موقعا جيوستراتيجي هام، اذ تشكل كتلة جغرافية متجانسية، بالإضافة الى اطلالتها على البحث الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، الذي يشكل مكسب جيوسياسي لدول المنطقة، فالمكانة الهامة التي يحتلها المغرب العربي، جذب اليها العديد من الاهتمامات، فبالنسبة لأوروبا فالمنطقة المغاربية، كانت لفترة طويلة منطقة نفوذ ويصعب التخلي عنها، اما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فبدى اهتمامها جليا بعد نهاية الحرب الباردة وفقدان الاتحاد السفياتي لنفوذه في المنقطة، وهذا ما يفسر دخول المنطقة المغاربية في تنافس بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، وحاول كلاهما استغلال أهمية المغرب العربي والتقرب منه، وفق منظورات ومقاربات اقتصادية

وإستراتجية، هذا ما دفع بهما الى اعادة صياغة الأجندة تجاه منطقة المغرب العربي، ازاء التهديدات الأمنية التي من شأنها خلق تنسيق وربط علاقات أمنية بين هذه الأطراف الثلاث.

مبـــررات إختيار الموضوع :

المعلوم أن كل باحث لديه أسباب في انتقاء موضوع بحثه، منها العلمية ومنها الذاتية، وهذا شأن دراستنا كما نشير إليه في ما يلي:

الأسباب الذاتية :

1. الرغبة في الإلمام بالمواضيع الأمنية لا سيما التي تمس المنطقة المغاربية، كوني أننا جزء منها وهي محل تهديدات كثيرة واهتمامات كثيرة على حد السواء في الوقت الراهن.
2. الحركية التي تشهدها المنطقة المغاربية،والأحداث الدولية التي تدور فيها،وظهور الكثير من المتغيرات المهددة للأمن و الإستقرار الدوليين.
3. الأهمية التي توليها مختلف القوى الدولية للمنطقة المغاربية.
4. محاولة تحديد ومعرفة المتغيرات التي تشكل تهديدا على الأمن الإقليمي والدولي في المنطقة المغاربية .

الأسباب الموضوعية:

وتعود أساسا إلى أهمية الموضوع، كونه من مستجدات الساحة الدولية، وتوجها جديدا في السياسية الخارجية والعلاقات الدولية، كذلك تكمن أهمية موضوع بحثنا هذا، في محاولة تقديم طرح تفسيري، فالهدف من دراستنا هذه تقديم تفسير تأويلي للرؤى الأوروبية والأمريكية تجاه المنطقة.

إن البحث في موضوع الأمن، من خلال منظور التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة، يحتاج إلى قراءة مغايرة للتاريخ، وفهم عميق من خلال دراسة المعطيات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، في محاولة لإستعاب الواقع الحالي والبحث في حقيقة أهداف الطرف الأوروبي والأمريكي تجاه المنطقة، وهذا في إطار فهم

وإدراك وإثراء عام لمصطلح الأمن، وبلورة مفاهيم دالة أخرى مثل: التهديدات الأمنية، الأمن المغاربي، المواطن المصالح المشتركة ومواضع التنافس.. الخ

أدبيات الدراسة :

منذ أن توجهت الدول الأوروبية الى اعادة ترتيب علاقاتها المتوسطية، في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، شهدت أدبيات الدراسة المتوسطية الأمنية والاقتصادية، كما هاما لم يكن له سابق من قبل، وهذا ان دل على شيء، إنما يدل على التوجه الجديد للدول من جهة ومدى أهمية موضوع الدراسة من جهة أخرى، إلا أنه تكمن الإشارة الى عدة ملاحظات مهمة، اهمها ان معظم هذه الدراسات أو الأدبيات أصبحت لها مراكز بحث متخصصة ومعظمها ذات طابع سياسي أمني أو طابع اقتصادي أمني أو عسكريا محض، الا ان ما يشوبها هو أنها تحت اشراف مؤسسات معينة او حكومات لها مصالح في إجراء هذه الدراسات مثل مؤسسة فريدريك إيبريت Friedrich Ebert Fondation الألمانية ومن جهة محلية تنظيم ملتقيات خاصة بذلك في الدول المغاربية ذاتها، تحت رعاية مكاتب معتمدة في هذه الدول تحت إشراف منظمات أوروبية وأمريكية على غرار "Perthes "Christoph Zopel"،Volker"

لقد تعرضت العديد من الدراسات إلى مسألة الأمـن ومتطلبات تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع ،نختصر أهمها فيمايلي :

الدراسة الأولى: مذكرة أمين خلفون بعنوان **المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو- مغاربية** ،والتي قدمت في إطار متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03 ،**2006/2005** ،حيث تناولت فيها : ماهية الأمن ،وعلاقته ببعض المصطلحات المشابهة،ثم خصائص الأمن و أبعاده ،وبعدها إنتقلت إلى دراسة مستويات الأمن وآلياته،بالإضافة إلى تعرض هذه المذكرة لمفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، بالإضافة إلى السياسة الأمنية المتوسطية و اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي/ الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد المغاربي.

الدراسة الثانية: تمثلت في أوراق قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29- 30 أفريل 2008).

الإشكاليـــة : إن جل الدراسات التي عرضت العلاقة بين المغرب العربي والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، تناولتها اما من الناحية الاقتصادية بصفة خاصة، على اعتبار ان هناك حيز تتم فيه مبادلات تجارية بالاضافة الاستثمارات في القطاعي النفطي، ومن حتى من الناحية السياسية، فقد طغى عليها طابع العموم، وبما أن كل فعل اقتصادي له غرض سياسي وكل سلوك سياسي له هدف اقتصادي، ونظرا لطبيعة الأمن المعقدة والواسعة، فإنه لا يمكن الفصل النهائي وهذا ما دفعنا لطرح الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث كما يلي :

- كيف يمكن فهم الأبعاد الأمنية ضمن التنافس الأورو- أمريكي على المنطقة المغاربية ؟

و تندرج في إطار هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

1. كيف تطورت الظاهرة الأمنية، في ظل المستجدات وتضارب المصالح ؟
2. ما هي التهديدات الأمنية التي تهدد أمن و استقرار المنطقة المغاربية ؟
3. كيف يعمل كل من الطرف الأوروبي والأمريكي على تكريس وجوده الأمني في المنطقة ؟

مجـــال الدراســـة :

أ- المجال الزمنـــي:

بالرغم من التوجهات الأوروبية والأمريكية نحو منطقة المغرب العربي، تمتد ضمن مجال زمني طويل بحكم التاريخ الاقتصادي والأمني وحتى الاستعماري في الشق الأوروبي، إلا ان دراستنا هذه سوف تكون ضمن الفترة الحديثة لمختلف أشكال الروابط والعلاقات، لا سيما في فترة عرفت تحولات وتغيرات بنيوية وحتى مفاهمية، في السياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية، سوف يكون تركيزنا في الفترة الزمانية انطلاقا من مسار برشلونة سنة 1995 الذي يعتبر الإطار العام للشراكة الأورو- متوسطية وبشكل خاص مع الدول المغاربية في مشاريع ميدا الثنائية بين الجزائر، تونس، المغرب والمجموعة الأوروبية، وبطبيعة الحال الشراكة الأمريكية المغاربية، إذا فالإطار الزمني للدراسة سوف يكون من بداية التسعينيات إلى حدود الوقت الحالي.

ب- المجال المكانـي:

تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محدد المنطقة المغاربية، الذي يعتبر منطقة جغرافية هامة في العلاقات الدولية ، وذلك نظرا لطبيعته الجيوستراتيجية، إلا أن هناك إختلافا بين الباحثين والدول في تحديد المنطقة.

الفرضيـة الرئيسيـة :

الفرضيات هي عبارة عن تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقلا، يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا، وعلى هذا الأساس، و بما أن دراستنا تنصب حول فهم مختلف التهديدات التي يمكن ان تواجه المنطقة المغاربية، في ظل توجهات السياسية الخارجية للمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدنا على الفرضية الرئيسية الآتية:

ضمان الأمن المغاربي وتأمين المنطقة من مختلف التهديدات، له علاقة كبيرة بالتنسيق مع مختلف الفواعل الدولية، التي تشكل شريكا اساسيا لدول الاتحاد.

❖ وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1) السياسات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، مبنية على الوعي والادراك الجماعي (الأوروبي والأمريكي) بوجود مصادر تهديد مشتركة.

2) تغير التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية مرتبط بتغير الظروف الدولية و الإقليمية.

3) تفعيل التكتلات الإقليمية وتنويع التحالفات آليات هامة للحد من التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية .

الإطـار النظـري :

إن دراسة أي موضوع أوظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن ، وإلا سوف يكون ذالك تقيدا للدراسة ، وهذا نتيجة للطبيعة المتغيرة للمواضع السياسية و التعقد المتزايد للوحدات الدولية ، لذا كان من

الضروري الإعتماد على مجموعة من النظريات التي قدمت تفسيرات تحليلية حول الأمن وحاولت أن تطور هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ تشكله على مفهوم غياب الحرب و الصراع كمحددات رئيسية له ومن النظريات التي استخدمت للدراسة هي :

النظرية الواقعية :

و يتمحور فكرها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي في ما يتعلق بالأمن،و تقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد و أولوية الأمن القومي على مستوى من المستويات، فهي تركز على عنصرين أو فاعلين يحددان نمط الدولة و سياساتها الداخلية و الخارجية لفرض و حماية قيمها و مصالحها (القوة و المصلحة)، وقد استخدمنا هذه النظرية و ذلك لإهتمام القوى الغربية بالمنطقة المغاربية كونها منطقة إستراتيجية تتنافس فيها مصالح هذه القوى خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.**1**

النظرية البنائية:

تنظر النظرية البنائية إلى بنية النظام الدولي نظرة إجتماعية ، حتى وإن إشتركت مع الواقعية في أن الدولة هي الفاعل الأساسي، و الأنماط السلوكية للدولة ماهي في النهاية إلا توزيعات إجتماعية تضمن الحد الأدنى من التفاعلات الإجتماعية .**2**

النظرية النقدية الإجتماعية:

تهدف النظرية النقدية الإجتماعية إلى تحرير البشرية من البنى الجائرة للسياسة الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تسعى لكشف القناع عن أنماط الهيمنة مستندة في تحليلها لأفكار و أطروحات و فرضيات المنظور النيو- ماركسي للعلاقات الدولية المتمثل على وجه التحديد في نظرية التبعية .**3**

---

1 هلاوي إيمان ، عماري خيرة ، **"التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"**، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، **2012**).ص ت.

2 هلاوي إيمان ، عماري خيرة ،**مرجع سبق ذكره**،ص ث.

3 خالد معمري ،**"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،**2009**).ص**102**.

النظرية الشاملة :

- **نظريات التكامل و الإندماج :**

إن دراسة نظريات التكامل الدولي يجب أن تمر أولا بتحليل و تحديدا القوى السياسية التي تساهم في وصول المجتمعات السياسية إلى حالة التكامل و من أبرز النظريات التي قدمت تصورا لتحقيق السلم و التعاون بين المجتمعات :

1- الوظيفية : Fonctionnalisme

يحتل التحليل الوظيفي مكانة هامة في الدراسات السياسية وتنطلق من أن التعاون الدولي قطاع واحد يساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي في مجالات أخرى ، من وجهة نظر "ميتراني" المفكر البريطاني حيث يبرز مفهوم الانتشار وهو التعاون الدولي الناتج عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون و يتخطي فكرة الإقليمية إلي الكونية .

2- الوظيفية الجديدة : Neo-functionalism

لقد قدمت الوظيفية الجديدة الإطار الفكري لنشأة الجماعة الأوربية ، فهيا تعتبر أن مجالات التكامل يبدأ في المجالات السياسية الدنيا ، مع وجود سلطة سياسية تتبنى مشروع التكامل من خلال منظمات إقليمية ويعتبر إرنست هاس " Ernest Haas.B " من أهم منظري الوظيفية الجديدة .

الإطـار المنهجـي:

إعتمدنـا في دراستنـا على مجموعة من المناهج و المتمثلة في:

1. **المنهج المقارن:** إعتمادنا على هذا المنهج يستند إلى مبرر أنه منهج قائم على مبدأ الإستخدام التحليلي المتوافق أي إمكانية إستخدام مناهج أخرى معه ،كما جاء الإختيار وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة و الذي يتطلب إجراء مقارنات بين المفاهيم و النظريات و مقارنة مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات الأورومغاربية و هذا من أجل فهم المجال العلاقاتي لظاهرة الشراكة و التعاون في المجال الأمني بين الضفتين ،

كما تسمح بالوصول إلى نتائج علمية يمكن في الأخير تعميمها،ومن ثم الخروج بإقتراحات و إستراتيجيات بديلة للتعامل مع مفهوم الأمن في المنطقة الأورومغاربية.**4**

2. **المنهج التاريخي:** هو الأسلوب المؤدي لمعرفة الحقائق حيث يعتمد على الملاحظة ،و لا يقف عند مجرد الوصف بل يحلل و يفسر ، حيث يفيدنا هذا المنهج في دراستنا و ذلك من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في محاولة لتحليل مختلف الإتجاهات ، التي تشكل من خلالها مفهوم الأمن وتتبع كذلك الإطار التاريخي التي ظهرت فيه مختلف التهديدات.**5**

3. **المنهج الوصفي:** تبدو الحاجة إليه لتفكيك جوانب العلاقة التفاعلية بين التحولات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة و التحولات المفاهيمية في الدراسات الأمنية ، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري عند وصف البيئة الأمنية الدولية .**6**

الإطـار الإبستمولوجي:

1. **تعريف الأمن**: مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم وذلك لأنه نسبي و متغير و ذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة ، يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة و مصادر مختلفة فطبيعة التهديدات أصبحت تحدد مفهوم الأمن الذي كان يعتمد في وسائله على القوة العسكرية لحماية مصالحه و قيمه ، حتى يعرف على"بأنه استمرار الحرية من أي تهديد".**7**

2. **التهديد الأمني**:ويقصد به بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحلة يتغذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي،الإقتصادي،الإجتماعي و العسكري مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية.**8**

---

4 هلاوي إيمان ، عماري خيرة ،**مرجع سبق ذكره**،ص ج.

5 هلاوي إيمان ، عماري خيرة ،**مرجع سبق ذكره**،ص ج.

6 خالد معمري، **مرجع سبق ذكـره**، ص16.

7 مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية،صليحة كبابي، **كلية الحقوق والعلوم السياسية**، (جامعة تلمسان أبي بكر الصديق، 2009).ص210.

8 هلاوي إيمان ، عماري خيرة ،**مرجع سبق ذكره**،ص ح.

صعوبات الدراسة:

لاشك في أن أي بحث في العلوم السياسية لا يخلو من الصعوبات، وفي العلاقات الدولية خاصة ، وذلك راجع لطبيعتها الديناميكية وهذا ما ينطبق على المنطقة المغاربية التي تتسارع فيها الأحداث ، وتتغير فيها الأطراف و تظهر فيها متغيرات لم تكن بالأمس موجودة تؤثر على إستقرار و أمن المنطقة ، مثل ما يسمى الثورات العربية في تونس ، ليبيا وكلها دول الضفة الجنوبية للمنطقة ، وتغير إستراتيجيات بعض الدول في تعاملها مع المنطقة ، وبالتالي من الصعب إدراج هذه التحولات في الدراسة بشكل تفصيلي بعد أن قطعنا شوطا كبيرا في إتمام العمل البحثي بالإضافة إلى صعوبة وضع الخطة المناسبة للمشكلة البحثية في ظل إحتواء هذه الأخيرة على ما هو نظري (الدراسات الأمنية).

الفصل الأول

التأصيل النظري لمفهوم الأمن

ضمن وقت مضى، كانت تعاريف الأمن ذات طبيعة ثابتة، خاضعة لمدارسة فكرية تقليدية، لكن في الوقت الراهن ولا سيما بعد الحرب الباردة، أصبح هذا المفهوم يحتمل العديد من المعاني، ما بين أمن قومي، جماعي، انساني، اقتصادي، وغيرها من التفرعات والمستويات، وعليه ضمن هذا الفصل سوف نحاول تقديم ضبط وجيز لمعنى الأمن ومختلف التعاريف التي جاءت في شأنه، من خلال عنوان يحمل التأصيل النظري لمفهوم الأمـــن .

وهذا ما سنعمل عليه من خلال طرح مجموعة من المفاهيم و التعاريف التي أعطيت للأمـــــــن.

المبحث الأول: تطور الظاهرة الأمنية.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة ، إلى ظهور نظام عالمي جديد،الذي أدى بدوره إلى بروز معطيات جديدة (الظاهرة الأمنية)،لذلك توجب على الباحثين و الخبراء في العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول الأمن ،وهذا ما أدى **بستيفن وولت** إلى تسمية هذه المرحلة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية وفي إشارة منه إلى ما تمثله من تطور في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

أولاً: التعريف اللغوي للأمن:

الأمن لغةً من فعل " أمن" ومن " الأمان" و" الأمانة"، ويقول الشخص أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف.

وأصل الأمن في اللغة " طمأنينة النفس وزوال الخوف" ولا يكون الإنسان آمناً حتى يستقر الأمن في قلبه فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي مثلها مثل كلمة السلم التي تفقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه، وكثيراً ما يتم الحديث عن أمن المواطن ،ولكن الأمن يقصد به في العادة " أمن الدولة" وإنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه، ولما كان الأمن لطمأنينة النفس وزوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان وهو الحاجة الأولى والمطلب الدائم له[1].

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به .

ويعرف الدكتور محمد مصالحة الأمن بأنه : " حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذًا من الخطر" ،أو أنه :" يَخُل من وجود تهديد للقيم الرئيسة .

ويضيف بادوين مصطلح المأزق المجتمعي الذي يعرفه بأنه : " تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة .

[1] الفيروز أبادي، "**القاموس المحيط**"، ط**1**،(**بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1991**)، ص **199**.

اللحياني يرى أن الأمن والإمين بمعنى واحد، والإيمان عنده معناه الثقة، يقال:" ما أمنت أن أجد صحابة إيماناً[2]" أي ما وثقت.

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن للأمن معانٍ ذات صفات إيجابية تتمثل في (الثقة، الطمأنينة، التصديق)، كما يحمل في طياته معنى الضدية لبعض الصفات السلبية تتمثل في (الخوف، الخيانة، التكذيب).وعليه للأمن معاني مشتركة ومتلازمة تسبب إنعدام الأمن كالجوع، الفقر، والإحساس بالنقص أو عدم الثقة والإضطراب والشك والضعف والعجز .

وبذلك تعني الكلمة (securitas) الحرية والتحرر من الخوف والقلق والألم، الحزن، وغيرها.

وقد استعمل" شيشرون" الكلمة للتعبير عن الحرية من أي خلل عقلي أي سلامة واستقرار العقل، وفي الفترة الأوغستينية استعملت الكلمة للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب[3].

كما قد ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي OXFORD بمعنيين:

-المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفير بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

- يجب أن يكون الأمن دائماً.

- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

-المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة أمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

- هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.

- هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر[4].

---

[2] **المرجع نفسه**، ص **25-26**.

[3] Dillon (michael) , **politics of security** : **towards a political philosophy**, london and new york , roudledge, **1996**, p**121**.

ثانياً: التعريف الإصطلاحي للأمن.

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[5].

فحسب دائرة المعارف البريطانية هو " حماية الدولة من خطر القهر على يد أجنبية"[6] ولكن المصطلح ارتبط أكثر بحالة أن الأمن الناتج عن التهديد العسكري لما بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة السباق نحو التسلح، وتم إغفال باقي المعاني التي يحملها الأمن في مضمونه الإنساني.

وقد اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء والمفكرين، حيث عرف بوث Both و ويلر Wheeler فيؤكدان على أنه : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر "

وذهب "كوفمان" (KAUFMAN) إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وإن دل على شيء فإنما يدل عموماً على الخوف، ويدعم جوزيف سي ناي (JOSPH SYE NYE) ذلك بقوله:" الأمن لا يعني بالمصلحة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر" .[7]

ويعرفه " باري بوزان" (BARRY BAZAN) بأنه استمرار الحرية من أي تهديد"[8]، وقد أثار هذا العديد

---

[4] حمدوش رياض،" **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"** ، (جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، **2008**)، ص **271**.

[5] هلاوي إيمان، عماري خيرة، **"التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي"**، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، **2012**)، ص **03**.

[6] WOlfers Arnold (**1952**) ,**national Security as an ambiguous symbol**, dans wolfers (Arnold)(discord and collaboration Baltimore ,Johns Hopkins University press ,**1962** ,pp **147–165**.

[7] مازن إسماعيل الرمضاني، **"مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي، في الأمن والجماهير"**،(السنة الثانية، العدد 04، تموز، جويلية **1981**)، ص **70**.

[8] Battistella (Dario) ,**Théories des Relations inter nationales**, Paris ,Presses de science Po,**2006**,P**462** .

من التساؤلات أكثر مما فسر مفهوم الأمن، ومنها: ما هو موضوع الأمن؟ أي ما هي الوحدة المرجع المعنية بحماية قيمها المركزية: الدولة، الأمن، وحدة مشتركة غير الدولة، الإنسانية أم الفرد؟

ما هي التهديدات التي يجب أن تختفي؟ هل هي تهديدات عسكرية، غير عسكرية، اقتصادية، بيئية، أيديولوجية؟ كيف تحدد المخاطر؟ هل موضوعية أو ذاتية وما هو الخطاب الذي يجعل من الخطر رهاناً للأمن؟

ما هي القيم التي يجب حمايتها؟ هل الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الإنسانية؟وللإجابة على هذه الأسئلة تباينت حسب الإطار الفكري للنظرية التي تم من خلالها النظر للمصطلح، فالتوسع الوظيفي لمفاهيم الخطر والأمن أخذ حيزاً كبيراً من عمليات الدفاع التقليدي وهي عمليات اتسمت بمظهرين[9]:

- **الأول**: وهو أشكال العنف التي تمثل قلب السياسة الأمنية الذي اتسع وتحول من الحروب بين الدول ليشمل أنماطاً مختلفة من الصراعات كالحروب الأهلية والمتمردين داخل وخارج الدول (الإرهابيين مثلاً)، انتشار الجريمة، العنف بكل أنواعه.

  وبغض النظر عن إلحاق الضرر بالناس فإن ما هو مشترك بين هذه الأشكال جميعاً هو تهديدها باحتكاره القوة، لهذا فإن الهدف الأمني لأية دولة وحكومة وطنية هو توفير الحماية لمواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات دون الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي.
- **الثاني**: هو مدى أهمية الأمن كظاهرة حتى ولو لم يكن هناك أي شكل من أشكال الصراع، وهذا بسبب ما يعيشه سكان العالم من آفات وأمراض (إيدز... والفقر المدقع)، وكذا الاضطرابات المناخية والبيئية

[9] أليسون .ج.ك.بيلز،"**عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاما ،في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**" ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، **2006**)،ص ص**75-76**.

التي قد تصيب البشر والمحاصيل وأحداث أخرى قد يسببها الاحتباس الحراري، والتصحر وتناقص المواد الطبيعية.[10]

وكخلاصة نستطيع القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة.

كما يشير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي ،أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواءً كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قم الدولة من التهديدات.

المطلب الثاني: تطور الظاهرة الأمنية أثناء وبعد الحرب الباردة.

لقد تميز مفهوم الأمن إبان الحرب الباردة بإعطاء أهمية كبيرة للمجال العسكري،أكثر من تركيزها على الشق الإقتصادي و الإجتماعي للأمن،إذ عرفت هذه المرحلة أكبر حملة للتسلح في المجال التقليدي و النووي،مما أدى إلى إندلاع العشرات من النزاعات في أوربا،آسيا،إفريقيا،فكان موضوع الأمن في تلك الفترة يهدف لخدمة مصلحة الدولة بالدرجة الأولى لا غير بعيدا عن الإهتمام بالفرد كأساس للمجتمعات والأمم،ولكن بعد نهاية الحرب الباردة فقد عرف العالم عدة تحولات و تغيرات على مستوى المجتمع الدولي،فقد تشعب مفهوم الأمن ليطال أمن المواطن ،أمن الجماعات و أمن الشعوب.

أولاً: تطور الظاهرة الأمنية أثناء الحرب الباردة.

كان لنهاية الحرب العالمية الثانية أثر كبير في تغيير ميزان القوى العالمية الذي كان في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي كونهما أكبر المستفيدين من الحرب في جميع المستويات، وبذلك شكلا قطبي العالم الوحيدين فيم عرف بالمعسكر الغربي الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي الاشتراكي

[10] أليسون .ج.ك.بيلز،**مرجع سبق ذكره**،ص**76**.

بزعامة الاتحاد السوفياتي.وشكل الاختلاف الإيديولوجي والتضارب في المصالح الذي كان السمة المميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي اصطلح عليها " الحرب الباردة" وكان مسموحاً فيها باستعمال كل الوسائل الاقتصادية والسياسية، الإعلامية، وحتى التكنولوجية هذه الأخيرة التي كان لها دور كبير في تغيير وتحديد ميزان القوى، إذ أصبح بإمكانها نقل ميزان القوى بإحداث تطورات داخل الدولة الأقوى من دون أن تحدث حرب وبعد التوصل إلى التكنولوجيا النووية أصبح ذلك ممكناً من دون قيام تصادم مباشر، وهذا معناه أن التوازن كان قائماً على اكتساب السلاح النووي التي غيرت شكل مفهوم الأمن وغيرت طبيعة القواعد العسكرية فكانت في الماضي تعتمد الانتشار في كل البلدان وهنا لم تعد الحاجة ملحة إلى ذلك بوجود الصواريخ العابرة للقارات.واقتصر الأمن في هذه المرحلة على عامل الحدود الجغرافية والقواعد العسكرية والتحكم في مداخل ومخارج المحيطات والبحار خاصة منها المغلقة، وبهذا نجد أن البحر الأبيض المتوسط يفقد أهمية في أي حرب من هذا الشكل فهو بحر مغلق إذ ما تم تلغيم مداخله من جهة جبل طارق أو باب المندب أو قناة السويس كما أنه بحر ضيق لا يسمح بالانتشار والمناورة وهو ما شكل نقطة خلاف أمني جوهرية في السياسة الخارجية السوفياتية والأمريكية[11]، لأن السيطرة على شواطئه تمكن الدولة من موقع متقدم للسيطرة على البلدان المحيطة وذلك حسب نظرية نيكولاس سبيكمان NICOLAS SPAYKMAN عالم الجغرافيا الأمريكي الذي يرى" أن من يسيطر على الهلال الداخلي للجزيرة العالمية يسيطر على القلب القاري ومن يسيطر على القلب القاري يحكم العالم"، وفي منظوره أن الأمن هو السيطرة على السواحل التي تتحكم في علاقات القوة في هذا العالم وتنبأ سبيكمان بأن بريطانيا وروسيا وأمريكا هي من ستسيطر على السواحل الأوربية وهذا ما حدث في الحرب العالمية الثانية عندما يسيطر الحلفاء على سواحل المتوسط ومكنهم من الهجوم على ألمانيا وإيطاليا وسيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط لتحقيق الأغراض التالية:

[11] محمد إبراهيم فضة، **"مشكلات العلاقات الدولية : دور الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السياسة الخارجية"**، (الأردن:شركة المطابع النموذجية،ط**1**،**1982**) ،ص.**200**.

- مرور البضائع والركاب.
- مرور القوة العسكرية.
- استعمال الموارد الموجودة في البحر.

وهذا ما أفرز الصراع بين القوتين الغربية والشرقية على منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تكتسبه من أهمية إستراتيجية.

ويعود الاهتمام السوفياتي بالمنطقة إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، فهو دولة قريبة جداً من الممرات الرئيسية للحوض من جهة البحر الأسود ومضيقي البوسفور والدردنيل، حيث كان ينظر إلى جغرافية البحر الأبيض المتوسط على أنها امتداد لحدودها الطبيعية التي تبدأ من الحدود الإيرانية وتمر عبر المياه الدافئة إلى الحدود الأوروبية فالحوض المتوسطي حسب العقيدة السوفياتية هي أمة متوسطية[12]، وهذا ما دفع الأسطول الروسي إلى المحاولة دائماً أن يجد له منفذاً إلى البحار الدافئة وقد تمكن الأسطول السوفياتي من أن يؤمن لنفسه الطريق علاوة على تحركه بكل حرية من البحر الأسود إلى البحر الأحمر عن طريق قناة السويس ثم إلى المحيط الهندي باعتبار أن المسافة من ميناء نُور مَانْسْك السوفيتي إلى المحيط الهندي على بحر البلطيق وعن طريق رأس الرجاء الصالح تقدر ب 12000 ميل ومن موانئ البحر الأسود إلى المحيط الهندي عبر البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس لا تتجاوز 3000 ميل هذا معناه توفير للوقت واقتصاد للطاقة.

ويرمي كذلك التواجد السوفيتي بالمنطقة إلى الإحاطة بحلف شمال الأطلسي* وكسر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفيتي كان له الدور المحوري في مواجهة المد الشرقي في المنطقة على أساس الأهمية العسكرية، وخاصة وأن الحوض تشرف على سواحله دول تتبنى النهج الليبيرالي وأغلبها تشارك في الحرب ضد القوات الألمانية، وأدى إلى انقسام أوربا الشرقية والغربية وظهرت

[12] Marie lucy Dumas,**les lieux de la méditerranée**,**presentation géographique** ,paris:foundation des études de défence nationale,**1992**,p**13**.

هذه المنافسة بشكل أخطر إبان تقسيم ألمانيا عام 1949 وفي هذه الفترة روجت أمريكا إلى فكرة الأمن المشترك[13] في حوض البحر المتوسط، ففي بيان لوزارة الخارجية الأمريكية جاء فيه:" تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط خاصة منطقة مهمة لسلامة الولايات المتحدة الأمريكية لما يحققه الحوض الأبيض المتوسط من جمع المعلومات العسكرية وحماية طرق الوصول إلى النفط وحماية الجبهة الجنوبية لحلف الناتو وأمن إسرائيل"[14]، وكان لظهور " إسرائيل" في الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بالغة لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي ربطت أمنها بأمن هذه الدولة التي ستدافع عن مصالحها في الوقت الذي بدأت فيه الدول العربية تروج لفكرة الحرب ضد الكيان الصهيوني فأسرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال بوارجها الحربية للرد على أي تهديد من داخل أو خارج الحوض على إسرائيل، وهذا ما شكل التناقض والتعارض بين القوتين الغربية والشرقية وتزداد حدته كلما شعر طرف بالانتصار على الطرف الأخر بكسب التأييد الدولي، وفي الحقيقة كان التوازن الاستراتيجي بين القوتين يميل إلى الطرح العسكري، لذلك كان مفهوم الأمن بالنسبة إلى السياسيين هو مدى تحقيق التفوق العسكري الذي سيحافظ في رأيهم على أمن واستقرار حوض البحر الأبيض المتوسط بدليل أنه بعد قيام دولة إسرائيل مباشرة شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام حرب فبادرت بإنزال أساطيلها الحربية كإجراء وقائي يحافظ على أمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار هذا التصادم بين القوتين هو التهديد الحقيقي للأمن العالمي وليس ضمان للأمن والاستقرار العالميين إذ وفي كل مرة تزداد قوتهما العسكرية يتصاعد تنافسهما ،وكان لهذا الأخير أثر على دول

---

[13] يحي أحمد الكعكي، **"الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان"**،(د.ط، بيروت: دار النهضة العربية)، **1978**، ص**60**.

***حلف شمال الأطلسي: حلف عسكري سياسي أنشئ في واشنطن سنة 1949/04/09م كان مقره بباريس ثم نقل الى بروكسل سنة1966م غايته حماية السلام والأمن وتنمية الاستقرار والرفاه في قطاع شمالي الأطلسي. وضم في البداية :الو.م.أ ،كندا،انجلترا،بلجيكا،هولندا،لوكسمبورغ،ألمانيا الغربية،النرويج،ايسلاندا،البرتغال،ايطاليا،اليونان،تركيا،فرنسا (حتى سنة 1966م).**

[14] محمد صابر عنتر، **"الأمن والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى الأمن العربي، قضايا عربية"**، (بغداد، العدد 04، **1980**)، ص **158**.

المنطقة خاصة البحر الأبيض المتوسط التي تزودت بكل أنواع الأسلحة[15] ، ومن بين هذه النزاعات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة نذكر منها:

- النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف، وتطور النزاع إلى اشتباكات مسلحة في أكتوبر سنة 1963 بحاسي البيضاء وتنجوب.
- النزاع التونسي الجزائري بعد استقلال الجزائر 1962حيث تسلمت من الإدارة التونسية النقطة الحدودية رقم 233 التي تبلغ مساحتها 17 كلم^2 والتي ثارت من أجلها مشكلة حدودية حيث قام كل من البلدين بعمليات بحث عن البترول جنوب هذه المنطقة والمعروفة باسم "حاسي بورما" ووقعت اشتباكات عسكرية كانت تنذر بوقوع حرب عسكرية[16].

ثانياً: تطور الظاهرة الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة.

يعد تفكك الاتحاد السوفياتي وما كان له من أثار نقاط تحول في نمط العلاقات الدولية حيث شهد العالم تراجع التهديدات التقليدية لتظهر تهديدات جديدة بصيغة مغايرة، هذه التغييرات السريعة والمتواصلة أثرت على العالم بما في ذلك المتوسط، وعليه فإن حكومات دول والمنظمات غير الحكومية في الدول المغاربية رأت انه من الضروري إيجاد نموذج مشترك لإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة التي أخذت مكان الخطر الشيوعي، والتي طرحت مفاهيم جديدة لخطر وفرص التقارب الجغرافي مع دول الحوض المتوسطي.

حيث حددت أوربا مفاهيم جديدة للأمن حصرتها في مجموعة من المصادر لعل أهمها هي اعتبار جنوب المتوسط كمصدر أساسي ورئيسي للخطر واللأمن باحتوائه على عوامل اللاستقرار تهدد أمن الضفتين ككل وأوربا على وجه الخصوص، خاصةً وأن التهديدات العابرة للحدود تحمل إمكانية الانتشار على أوربا ومن بين التهديدات :

[15] Bernard Ravenel, **la méditerranée le nord contre le sud**,paris :edition l'harmattan,**1983**. p**180**.

[16] محمد بركات، **"مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية وأثارها السلبية"**، (ط1، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، **2005**)، ص **115**.

النمو الديمغرافي المتسارع، وما ينتج عنه من مشاكل البطالة ،الهجرة غير الشرعية، السباق نحو التسلح، انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتجارة غير الشرعية، خطر النزاعات الداخلية، إضافة إلى بروز الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وماله من مضامين مهددة لتهميش الدور الأوروبي بالمنطقة.

- ✓ **النمو الديمغرافي**: ارتفع سكان دول المغرب العربي مثلاً من 90 مليون نسمة عام 1980 إلى 100 مليون نسمة سنة 2000 وهو مرشح لبلوغ 200 مليون نسمة سنة 2025، ويعتبر عامل اختلال التوازن الديمغرافي وما يفرزه من مشاكل البطالة، الهجرة غير الشرعية، مصدر توتر لدول شمال الحوض المتوسطي[17]، فهي تعتبر ذلك تهديداً لمستقبلها الأمني سواء: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية في حال ما إذا تم بروز منحى حاد للهجرة من الجنوب نحو الشمال بفعل أي اضطراب ظرفي أو مزمن ، فخطر التدفق الكبير للمهاجرين خاصة المغاربية نحو دول أوربا تشكل مصدر توتر وتخوف لدى المجموعة الأوربية بتهديد أمنها، وحسب إحصائيات 1993، تأتي المملكة المغربية في المركز الأول من بين الدول المغاربية من حيث إجمالي المهاجرين إلى أوربا ثم الجزائر فتونس وتأتي فرنسا في مقدمة الدول المستقبلة للمهاجرين من شمال إفريقيا فقد بلغ عدد مهاجري الدول المغاربية إلى أوربا 4200,000 مهاجر، ويعتبر مصدر الخطر وتهديد لأمن الضفة الشمالية منافسين للأوربيين في سوق العمل المتقلص وتصدير النزاعات بنقلها إلى التراب الأوربي، كذلك تهديد الثقافة الأوربية بخلق نماذج هجينة بين الثقافة الأوربية وثقافة بلد المهاجر الأم، وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية " شنقن" SHENGEN ساهمت من جهة أخرى في تزايد عدد المهاجرين بإلغاء الحدود البينية[18]، وأيضاً ما يسمى "بالربيع العربي[19]*" في 2011 خاصة دول المغرب العربي " تونس وليبيا".

[17] Alvaro de Vasconcelas, **la nouvelle Europ et la méditerranée occidental** , Revue de L'OTAN,vol **39** ,n**05**,Octobre **1991**,p**27**.

[18] Marc Bennefousé, **Réfelxions sur une politique arabe**, **défense nationale**, aout –septembre **1998** ,pp **44–67**.

- ✓ **خطر النزاعات الداخلية:** بعد حرب الخليج الثانية [20]**ازدادت، حدة النزاعات الداخلية في جنوب حوض المتوسط وتعود أسباب ذلك إلى تعدد القوميات خاصة بعد أن بدأت العديد من الأقليات من داخل الحوض تطالب بالانفصال عن دولها، والتي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية التي تحتوي على عدة قوميات وديانات امتد داخلها النزاع العرقي الذي ساهم في عودة الصراع القديم الذي كان بين القوميات الثلاث: الصربية- البوسنية- الكرواتية، حيث أرادت كل منها تأسيس كيان سياسي خاص بها، هذا إضافة إلى النزاعات القائمة التي لا تزال تهدد أمن واستقرار المنطقة كالصراع العربي الإسرائيلي والنزاع التركي اليوناني والنزاع في غرب المتوسط بين المغرب الأقصى وجبهة البوليزاريو، وهذه النزاعات أدخلت المتوسط في حالة عدم اللاستقرار الأمني الذي بدوره يهدد القارة الأوربية بالتخوف من امتداد ظاهرة الانفصال إلى أراضيها[21].
- ✓ **خطر بروز قوة معادية للنموذج الغربي في جنوب المتوسط:** مع بروز ظاهرة الأصولية الدينية في هذه الدول، إذ بعد خروج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان وانتهاء حرب الخليج عاد من كانوا يسمون أنفسهم " مجاهدين" وهم الذين شاركوا في حرب أفغانستان إلى بلدانهم متشبعين بأفكار ومقتنعين بإيجابية التجربة الأفغانية وعلى هذا الأساس كونوا جماعات سرية داخل بلدانهم ودعمت من أطراف خارجية فمثلاً نشطت جماعة " البر والإحسان" في المغرب و" الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الجزائر سراً بعد أن تم حلها عقب إلغاء الانتخابات التشريعية في دورها الأول عام 1991[22]، هذا ما سمح بظهور جماعات إرهابية تقوم بعملية القتل والتخريب بهدف الإطاحة بالنظام. و في حالة ما إذا وصلت هذه الجماعات إلى سدة

---

[19]***الربيع العربي** :هو موجة ثورات متتابعة شهدتها الدول العربية ضد الأنظمة اللاديمقراطية،بهدف التغيير على مستوى النخب الحاكمة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية،وكذا المشاركة في الحياة السياسية.

[20]****حرب الخليج الثانية** :تعرف بعاصفة الصحراء، وهي حرب شنتها الو.م.أ ضد العراق بدعوى تحرير الكويت،ونشر السلام في الشرق الأوسط.

[21] خالد الأشهب،" **أوربا والعرب والمستقبل**"، (مجلة أوربا والعرب، العدد 166، ماي **1997**)، ص **25**.

[22] توفيق المدني، الجزائر:"**الحركة الإسلامية والسلطة**"،(الكويت: دار إرطاس للنشر،)**1998**، ص ص **142-145**.

الحكم، فإنها ستغير من النمط السياسي للمنطقة وستغير حتى من وجهة تعاملاتها الخارجية ، لأن هذه الجماعات قد لا تفضل التعامل مع الدول الغربية ، وإنما ستفضل أن يكون تعاملها مع دول تتبنى النهج الإسلامي كتوجه استراتيجي في سياساتها الداخلية وبذلك ستشكل كتلة سياسية موحدة في المنطقة يمكن أن تمتد إنعكاساتها إلى باقي الدول المغاربية[23] ، ويسجل اليوم تحول الأمن نحو مجالين : الإقتصادي والإجتماعي ومن أبرز فواعله نجد: البنوك المركزية والتجارة ومؤسسات المجتمع المدني ومجموعة من الشبكات الخاصة التي كانت في السابق تعمل في ظل الدولة، يضاف إليهم الفاعلين الخواص والشركات المتعددة الجنسيات وكذلك المتدخلون في الأسواق المالية، والأمن الذي تسهر عليه الهيئات الحكومية حتى أصبحنا نتكلم عن ظاهرة خصخصة الأمن .

[23] Piérre willa , **la méditerrannée comme espace inventé** http://www.fscpo.unict.it/EuroMed/jmwp25.htm .p**06**

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده

المطلب الأول: خصائص الأمن.

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر. والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولاً: النسبية.

إن سعي الدولة (المعاصرة) لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية(دول) والوظيفية كالمنظمات الدولية.فقد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دولياً، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية.وعليه فأمن الدولة هو أمن الدول الأخرى، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادراً ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عال جداً، مما يجعل الأمن أمراً نسبياً[24].

ثانياً: الديناميكية.

تفترض أن عملية صياغة الأمن كأمر بديهي تتضمن الإجراءات التي تعتمد لمجابهة جميع الحالات السلبية المحتملة ونظراً لعدم سهولة حصر هذه الاحتمالات، فمن الصعب التنبؤ المسبق والدقيق بما قد يحدث من أخطار على الصعيدين " الداخلي والخارجي"[25].

ثالثاً: الإنعكاسية.

وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة، أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمتها ومبادئها

[24] خير الدين العايب،"**الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، **1995**)، ص **27**.

[25] ثامر كامل الخزرجي،"**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، (ط1، **2005**)، ص **317**.

ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، واستمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقائه في الوقت نفسه و استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي وبزواله زالت تقريباً أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة، أمن قيمها ومصالحها)[26].

وبناءًا لما تقدم ذكره فإن الأمن ظاهرة تساير وتواكب وتتكيف مع التطورات الحاصلة في شبكة العلاقات الدولية، ففي القديم كانت الدولة ترى المصدر الوحيد المهدد لكيانها هو العدو الخارجي الذي تم تشخيصه وتحديده من قبل ولكن بعد الحرب الباردة ونظراً لجملة من العوامل التي أدت في نهاية المطاف إلى ظهور مفهوم جديد للأمن وهو الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

اختلفت النظريات المفسرة للأمن في إيجاد مفهوم شامل للأمن أو الاتفاق في متغيراته وقد تم الإجماع الشبه تام حول الأبعاد المتعددة التالية وهي:

أولاً: البعد العسكري

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينيات تقريباً، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجمات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حيت احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات، أو القيام بسلوكات معينة مثل التهديدات التي

[26] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **"المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية"**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،)**2003**، ص **11**.

تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية لباقي الوحدات بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[27].

كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة[28].

ثانياً: البعد السياسي

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية،وفي إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار وعلى مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقياً.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالاً كبيراً لحماية مصالحها أو أمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة: فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية والحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه

[27] طارق رادف،"**الاتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، **2004-2005**)، ص ص **14-15**.

[28] طارق رادف، **مرجع سابق الذكر**، ص ص **15-16**

ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافاً سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية[29].

ثالثاً: البعد الثقافي

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي توجه سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظراً لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الذي انتقل حسب "صامويل هنتغتون" نحو صدام الحضارات بعد نهاية الحرب الباردة.

ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال العلاقات الثقافية الدولية التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه "هنتغتون" في أطروحته " صراع الحضارات" حيث يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع، أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومن نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والثقافات[30].

---

[29] خالد معمري،"**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،)**2009**، ص **25**.

***كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن.**

[30] محمد الميلي،"**الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**"، (باريس :مركز الدراسات العربي الأوربي، **1996**)، ص **117**.

رابعاً: البعد الاقتصادي.

يمكن القول أن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه.

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية، فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى، بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مباردة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام [1]

[1]

الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصادياً، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه "جوزيف سي ناي" الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد[2].

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تشمل:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ،ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق حاجيات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[1].

[1] أحمد ثابت ،"**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** "، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية **1995**)، ص **167**.
[2] أحمد ثابت، **مرجع سابق الذكر**، ص **167**.

خامساً: البعد النفسي.

هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحرراً من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن إدراجها هنا في أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من" كوفمان ,kaufman"، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضاً كتابات "لينكولين LINCOLIN" الذي يقول في هذا الصدد:"إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي"[2].

خامساً: البعد البيئي.

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه. كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي، وانقراض بعض أنواع الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة، تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جلياً علاقة المنظومة الإيكولوجية (البيئة بمفهوم الأمن

[1] حمدوش رياض، **مرجع سابق الذكر**، ص **271**.

[2] خير الدين العايب، **مرجع سابق الذكر**، ص **8**.

البشري)[1]، وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعداً من أبعاده لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن و البيئة)، حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك) أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل : نظرية السياسة الخضراء، فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدول والمجتمعات والأفراد.

[1] بلعيد منيرة، "**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**"،(مداخلة ضمن الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق، تنظيم جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، **2008**)، ص **102**.

المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية المفسرة لمفهوم الأمن.

لقد قمنا في هذا المبحث بإعطاء صورة واضحة حول إختلاف قراءات المنظورين –التفسيري والنقدي– خاصة التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وكذلك تصاعد الصراع بينهما حول إعطاء تصور للمنظور الأمني.

فلقد حاول التقليديون المحافظة على النظرة التقليدية (المفهوم الضيق) الذي يتعلق بأمن الدولة، لذلك فضلوا إدخال بعض التعديلات –الشكلية والسطحية– فقط، لكن المنظور النقدي – مدرسة كوبنهاغن– حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن وذلك من خلال إعادة صياغة جديدة ومن زاوية مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي ألا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن.

وبناءً على ما تقدم سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظريات التقليدية لمفهوم الأمن (الكلاسيكية).

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية من اختصاص العسكريين والإستراتيجيين ولأن الحرب العالمية الثانية أوضحت أنه لا يمكن أن تترك الحرب بيد الجنرالات، أدى إلى تدخل المدنيين في الحرب العالمية الثانية إلى تحول الدراسة في المجال الأمني التي عرفت حسب المفكر " ماك سويني MC Sweeney" أربعة مراحل في تطورها:[1]

المرحلة الأولى: وتبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أواسط الخمسينيات وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.

المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينيات بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة و أثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة، وإستتباب الأمن

[1] MC Seweeny (Bill) , **Security , Identity and Intereste a sociology of International Relations**,Cambrige,Cambrige Unversity press ,**1999**,pp**20–21**.

كما ظهرت مصطلحات جديدة كنظام الأمن (régime de sécurité) والأمن الدولي (Security international) تؤكد اعتماد الدول فيما بينها.

المرحلة الثالثة: وكانت بداية الثمانينات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع " جيلبان Gilpin" وكيوهان Keohane.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين اتخذت الدراسات الأمنية أبعادا أخرى بدخولها الكثير من الميادين والمجالات.[1]

أولاً: المدرسة الواقعية.

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جداً في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري و عند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من " توكيديدسTuck Dudus" إلى " هانز مورغاتشو Henz Morgan chu" إلى" كينيث والتز Kenneth Waltz" و" ريمون آرون Raymon Aron ."

هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين حيث ورد في جذور الأزمة النظرية التي أسسها " توكيديدس" حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا وإسبرطا حيث قال:" إن إرساء معايير العدالية يعتمد على نوع القوة التي تستمدها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله[2]".فالواقعيون هم أكثر دفاعاً عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية[3].

---

[1] **Ibid, p 21**.

[2] مسالي نسيمة،"**التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي،وإستراتيجيات مواجهتها**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،(جامعة منتوري:قسنطينة،**2010م**)،ص.**28**.

[3] تاكايوكي يامامورا، ترجمة: عادل زقاع، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، نقلاً عن موقع: www.geocities.org/adelzeggagh/secpt.htlml

أما **الواقعيون الجدد**: أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها، كذلك للتقليص من مخاطر المأزق الأمني[1]، إذ يقول:" كينيث والتز" :" في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضموناً ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الربح، القوة" وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث نجد في هذا الصدد "كينيث والتز kenneth Waltz" يقول أن " التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوماً إلى النزاع[2]" وأن للقوة قابلية للإستعمال من أية وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأية قوة[3].

وبناءً على ما تقدم ذكره يمكن القول أن التصور الواقعي يرى أن الأمن القومي مرتبط بالدولة أي قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية أو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع إستمرار النمو والتقدم طبقاً للأهداف المخططة بواسطة الحكومة.

إذن الدولة هي المرجع الأساسي للأمن لدى المدرسة الواقعية.

ثانياً: المدرسة الليبيرالية(الليبرالية الكلاسيكية والليبيرالية الجديدة)

يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور

[1] **المأزق الأمني**: مفاده أن تحقيق الأمن للدولة "أ" يؤدي إلى حالة من اللأمن بالنسبة للدولة "ب" وذلك نتيجة تسلح الأولى والسباق نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الدولة "ب" لعدم إمتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى حالة إنكشاف أمني أي تسلح "أ" هو بعث الخوف والتوتر ل"ب".

[2] مسالي نسيمة،**مرجع سبق ذكره**،ص.**29**.

[3] حمدوش رياض، **مرجع سبق ذكره**، ص **27**.

الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر .

ولليبرالية مجموعة من المبادئ تعتمد على أفكار" إيمانويل كانط Immanuel kant" عندما اقترح تكوين فدرالية وكذلك" وودرو ويلسون[1] في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم والأمن عندهم يكون بتحقق العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية[2].

هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي[3]، ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسع الأمن مفهوماً وميداناً مثل الجماعات المسلحة والنزاعات الإثنية لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة، وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة لمفهوم الأمن.

ظل لفترة طويلة حجم التهديدات ومدى المخاطر أثناء الحرب الباردة مركزاً على الصفقات التي تضم دولاً، أمماً تقليدية والتحالفات التي تقودها (نموذج واستفاليا)، بعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها يتصدر الإهتمامات ويلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها، كحركات التمرد، المجتمعات الإثنية والإقليمية، الشركات المتعددة الجنسيات ، كما تناولت البعد الدولي كالأعمال الإرهابية الإجرامية وإتسعت لتشمل الأبعاد الإنسانية التنموية، ولقد حدث هذا التحول لأسباب عدة أهمها:

[1] أحمد الرشيدي ، محمد نعمان وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص **4-5**.

[2] تاكايوكي ياماموراء**مرجع سبق ذكره**.

[3] حمدوش رياض، **مرجع سبق ذكره**، ص **276-277**.

1- أن مشاكل الأمن ليست نفسها بالنسبة للدول (متطورة- نامية)، وتحليل المشاكل لا يكون بالطريقة نفسها.

2- التهديدات بالنسبة للدول تتطور وفقاً للتحول في العنف (الإستراتيجية غير المباشرة، نزاعات، إرهاب) ووفقاً للمحيط، الدولي ولهذا كان الحديث عن الأمن الطاقوي في السبعينات وتغير الحديث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

3- السلطات السياسية لم ترغب ولا تريد أن يكون تعريف الأمن ضيقا حتى لا تتحدد قدراتها أمام مواجهة الأخطار ضد أية مصلحة حيوية.

هذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأفكار النقدية التي ومع إختلافها في نواحي إلا أنها إشتركت في جوانب عدة، وبالنسبة للنقديين فالأمن هو بناء إجتماعي و يعرفونه على أنه الإنعتاق، فهو غياب التهديدات وتحرر الأفراد والجماعات من المشاكل المادية والإنسانية التي تمنعهم من القيام بخياراتهم، فالأمن والإنعتاق هما وجهان لعملة واحدة، وأن الإنعتاق وليس القوة هي التي تؤدي إلى الأمن الذي أصبحت الدولة عاجزة عن ضمانه، والأمن الحقيقي حسب "كينث بوث kenneth Booth" لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكنت الدولة من رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف، وأن الأمن الدائم لن يكون لأحد إذا ضمنه الآخر.

ولقد ركزنا هنا على النظرية البنائية والمنظور النقدي للأمن.

أولاً: النظرية البنائية.

ظهر هذا المنظور أو النظرية مع كتابات "ألكسندر وندت Alexander wendt" ونيكولاس أونوف Nicolas Onuf" وإيمانويل أدلير Emmanuel Adler" ، في نهاية الثمانينات وبداية تسعينيات القرن 20م، فلقد أشار ألكسندر وندت سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يضعون هذا الإدراك ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات

الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي ، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب" ألكسندر وندث" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية.

فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية ، الخطاب السياسي، القيم الثقافية، والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[1]، ونستطيع أن نقول أن "ألكسندر وندت" أعطى مفهوماً بديلاً للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية[2]، هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي ، فانتقلت من الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، وأن سوء النية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فبتغير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد وإدراكاته[3] .

ثانياً: المنظور النقدي للأمن.

يحتوي على عدة تيارات من بينها تيار " باري بوزان" الماركسيون الجدد وكذلك المقاربة النسوية أو النظرية النسوية، ومن أهم كتاب هذا المنظور" كين بوث KEN BOOTH" و " جيمس دير JAMES DIR" وغيرهم.وإن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة، الأمراض[4]، وهي تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل

[1] حمدوش رياض، **مرجع سبق ذكره**، ص **279**.
[2] خالد معمري، **مرجع سبق ذكره**، ص **106**.
[3] حمدوش رياض،**مرجع سبق ذكره**، ص **280**.
[4] **المرجع نفسه**، ص **280**.

الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية[5].

ونجد"كين بوث" يقول:" طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك إلتزاما بالإنعتاق[6]".

وفي هذا الاتجاه فإن "بوث" يرى أن الأمن يعني الإنعتاق والذي يعني: تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدماً في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود: الحرب، الفقر، الإضطهاد و نقص التعليم.

وبعد تسليط الضوء على هذه النظرية" الأمن الإنساني" الذي يمكن تعريفه بأنه:" التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي، الإقتصادي والإجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية ،الإقليمية والعالمية، والبحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول.[7]

ويعتبر باري بوزان" مدير معهد السلام بكوبنهاغن" الوحيد الذي ذهب بعيداً في نظرته لإعادة الصياغة للإختبار والتفكير في الأمن، إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي، القطاع الإقتصادي، القطاع الإجتماعي و القطاع البيئي، تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فبالنسبة لمقاربة" باري بوزان" لم تعد الدولة الموضوع المرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر والسلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، وباري بوزان يقول:" إن الأمن هو التحرر من كل تهديد[8]"، فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد

[5] منيرة بلعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص **101**.

[6] مسالي نسيمة،**مرجع سبق ذكره**،ص.**31**.

[7] خديجة عرفة، **"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين"**، نقلاً عن موقع : http:www.emax.com

[8] **Ibid**, **p 462**.

كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان، هذا ويرى بوزان أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لابد من تحديد موضوعه المرجعي Référent Object للإجابة على السؤال" أمن ماذا؟" ويجيب بوزان: أمن الدولة ، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل: الأفراد، الدول والنظام الدولي، وعلى هذا الأساس يميز بوزان بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الزائفة.

ويعد بوزان من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية كقضايا البيئة ،الاقتصاد ،المجتمع و الثقافة، لذلك عدد بوزان أبعاد الأمن كالآتي:

- **الأمن العسكري**: ويتضمن شقين أساسيين قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.
- **الأمن السياسي**: ويعني الإستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظتها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.
- **الأمن الاقتصادي**: ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاه الإجتماعي وعلى قوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، الدينية، والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة والمساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلباً على هوية وثقافة المجتمعات.

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع " أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن إنساني"، أي الإنتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يضمن كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

فالتعريف الجديد للأمن الإنساني هو:أمن الإنسان من الخوف القهر، العنف، التهميش والحاجة الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي ونجد إن كل من Sadako و Johan Cels قالا إن الأمن الإنساني هو:" مجموعة عمليات حماية الحريات الأساسية لبقاء الإنسان ، أي حماية الإنسان من التهديدات أكانت طبيعية أم مجتمعية"[9]. كما برز هذا المفهوم الجديد للأمن في التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994 فقد عرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية و الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته و كذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threats مثل المجاعة، المرض، القهر السياسي " و إحتمالات الإنقطاع المفاجئ و الضار لحاجات الإنسان اليومية .." فمن هنا حدد محرري التقرير أبعادا للأمن الإنسان حسب فلسفة الحاجات الإنسانية:[10]

الأمن الاقتصادي : أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد .

الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

الأمن الصحي:أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.

الأمن البيئي: والتي يقصد بها حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من إستدمار الإنسان .

الأمن الفردي: والذي يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل غير الدولية.

الأمن المجتمعي : الذي يقوم على ضمان الإستمرار في العلاقات الإجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي و الطائفي .

---

[9] أمحند برقوق، **"الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"**، نقلاً عن موقع الأستاذ : Berkouk-mhand .yolasite .com /research.php.

[10] Undp: Human develapement Report, **New York**: **Undp**, **1994**, pp**22-44**.

الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان.

وعند تعريف الأمن الإنساني نستطيع أن نقول أن كل هذه الأبعاد ما هي إلا تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار و التهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية: كوارث بيئية، كوارث صحية. مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية وأيضاً تنامي الفقر و الجهل و العنف كل هذا من شأنه تهديد أمن و سلامة الدول و المجتمعات و العالم.[11]

وبناءً لما تقدم فإن المنظور النقدي الحديث حاول وبقدر الإمكان أن يبرهن بأن الحفاظ على النظرة الضيقة للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية، لذا حاولوا تقديم إطار نظري و مفاهيمي حول تحليل وفهم الأحداث، الظواهر و السلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة و مختلف التهديدات التي تستدعي نظرة أكثر شمولية.

[11] **Ibid**, **pp22-44**.

الفصل الثاني

مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

يعتبر التحول في مفهوم الأمن وارتباطه بمجموعة من المقاربات،وما صاحبه أيضا من تحولات في مصادر التهديد الأساسية ، بحيث ظهرت مجموعة من التهديدات والتحديات التي يصعب التحكم فيها، حيث أصبحت خارجة عن سيطرة الدول، مما أعطاها طابعها العالمي أو الإقليمي، وقد تكون هذه التهديدات مصدرها الدول كالنزاعات والصراعات أو الأفراد والجماعات كالهجرة والتهريب...وفي هذا الفصل اعتمدنا على المعيار التاريخي من أجل تقسيم وتصنيف هذه التهديدات، فإلى جانب التهديدات الأمنية التقليدية التي تتمثل في النزاعات والصراعات والتي يعتبر البحر الأبيض المتوسط وتاريخه منطقة حافلة بها كالصراع العربي الإسرائيلي...كما نجد أيضا المنطقة المغاربية من بين أكثر المناطق في العالم التي ظهرت فيها التهديدات الأمنية الحديثة خاصة الهجرة غير الشرعية والتهديدات الإرهابية والأمن الغذائي... كلها أمور سنحاول التطرق لها بالتفصيل من خلال مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: المصادر التقليدية المهددة للأمن في المنطقة المغاربية.

تتعلق هذه التهديدات بأهم النزاعات والصراعات الحاصلة في المنطقة المغاربية، ومن بين أهم هذه التهديدات نجد الصراع العربي الإسرائيلي والنزاع في الصحراء الغربية، بحيث نجد كل نزاع أو صراع من هذه التهديدات له أهميته الخاصة به، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الأبعاد الأمنية لهذه التهديدات وتأثيرها على استقرار وأمن المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي.

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من بين أعقد وأصعب الصراعات وأكثرها حدة في التاريخ الحديث والقديم نظرا للتعقيدات التي تتعلق بطبيعة هذا الصراع وأسبابه التاريخية والحضارية، والصراع هو: «تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الإعتباريين (كالشركات و الدول) يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة. والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين قد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا. وأشهر أنواع الصراعات هي الصراع الدولي والصراع الطبقي» [12]. والصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن يقال عليه أنه صراع دولي، و يعرف الصراع العربي الإسرائيلي على أنه «- الصراع العربي الإسرائيلي (بالعبرية: הסכסוך הישראלי ערבי)- هو إسم النزاع والتوترات السياسية التي نشأت بين دولة إسرائيل منذ بداية تشكلها عام 1948م، وبقية الدول والكيانات العربية المجاورة أو البعيدة عن إسرائيل،و الخلاف يتركز أساسا حول أحقية اليهود في الاستيلاء على أرض فلسطين وإقامة دولتهم القومية على أرضها طاردين سكان فلسطين الموجودين فيها، أي أن طبيعة النزاع تتركز أساسا حول ما يسمى القضية الفلسطينية» [13].

ويعود السبب الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي في أن العنصر البشري للكيان الإسرائيلي لم يكن هو الشعب الذي نشأ عبر تواصل تاريخي على الأراضي الفلسطينية المحتلة التي قام عليها ذلك الكيان، كما هو حال سائر شعوب العالم: فالعنصر البشري في الكيان الإسرائيلي، كان وما يزال حتى يومنا هذا، قائما على المهاجرين اليهود الذين ينتمون إلى قوميات الدول التي ولدوا فيها، وكانت الوسيلة الوحيدة لإقامتهم في إسرائيل هي أراضي وممتلكات العرب سكان البلاد بعد أن إستطاعت العصابات اليهودية أخذ تلك الأراضي بالتواطؤ مع الانتداب البريطاني منذ عام 1923م قبل إعلان قيام إسرائيل ثم قيام الحكومة الإسرائيلية فيما بعد، وبعد إنهاء الانتداب

---

[12] عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسة**"، ج.3، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، **1985م**)، ص.**632**.

[13] ويكيبديا الموسوعة الحرة، "**الصراع العربي الإسرائيلي**"، من الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D، تاريخ الدخول: 16-01-2013. التوقيت 10:30.

البريطاني، بالإستيلاء المباشر على الأراضي والممتلكات العربية ومنحها للإحتلال الجدد القادمين من شتى بقاع العالم. من هنا نشأت بداية الصراع العربي الإسرائيلي [14].

وإذا تم استعراض أهم محطات أو مراحل قيام دولة إسرائيل التي تعتبر السبب الرئيسي في إندلاع هذا الصراع سيجد أنها مرت بمجموعة من المراحل وتتمثل أهمها في أنه كان عدد اليهود في فلسطين في بداية القرن التاسع عشر لا يزيد عن خمسين ألفًا، بل كانوا قبل عشرين سنة من هذا التاريخ لا يزيدون عن 24 ألف يهودي مما يؤكد أن اليهود تم جلبهم إلى فلسطين، ولقد قامت إسرائيل على ثلاث دعائم هي:

1)- التخطيط اليهودي الذكي.

2)- التآمر الدولي.

3)- التحالفات العربية المتورطة في الولاء للشرق والغرب.

وهيأ لنجاح هذا الثالوث ضعف المسلمين وتفرقهم، بل وتناحرهم وبخاصة بعد سقوط الدولة العثمانية...ويمكن أن تختصر مراحل قيام إسرائيل بما يلي:

- المؤتمر اليهودي في سويسرا عام 1897م الذي أقرّ قيام وإنشاء وطن قومي لليهود.
- وعد بلفور* – وزير خارجية بريطانيا- عام 1917م الذي وعد اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.
- قرار عصبة الأمم عام 1922م بوضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني مما ساعد بريطانيا –دعم دولي- على الوفاء بوعودها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
- مؤتمر "سايكس بيكو" وتقسيم الدول إلى مناطق إستعمارية للدول الكبرى بعد الحرب العالمية.
- قيام دولة إسرائيل عام 1948م [15].

---

[14] عثمان العثمان، "**مأزق التسوية السياسية: الصراع العربي الإسرائيلي**"، ط.1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع.) ،ص.**7**.

* **وعد بلفور** : هي وثيقة سرية ،تعهدت بموجبها بريطانيا ، تشكيل وطن قومي لليهود في فلسطين صدرت في نوفمبر**1917**م ويعتبر رئيس الوزراء جيمس بلفور مهندسها.

[15] ناصر بن سليمان العمر، "**رؤية إستراتيجية في القضية الفلسطينية**"، (الرياض: د.د.ن، 1422هـ)، ص. ص.14-15.

بالإضافة إلى هذه المراحل كلها لا يجب أن نهمل القرار رقم 181 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947م، والذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية (نحو 54 %للدولة اليهودية، و45 %للدول العربية و1% منطقة دولية –منطقة القدس–) وقرارات الجمعية العامة هي قرارات ليست ملزمة حتى ضمن مواثيق الأمم المتحدة، ويعتبر هذا القرار متناقضا مع مبادئ الأمم المتحدة نفسها، والتي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها [16].

وبعد إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين في 14 ماي 1948م، إستغل اليهود الفرصة وقاموا بإعلان دولتهم الإسرائيلية في اليوم نفسه، وفي 15 ماي سنة 1948م أي في اليوم التالي لإعلان الدولة الصهيونية دخلت جيوش عربية سبعة إلى أرض فلسطين لمساعدة شعبها العربي على الدفاع عن حقوقه المشروعة في الإحتفاظ بوطنه حرا موحدا...ولقد كانت القوات الإسرائيلية تتلقى العون والمساعدات على نطاق واسع من الدول الأوروبية ومن المؤسسات والمنظمات اليهودية العالمية في حين أن الجيوش العربية كانت ضعيفة التسليح تمثل دولا تابعة للإستعمار وتمزقها الخلافات الشخصية والمطامع السياسية ويسودها الفساد الداخلي والتخلف الإقتصادي، ومن الواضح منذ بداية القتال أن الدول الإستعمارية كانت تعمل بكل الوسائل على عرقلة عملية إنقاذ فلسطين من السيطرة الصهيونية.

...والأسباب التي أدت إلى الهزيمة...يجب أن ننوه أنه لا الظروف الدولية ولا المحلية كانت لصالح العرب إلى جانب أن لا الظروف السياسية أو العسكرية كانت تبشر بالنصر لهم [17].

وتعتبر حرب 1948م بين العرب وإسرائيل أول الحروب في الصراع العربي الإسرائيلي والتي كانت تنبؤ بأن إحتلال فلسطين سينجم عنه صراع طويل الأمد بين الدول العربية وإسرائيل، وفي هذه الحرب إنهزمت الجيوش العربية * التي كان حالها حال الدول العربية التي كان بعضها مازال تحت الإنتداب والوصاية الأجنبية، وبالتالي قلة الإمكانيات والدعم اللووجستي لها وقلة التكوين العسكري وكيفية إدارة الحروب والمعارك كلها عوامل ساعدت الطرف الإسرائيلي في حسم الحرب لصالحه في ظل الدعم الذي كانت تتلقاه من العديد من الدول الغربية، خاصة إستغلاله الجيد لفترات الهدنة التي كانت تقع بقرارات من مجلس الأمن، حيث كان يستغل الجيش الإسرائيلي الفرصة من أجل إعادة التسليح وتنظيم الصفوف وجلب الأسلحة من الخارج. وسادت في هذه المرحلة شعارات

[16] محسن محمد صالح، "**الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**"، (د.ب.ن: المركز الفلسطيني للإعلام، 2003م)، ص.6.

[17] محمد متولي، "**إتفاقية رودس بين العرب و إسرائيل 1949م**"، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1974م)، ص.17.

* **الجيوش العربية المشاركة في هذه الحرب هي**: الجيش الأردني، العراقي، السوري، اللبناني، الفلسطيني والمصري.

"وحدة المعركة" و"الوحدة طريق التوحيد" [18]، بين الدول العربية من أجل حشد أكبر قدر من الدعم المادي والمعنوي لمقاومة إسرائيل، لكن رغم كل هذا انهزم العرب في هذه الحرب... وإنتهت المقاومة بإعلان أربع اتفاقيات هدنة مع مصر والأردن ولبنان وسورية بواسطة الأمم المتحدة. فتحقق لليهود إقامة دولة عنصرية متعصبة دخلت منظمة الأمم المتحدة في عام 1949م بتأييد من الأسرة الدولية وبتشجيع ظاهر منها [19].

بعدما انتهت الثورة في مصر سنة 1956 قام عليها عدوان ثلاثي من طرف إسرائيل، بريطانيا و فرنسا، في 1956 بدأت إسرائيل فرنسا مفاوضات سرية لشن حملة عسكرية على مصر، ثم انضمت إليها بريطانيا التي شاركت في هذه العملية نتيجة لإهانة الشخصية التي شعر بها رئيس الوزراء – أنتوني غيدن- ووزير الخارجية – سلوين لويد- بعد أن قام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس فجأة، ومادعيا أن السكوت على تصرفات قائد الثورة المصرية يعتبر ضعفا مشابها لإستكانة بريطانيا في ميونيخ 1938 خلال الحرب العالمية الثانية.[20]

فقد استغلت إسرائيل فرصة إنضمام كل من بريطانيا وفرنسا وهكذا اتفقت معهم على خطة عمل مشتركة ضد مصر، وقد سميت بـ"موسكيتو " و تم الاتفاق عليها بأن تهجم إسرائيل على مصر بحجة القضاء على قواعد الفدائيين في غزة وسيناء عندئذ تتدخل كل من فرنسا وبريطانيا بحجة الفصل بين المتحاربين وضمان سلامة الملاحة في قناة السويس. و كان رد فعل الدول العربية والإسلامية أن وقفت إلى جانب مصر معنويا وسياسيا فوضعت سوريا إمكانياتها تحت تصرف الجيش المصري، وثم نسف أنابيب النفط العراقي التي تملكها شركات أجنبية وتمر في الأراضي السورية كوسيلة للضغط على فرنسا وبريطانيا.[21]

وهناك محطة مهمة من محطات الصراع العربي الإسرائيلي يجب الإشارة إليها ألا وهي حرب 1967م، بدأت أولى بوادر هذه الحرب عندما أعلن راديو القاهرة في 16 ماي 1967م أن وجود إسرائيل قد طال، ووقت الحرب قد حان ويجب علينا تهديم إسرائيل، وفي اليوم نفسه طلبت القاهرة من القوات الدولية المرابطة في شرم

---

[18] محسن محمد صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص.**12**.

[19] مفيد عرنوق،"**أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**"، ط.1، (بيروت: منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، **1990م**)، ص.**142**.

[20] محمد صادق صبور، **الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**،(القاهرة، دار الأمين، ط**1**، **2006**)، ص**135– 136**.

[21] تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين**،(الأردن : دار الشروق، ط1، **1998**)، ص:**332**، **333**.

الشيخ وغزة منذ سنة 1957م الإنسحاب من هذه الأراضي، وبعد هذا بثلاثة أيام استجابت الأمم المتحدة لطلب مصر، وفي 23 ماي من سنة 1967م الرئيس المصري جمال عبد الناصر ومن دون إنذار مسبق يغلق خطوط الملاحة البحرية على البحرية الإسرائيلية من أجل قطع الإمدادات الحيوية التي كانت تصلها من آسيا وإفريقيا وكان هذا بمثابة إعلان حرب . وفي 30 ماي من السنة نفسها وضع الملك الأردني جيشه تحت تصرف الجيش المصري وأرسلت جيوش السعودية والعراق ومصر إلى الأردن، كما صرح الرئيس العراقي قائلا: «*إننا عازمون على مواصلة الحرب ضد إسرائيل حتى إزالتها من الخارطة العالمية*» [1]. وفي السادس من جوان دمرت الطائرات الإسرائيلية مطارات مصر والأردن وسوريا لتحرم الجيوش العربية البرية من أي غطاء جوي يحميها. وخلال ستة أيام فقط إستولت إسرائيل على شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية (الجزء الباقي من فلسطين) وعلى هضبة الجولان السورية فتوقفت المعارك بعد وقف إطلاق للنار أعلنه مجلس الأمن؛ عندئذ أعلن الرئيس عبد الناصر تخليه عن السلطة لكنه تراجع بعد المظاهرات العارمة التي اجتاحت المدن المصرية مطالبة بعودته وعدم تخليه عن قيادته.

وفي 21 من نوفمبر عام 1967م أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم 242 الذي دعا فيه إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية (حسب الترجمة الإنكليزية) والاعتراف المتبادل بين دول المنطقة وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين رفضت الدول العربية هذا القرار، ووافقت إسرائيل عليه بعد أن سيطرت على كامل التراب الفلسطيني وتحول الشعب الفلسطيني إلى مجرد لاجئين عرب حسب تسمية مجلس الأمن [2].

وكانت هذه الخسارة قاسية على الدول العربية ولم يتقبلها الشارع العربي نظرا لخسائرها الفادحة، حيث خسر الجيش المصري لوحده حوالي اثنين بليون دولار من التجهيزات العسكرية [3].

ومن خلال هذه الحرب يُطرح السؤال التالي: هل حفظ العرب الدرس جيدا؟ وهل يتجاوزوا هذه الأخطاء في حرب 1973م التي تعتبر أشهر حروب الصراع العربي الإسرائيلي، فلقد كان واضحا منذ البداية أن هدف العرب من حرب أكتوبر هو إزالة آثار عدوان 1967م، وليس تحرير فلسطين والقضاء على الكيان الصهيوني [4]، [4]، وذلك من أجل استعادة كرامة العرب وإعادة الثقة للشارع العربي الذي كان أكثر إيمانا بالشّعارات التي كانت كانت ترفعها الأنظمة ضد الكيان الصهيوني، فاجتمع الزعماء العرب في الخرطوم في 29 أوت 1967م معلنين

---

[1] David A.Harris, **Israël Et Le Conflit Israélo-Arabe**, (AMERECA, **2005**), P.**10**.

[2] علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945م 1995م**، ج.2، (بيروت: دار المنهل للبناني للطباعة والنشر، **2006م**)، ص.**134**.

[3] Jeremy Pressmank, **A Brief History Of The Arab-Israeli conflict**, (copyright Jeremy pressmen, **2005**), P.**7**.

[4] محسن محمد صالح، **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط.1، (كوالالمبور:, Edan Idaman, Batu 5, Off Jalan Gombak، **2002**)، ص.**175**.

أن لا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف بالكيان الإسرائيلي، وتعهدت الدول العربية بدعم دول الطوق *لإعادة بناء قواتها المسلحة؛ ووجدت الأنظمة العربية نفسها –راضية أو مرغمة– تفتح المجال للعمل الفدائي الفلسطيني، الذي نشط بقوة خصوصا في الفترة 1967م– 1970م عبر ساحات دول الطوق؛ ودخلت مصر وسوريا في حرب استنزاف مع الكيان الإسرائيلي خصوصا في الفترة من أوت 1968م إلى أوت 1970م، أسهمت إلى حد ما في إعادة الثقة ورفع المعنويات لدى الجيش المصري والسوري... ، وزادت مصر من قواتها العسكرية فبلغ عدد الجيش المصري 300 ألف جندي نظامي في حرب أكتوبر 1973م، وكان مجهزا بأسلحة حديثة في البر والبحر والجو [1]؛ يوم عيد الغفران عند الطائفة اليهودية في السادس من أكتوبر عام 1973م إستطاعت القوات المصرية إجتياز قناة السويس وإسقاط الدفاعات الإسرائيلية (خط بارليف) **[2]* والإندفاع داخل شبه جزيرة سيناء. في ذات الوقت كانت القوات السورية تندفع بقوة مخترقة خطوط الدفاع الإسرائيلية في الجولان وتطارد فلول الجيش الإسرائيلي المنهارة؛ ولم تستطع إسرائيل إيقاف الهجوم ولا حالة الإنهيار الذي أصاب ماكينتها العسكرية لولا الجسر الجوي الذي أقامته واشنطن معها لتدعيم صمودها وإختراق الصفوف العربية بعد كشف مواطن الضعف في الجبهة المصرية عبر الأقمار الصناعية الأمريكية [5].

وقد أظهرت الدول العربية تضامنا قويا مع مصر وسوريا في الحرب وأرسلت تسع دول عربية قوات عسكرية محدودة للمشاركة في الحرب؛ واستخدم العرب لأول مرة سلاح النفط، فقررت الدول العربية المنتجة للنفط في إجتماعها في الكويت في 17 أكتوبر 1973م تخفيض إنتاجها بنسبة 5 بالمائة شهريا وتطبيق حظر كامل على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا...وقد أدى حظر النفط إلى مواجهة الدول الغربية أزمة شديدة في الإنتاج والتصنيع وشؤون الحياة اليومية، وولدت مخاوف كبيرة من أزمات إقتصادية حادة في تلك البلدان [3]؛ وتم وقف إطلاق النار بين الدول العربية وإسرائيل بعد دعوة مجلس الأمن، وإستطاع العرب من خلال هذه الحرب تحقيق بعض أهدافهم من هذه الحرب، حيث إسترجعوا بعض الأراضي وسيناء التي خسروها في حرب 1967م، كذلك إعادة الثقة للجيوش والشعوب العربية وزوال فكرة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر.

***هي الدول المحيطة بإسرائيل وهي**: مصر، سوريا، الأردن، لبنان و فلسطين.

[1] عدنان السيد حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط.1، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، **1989م**)، ص.**78**.

****خط برليف خط دفاعي أقامته إسرائيل على طول الضفة الشرقية لقناة السويس، ويشبه خط ماجينو بين فرنسا وألمانيا. وأما تسميته فتعود لصاحب الفكرة وزير الدفاع الإسرائيلي وقتئذ.**

[2] علي صبح، **مرجع سبق ذكره**، ص.**137**.

[3] محسن محمد صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص.**177**.

وبعد حرب أكتوبر 1973م ضد الكيان الصهيوني، وبعد أن عدت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني 1974م، أخذ يتضاءل الشعور العربي بالمسؤولية تجاه فلسطين. وبتوقيع مصر لإتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر 1978م خرجت أقوى دولة عربية من الصراع العربي-الصهيوني [1]. ودخلت أغلب الدول العربية في مرحلة جديدة مع إسرائيل فمنها من دخل معها في معاهدات سلام وإعترف الكثير من الدول العربية بإسرائيل وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي سواء على مستوى السفارات أو على مستوى مكاتب التمثيل، وأصبح الصراع العربي الإسرائيلي بمثابة قضية فلسطينية تخص الفلسطينيين فقط لأن الدعم العربي تراجع على ما كان عليه في السابق.

وبما أن الصراع العربي الإسرائيلي، هو صراع يجري في منطقة إستراتيجية مهمة على أنها منطقة تملك نصيبا من ثروات العالم، وفي نفس الوقت يمر فيها أكثر خطوط المواصلات حساسية في الخليج العربي، والبحر الأحمر، وقناة السويس، مما يجعلها عرضة للتدخلات الدولية التي تعتبر أن ما يجري فيها من تحركات يؤثر تأثيرا مباشرا على توازن القوى العالمي. وأصبح الأمن الغربي مهددا بالصراعات التي تدور فيها بحيث لا يمكن وضع حد فاصل بين ما يجري في المنطقة وبين أوروبا...[2]، إذن الصراع العربي الإسرائيلي إكتسب أهميته الدولية من خلال موقعه الإستراتيجي، فبالإضافة إلى ما ذكره الكاتب نجد أن هذا الصراع يقع أيضا في المنطقة الأورومغاربية، وبالتالي أي حل للصراع العربي الإسرائيلي تكون له آثاره على المنطقة وإستمرار هذا الصراع ينعكس بالسلب على المنطقة وإستقرارها وهذا ما يؤكده الدكتور **"محمد علي القوزي"** حيث يقول: «إن المجموعة الأوروبية تساهم في شرح القضية الفلسطينية للرأي العام، وإصرارهم على ارتباط هذه القضية بالاستقرار في المنطقة عموما. وساهمت الدول الأوروبية في شرح هذه القضية، وفي ترسيخ معنى عدم الاستقرار إذا لم تحل هذه القضية، إلا أنها اتخذت مواقف داخل المجموعة، اتسمت بأنها متشددة وموالية للولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى بروز ظواهر انقسام حول القضايا العربية داخل المجموعة، ومثال ذلك انقسام المجموعة حول الربط بين القضية الفلسطينية وقضية الكويت. إن دول الضفة الشمالية مثل فرنسا وإيطاليا، كان رأيها أن ترتبط القضية الفلسطينية بقضية الكويت. ونادت أيضا دول الضفة الشمالية بفكرة التزام دولي بحل القضية الفلسطينية جنبا إلى جنب مع الالتزام بتحرير

---

[1] محسن محمد صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص.**8**.

[2] أمين حامد هويدي،" **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**"، ط.1، (بيروت: مركز الوحدة العربية، **1983م**)، ص.**17**.

الكويت...» [1] ، لذلك دول الضفة الشمالية تدرك تمام الإدراك مدى تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على أمن المنطقة بشكل عام وعليها بشكل خاص.

إذا إدراك تهديد الصراع العربي الإسرائيلي لأمن المنطقة الأورومغاربية هو متفق عليه سواء من جانب الأكاديميين في العلاقات الدولية أو رجال السياسية.

المطلب الثاني: النزاع في الصحراء الغربية.

يعتبر النزاع من بين أكثر الظواهر التي تشهدها العلاقات بين الدول، وهو قديم قدم العلاقات الإنسانية والدولية،بحيث يعتبر النزاع ظاهرة معقدة وفريدة من نوعها، معقدة من حيث أبعادها الإقتصادية،السياسية،العرقية الثقافية،العسكرية والإجتماعية، ومن حيث الأسباب المؤدية لها ومن حيث أطرافها والنتائج المتمخضة عنها، ورغم هذا التعقيد يعتبر الكثير من المختصين أن النزاع الدولي هو ظاهرة طبيعية تماما مثل حوادث المرور *، أما تعارض إرادات وأهداف الدول وتناقضها هو الذي ينشأ النزاعات الدولية، والنزاعات الدولية رغم خطورتها وتعقيدها إلا أنها لا ترقى إلى إستعمال القوة المسلحة وإذا إستعملت هذا يعبر عن ذروة النزاع وأكثرها حدة، وأدوات التعامل مع النزاع تتعدد وتتنوع طبقا لطبيعة هذا النزاع ونوعه فقد يستعمل الحصار الإقتصادي أو المقاطعة أو التآمر،وفي الأخير قد تكون في شكل حرب [2].

ويعتبر النزاع في الصحراء الغربية من بين الكثير من النزاعات في إفريقيا، بحيث يعتبر موضوع هذا النزاع هو الصحراء الغربية والتي هي إقليم جغرافي يقع في شمال غرب إفريقيا واسمها يعبر عنها، بحيث يغلب على هذا الإقليم الطابع الصحراوي بحيث يحده من الشمال المغرب ومن الشرق الجزائر وموريتانيا من الجنوب موريتانيا أما من الغرب المحيط الأطلسي، و تقع الصحراء الغربية بين خطي طول 8 و20 درجة ودائرتي عرض 28 و20 درجة، وأشهر المواقع الجغرافية فيها هي الساقية الحمراء وهي عبارة عن واد يمتد من الشمال الشرقي حتى الجنوب إلى المحيط الأطلسي ووادي الذهب، أما مناخها فينقسم بين المناخ الصحراوي الجاف والمناخ الشبه جاف، توجد فيها بعض

---

[1] محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، ط.1، (بيروت: دار النهضة العربية، **2002م**)، ص.**364**.

* يشبه الباحثون في العلاقات الدولية النزاعات الدولية بحوادث المرور، باعتبار أن حوادث المرور من المستحيل القضاء عليها تماما، وإنما نستطيع التقليل منها فقط، وهو ما ينطبق على النزاعات في العلاقات الدولية، بحيث يرون أنه من المستحيل القضاء عليها وإنما نستطيع التقليل منها والتخفيف من حدتها، وكذا الخسائر المادية والبشرية...

[2] بن صابم بونوار، "**محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية**" (قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: **2010م-2011م**).

الواحات في الشمال الشرقي والجنوب الغربي، لديها ثروة سمكية مهمة ترجع إلى طول ساحلها الذي يبلغ 1062 كلم [1].

أما فيما يخص الجانب الديمغرافي فيعتبر أغلب سكانها من البدو الرّحل وتختلف الروايات عن عدد السكان بحيث تقول المغرب أنه ستة وسبعون ألف نسمة أما البوليساريو تقول أنه يوجد حوالي سبع مئة ألف نسمة ومنهم من هم لاجئون في الجزائر والمغرب وموريتانيا، وتنقسم الصحراء الغربية إلى ثلاثة أقاليم أساسية هي منطقة العيون والداخلة ومنطقة سمارة، وما يميز هذا الإقليم أنه غني بالمعادن خاصة الفوسفات حيث يعتبر من أغنى المناطق في العالم بهذه المادة وهو ما يزيد من أهميته الإستراتيجية.

ويجمع الباحثين على أن النزاع في الصحراء الغربية قد دام طويلا،و ما هو إلا دليل على تعقيدات هذا النزاع، بحيث يعتبر النزاع في الصحراء الغربية من بين القليل من النزاعات في العالم التي لم يجد لها حلا حتى الآن، ويعود أصل هذا النزاع إلى التركة الإستعمارية في المنطقة وإستقلال الصحراء الغربية عن إسبانيا، بحيث بعد إستقلالها ادعى "المختار ولد داده" أن القبائل العرقية التي تسكن في الصحراء الغربية هي قبائل موريتانية وهي إمتداد لسكانها، وهذا ما جعله يطالب بالأراضي الصحراوية وإعتبارها أراضي موريتانية، وفي 1957م هاجم ما يسم نفسه-جيش تحرير جنوب المغرب- ARMÉE DU LIBÉRATION MAROC DU SUD ، القوات الإسبانية والفرنسية-كإشارة منه بأن إقليم الصحراء الغربية هو غير تابع للمغرب وإنما هو مستقل عنها- لكن في فيفري من سنة 1958م قضت القوات المشتركة الإسبانية والفرنسية على هذا الجيش، وفي الوقت نفسه كان الملك المغربي "محمد الخامس" يؤكد على أنه لن يتخلى عن الصحراء المغربية باعتبارها جزء من السيادة المغربية [2].

وبالتالي فأطراف النزاع الأساسية هي جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر وبعض الدول الغربية خاصة فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر تعتبر نفسها طرفا رئيسيا في موضوع الصحراء الغربية وذلك من

[1] عن المعهد التربوي الوطني، **الأطلس العالمي**، الجزائر، د.س.ن، ص.**39**.

[2] Khadija Mohsen Finan, **Trente Ans De Conflit Au Sahara Occidental**, (Ifri Progremme Maghreb, **2008**), P.**6**.

خلال تصريح وزير الخارجية السيد "عبد العزيز سابقا بوتفليقة" سنة 1966م، بأن الجزائر هي طرف في موضوع الصحراء الغربية [1].

أما المغرب فهي تعتبر نفسها الوريث الشرعي للإستعمار الإسباني وأن إقليم الصحراء الغربية هو جزء من الأراضي المغربية، أما البوليساريو فهي: «حركة تحرير الصحراء التي نشأت بقيادة محمد سيدي إبراهيم بصيري أول تنظيم ينادي باستقلال الصحراء الغربية عام 1967م، وكان أول ظهور علني لها في جوان 1970م، عندما تجمعت مجموعة من المتظاهرين في حي يسمى حي الزملة في العيون (أكبر المدن في الصحراء الغربية)، وفرقت القوة الإستعمارية الإسبانية الحشود بإطلاق النار وقتلت على الأقل 12 من الصحراويين. ويسمي بعض الصحراويين هذا الحدث بالانتفاضة الأولى، إنتفاضة الزملة. ورغم أن العصيان الذي قاده "بصيري" قد فشل إلا أنه ألهم مجموعة من شبان الصحراء الغربية المغتربين والذين كانوا يدرسون حينها في جامعات المغرب، أن يشكلو تنظيمهم الخاص. وبعد حوالي ثلاث سنوات على حدث الزملة هاجمت مجموعة صغيرة من المحاربين غير المتمرسين نقطة مراقبة إسبانية في 20 ماي 1973م، وقد سمى هذا التنظيم نفسه الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)، آخذة اسمها من القطاعين الإداريين للصحراء الغربية. ومنذ ذلك الحين أصبحت البوليساريو هي الوجه البارز والمرئي للحركة الوطنية الصحراوية» [2].

وقامت الجزائر بدعم قوات البوليساريو التي تطالب باستقلال المنطقة، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى، وسمت دولتها الجمهورية العربية الصحروية الديمقراطية، وكانت تتلقى دعما وتأييدا من الجزائر بهذا الخصوص، وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة، وقد إستطاعت التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب، لذا قررت موريتانيا في عام 1979م الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء، عندها إستغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت باحتلال الجزء الجنوبي الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي [3]، أما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فسنجد تلاقي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبما أن الأولى (الولايات المتحدة) لم يكن لها وجود محدد في المغرب العربي، لم يكن يهمها سوى أن لا تقع المنطقة في قبضة نظام موال للسوفيات، ولذلك، بناء على واقعية **"كيسنجرية"** كانت مستعدة للقيام بأي شيء. في حين كانت فرنسا تعنى

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، ج.6، **مرجع سبق ذكره**، ص.**272**.

[2] ماريا ستيفن و جاكوب موندي، "**2006 التحول إلى ميدان المعركة: من المقاومة المسلحة إلى نضال جماهيري لا عنفي في الصحراء الغربية**"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، ع.8، (**2006**) ، ص.ص. **2-3**.

[3] محمد محمود السرياني، "**الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها و تطورها ومشكلاتها**"، ط.1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، **2001م**)، ص.**310**.

بتوسيع دائرة نفوذها في المغرب العربي على حساب الجزائر مستعمرتها السابقة التي قاومت باستمرار التبعية للدولة المستعمرة، وكذلك على حساب إسبانيا. هذا هو العنصر التوضيحي الأول لسبب تسليم المنطقة للمغرب: توافق إستراتيجي أمريكي- فرنسي على أن لا تخرج الصحراء من الفلك "الغربي" والقوة الغربية الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك هي فرنسا [1]؛ أما إسبانيا فيربطها التاريخ الإستعماري بالإقليم المتنازع عليه؛ وبالتالي يجب عليها أن يكون لها قدم في المنطقة.

كما أن البداية الحقيقية لهذا النزاع يعود إلى سنة 1972م، عندما اتخذت الأمم المتحدة قرارا باستقلال الصحراء الغربية وجلاء القوات الإسبانية، وفي سنة 1975م أعلنت إسبانيا أنها ستنظم إستفتاءا لسكان الإقليم من أجل تقرير مصيرهم، لكن المغرب رفض فكرة تقرير المصير رفضا مطلقا ومارس ضغطا شديدا على إسبانيا من أجل التراجع عن الفكرة لأنه في إعتقادها أن هذا الإقليم هو ملك لها، كما أن موريتانيا هي أيضا طالبت بأجزاء من الصحراء الغربية باعتبار أن هذا يتعلق بالحفاظ على ذاتها، وعندما ارتفعت حدة التوتر بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، طلبت الأمم المتحدة من إسبانيا التريث في تنظيم الإستفتاء حتى تأخذ برأي إستشاري من طرف محكمة العدل الدولية، وفي سنة 1975م بعثت الأمم المتحدة بعثة للمنطقة من أجل إستقصاء الحقائق ومعرفة رأي ومشاعر سكان الصحراء الغربية إن كانوا يريدون الإندماج مع أي من الدولتين سواء المغربية أو الموريتانية أو أن يكون لهم تقرير مصيرهم بنفسهم وتأسيس دولة خاصة بهم، وما عبر عنه الصحراويين هو تقرير المصير وتأسيس دولة خاصة بهم، ورفض المطالب الإقليمية للمغرب وموريتانيا. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أصدرته في 16 أكتوبر 1975م برر مشاعر الصحراويين ومعلنا بشكل لا لبس فيه أنه لم يتم العثور لا على الروابط التاريخية أو القانونية التي من شأنها أن تبين سيادة أي من الدولتين على الإقليم، وبالتالي ليس هناك مبرر لإعاقة مبدأ تقرير المصير [2].

ولكن المغرب لم يتقبل هذا الرأي وبقيت محتلة للصحراء الغربية، في ظل مقاومة البوليساريو المسلحة لها، إلا أنه كان هناك وقف لإطلاق النار بين الطرفين المغربي و الصحراوي سنة 1988م، حيث اتفق الطرفان بإجراء إستفتاء شعبي يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، لكن الاستفتاء ألغي بسبب

---

[1] نشرة معهد " إليكانو الملكي"،"**الصحراء الغربية 1975– 2005: تبدل تغيرات نزاع محاصر**"، ترجمة: مصطفى محمد الأمين، (مؤسسة إلكانو الملكية، **2005**)، ص.**2**، من الموقع: http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp . تاريخ الدخول: 02-01-2013. التوقيت 15:20.

[2] Danielle Van Brunt Smith, **Western Sahara**, fmo country guide. P.**6**.

إختلاف طرفي النزاع في تحديد من يحق لهم المشاركة في هذا الإستفتاء، بحيث حددت البوليساريو أن السكان الذين كانوا تحت الاحتلال الاسباني هم فقط من يحق لهم التصويت، بينما المغرب أعطت الحق لجميع السكان، هذا ما جعل البوليساريو ترفض، باعتبار أن هذا سيجعل نتيجة الاستفتاء محتومة مسبقا لصالح المغرب [1]، ومن بين الحلول التي تقدمت بها المغرب من أجل حل قضية الصحراء الغربية هو مقترح الحكم الذاتي للإقليم، بحيث أنه في أبريل 2007م عرض المغرب على الأمم المتحدة عرضا بخطة الحكم الذاتي للصحراء الغربية، وهي الخطة التي يرى المغرب أنها سترضي تطلعات الصحراويين الخاصة بالحكم الذاتي مع استمرار السيادة المغربية على المنطقة، وبموجب العرض ينقل المغرب جزء من السلطات، من السلطة المركزية إلى هيئات ومسئولين منتخبين محليا، وعرض المغرب خطة الحكم الذاتي كأساس للمفاوضات مع جبهة البوليساريو [2].

بالإضافة إلى التشجيع الضمني من طرف واشنطن وباريس- هو الذي دفع المغرب إلى الترويج للحكم الذاتي "لأقاليمه الجنوبية" كحل بديل للاستفتاء. منذ نهاية 2006م أجرى الملك **"محمد السادس"** حوارا داخليا حول مفهوم الحكم الذاتي، وأعيد المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية إلى الوجود، كإشارة إلى ما يشبه التشاور مع الصحراويين؛ وفي فبراير أطلع المغرب شفهيا مسئولين من فرنسا، الولايات المتحدة، إسبانيا وبريطانيا على مشروعه للحكم الذاتي، كما سيقدم اقتراحا مكتوبا، والذي أستغرق إعداده ما يقارب العامين [3]؛ وبالنسبة للبوليساريو فهي لا تؤمن بأي حل أو مقترح لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، ويجب تطبيق القانون الدولي والعمل بمبدأ الأمم المتحدة المتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها، بحيث أكدت الأمم المتحدة أن القرار 1514 ينطبق على هذا الإقليم.

أما بالنسبة للجزائر فالقضية الصحراوية هي قبل كل شيء، باعتبار أن الشعب الجزائري والشعب الصحراوي هما ضحايا الإستعمار، وبالتالي فللشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره كما كان للشعب الجزائري، ولا يوجد حل للقضية الصحراوية غير مبدأ تقرير المصير، وأن الحجج التي تقدمها المغرب من أجل تبيان تبعية

---

[1] محمد محمود السرياني، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص.**312،311**.

[2] هيومن رايتس وواتش، "**حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين**"، (ديسمبر **2008**)، ص.ص.**3-4**.

[3] جاكوب موندي، "**الصحراء الغربية بين الحكم الذاتي والانتفاضة**"، ترجمة: حمادي البشير، (ميدل إيست ريبورت أون لين، **2007م**)، ص.**2**.

إقليم الصحراء الغربية للملكة المغربية هي كلها حجج قد عفا عليها الزمن بكل بساطة، وهذه القضية يجب أن تحل في إطار الأمم المتحدة [1].

وكما هو معروف على النزاع في الصحراء الغربية أنه نزاع مجمّد "Conflit Gele" أو نزاع منسي "Conflit Oublie"، بمعنى أن هذا النزاع لا توجد فيه ديناميكية من أجل توصل أطرافه لحل يرضي الجميع، ويعود السبب في بقاء النزاع في الصحراء الغربية على حاله منذ بدايته، إلى تعصب أطراف النزاع كل واحد لموقفه، فالمغرب يجعل من قضية الصحراء الغربية قضية وطنية وسيادية و وسيلة من أجل السيطرة على الأحزاب السياسية والجيش واعتبار حركة البوليساريو مهددة للأمن القومي للمغرب، **هذا ما يجعل الرأي العام في المغرب يتوجه نحو هذه القضية عوض القضايا الداخلية التي تهدد النظام السياسي**. أما البوليساريو التي تقاوم الإستعمار المغربي منذ أربعين سنة وترفض مبدأ الحكم الذاتي لا تستطيع التخلي عن هذه القضية وخاصة أنه هناك عددا كبيرا من اللاجئين الصحراويين في تندوف منذ خمسة وثلاثين سنة وهم في مخيمات تندوف، وبالتالي فالتخلي عن هذه القضية يعني أن هؤلاء اللاجئين الذين كانوا ينتظرون أراضيهم تتحرر، كانوا في تندوف من أجل لا شيء وهذا ما يعتبر خسارة لهم وللبوليساريو. أما الجزائر التي تدعم البوليساريو ومبدأ تقرير المصير لا يمكنها أن تغير من موقفها لأنها تجعل من قضية الصحراء الغربية ورقة ضغط في علاقاتها مع المغرب، كما أن أخذ المغرب لإقليم الصحراء الغربية وإدراجه تحت سيادتها، يجعلها تطالب بأراضي تندوف التي دخلت من أجلها في حرب –حرب الرمال– مع الجزائر سنة 1962م.

إن هذا الوضع الذي هو عليه النزاع في الصحراء الغربية له آثار سلبية على أطراف النزاع خاصة والمنطقة بشكل عام، فإتحاد المغرب العربي الذي أسس منذ سنة 1989م، لم يشهد أي تطور أو تفعيل من قبل أعضائه، ولم يحقق هذا الإتحاد الأهداف التي أنشأ من أجلها وذلك بسبب النزاع في الصحراء الغربية بحيث لا توجد إرادة سياسية من طرف الدول الأعضاء فيه من أجل تفعيل هذا الاتحاد والنهوض بالمنطقة، فالنزاع في الصحراء الغربية يعيق التنمية في المنطقة وبسببه غاب التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي، فالتبادل التجاري بينها لا يتعدى 1.3%، وهذا يعتبر واحدا من بين أدنى معدلات التعاون الإقليمي في العالم، وقد بين مجموعة من الإقتصاديين الأمريكيين أن السوق المغاربية المتكاملة والحرة ستشكل نتائج مفيدة للغاية لمنطقة شمال إفريقيا، هذا فيما يخص

[1] Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, **Sahara Occidental**: **Le Coût Du Conflit**, (Crisis Group International Working To Prevent Conflict Worldwide. n **65**. **2007**). p **3**. **4**.

الجانب الإقتصادي أما الجانب السياسي فهذا النزاع بالإضافة إلى أنه جعل العلاقات بين أطرافه غير جيدة و علاقات لا تسمح بالتعاون، فإنه يساهم أيضا في تأزيم العلاقات الثنائية بين فرنسا،الجزائر،إسبانيا والمغرب [1].

وباعتبار أن النزاع في الصحراء الغربية يحدث في المنطقة المغاربية وفي الضفة الجنوبية منها، بالتأكيد سيكون له تأثير على المنطقة وفي جميع المستويات والمجالات خاصة المستوي الأمني الذي يعتبر حساسا، وبالتالي تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية،مما ينتج إضطرابات على مستوى العلاقات البينية في المنطقة. بحيث يعتبر الأستاذ "أمحند برقوق" النزاع في الصحراء الغربية هو مصدر تهديد لأمن المنطقة ومن أجل مواجهة هذا التهديد يجب حل القضية الصحراوية بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وتمكين المغرب العربي الكبير من بناء مؤسساته الإندماجية والتكاملية [2].

وإن إدراك تهديد النزاع في الصحراء الغربية لأمن المنطقة المغاربية هو إدراك متفق عليه بين الباحثين في العلاقات الدولية ورجالات السياسة، بحيث أنه في حديث لجريدة الخبر الجزائرية يقول الرئيس الفرنسي السيد "Nikolas Sarkouzi": « أما مشكلة الصحراء الغربية، فلقد حان الوقت لإيجاد حلّ دائم لها، لأن استمرارها يعيق بشكل واضح تقارب البلدان المغاربية، هذا التقارب الذي سيسهّل عليها مواجهة التحديات التي تواجهها، إن من حيث طموحات شعوبها أو لجهة مكافحة الإرهاب. إن قرار مجلس الأمن رقم 1754 الذي تم تبنيه بالإجماع في 30 أفريل الماضي قد شكّل خطوة إلى الأمام. ولقد تمّت الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة برعاية الأمم المتحدة، وهي التي قد دعت إليها، وذلك بالقرب من نيويورك في 18 و19 جوان وقد رحّبنا بها. لقد حُدّد موعد للقاء جديد. آمل بكلّ صدق أن تؤول هذه المباحثات إلى حلّ معقول تقبل به كل الأطراف، وإني واثق من أن جميع بلدان المنطقة التي لها تأثير على هذا الملف، ومنها الجزائر، ستكون توّاقة للمساهمة بذلك » [3].

والإضافة إلى ما قاله السيد "N. Sarkouzi"، فإن الأمم المتحدة تشرف على جولات المفاوضات الحالية بين المغرب والبوليساريو في مانهاست الأمريكية، إلا أنه كالعادة لا تقدم في المفاوضات، ويبقى الوضع

---

[1] Yahia H Zoubir, « **Le Conflit Du Sahara Occidental**: **Enjeux Régionaux Et Internationaux** », Journal De Horizon Géostratégie,(N°.**1431**). P.**10**.

[2] أمحند برقوق،" **التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**"، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي).

[3] عن جريدة الخبر الجزائرية، "**حديث للسيد نيكولا ساركوزي**"، رئيس الجمهورية الفرنسية، **10** يوليو **2007**.

القائم هو العنوان الأكبر للنزاع في الصحراء الغربية، والخاسر الأكبر من كل هذا هي شعوب المنطقة والمنطقة بشكل عام، فعدم التوصل إلى حل لهذا النزاع هو بمثابة خسارة من الرصيد الأمني للمنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: المصادر الحديثة المهددة للأمن في المنطقة المغاربية.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح أو التطرق لأهم المصادر الحديثة التي تهدد الأمن في المغاربية، والمتمثلة في كل من الهجرة غير الشرعية (السرية)، مشكلة الإرهاب العابر للحدود في منطقة الساحل وأخيرا تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية.

تعتبر الهجرة (غير الشرعية خاصة) بمثابة مصدر تهديد من المصادر التي تتعرض له العلاقات العربية–الغربية، فيكمن في ذلك الإنفجار السكاني الذي تشهده الأقطار العربية، والذي يمكن أن يدفع بأعداد كبيرة من الناس الهاربين من الفقر وشح الموارد وإنعدام الأمن إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية، ويمثل هذا التهديد من وجهة النظر الغربية أمرا يجب عدم الإستهانة به لما يمثله من خطر يزعزع الإستقرار الإقتصادي، وهو التوازن الديمغرافي، لذلك بدأت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أنظمة وقرارات قادرة على ضبط الهجرة إليها[1].

ولابد في البداية التطرق إلى مفهوم الهجرة ولو باختصار شديد، فلقد تعددت التعريفات حول مصطلح الهجرة، ففي القاموس الأمني تعرف الهجرة على أنها: «إنتقال مجموعة من السكان من مكان إلى آخر على أثر كارثة سواء كانت طبيعية أو بفعل الإنسان (كالحروب مثلا)، أو إنقلابات سياسية ووفقا لنقطة المغادرة أو نقطة الوصول يقع التمييز بين النزوح والهجرة» [2]. بمعنى أن الهجرة تنقسم بشكل رئيسي إلى نوعين: هجرة طبيعية سلمية وهجرة مدفوعة، وهناك عنصران لهما أهميتهما في نجاح الهجرة الطبيعية أو غير الطبيعية وهما: عنصر الطرد وعنصر الجذب. فالجماعة المهاجرة من منطقة ما، لابد أن هناك دوافع حقيقية دفعت بها إلى الهجرة، كأن تكون كوارث طبيعية أو مجاعة أو عدم استقرار سياسي أو فقر إقتصادي تعاني منه أو غير ذلك من الدوافع [3] والأسباب.

---

[1] خليفة عبد السلام الشاوش، "**الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**"، ط.1، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، **2008**)، ص.**205**.

[2] إبراهيم الكيلاني وآخرون،"**القاموس الأمني: إنجليزي– عربي**"، مادة (هجرة)، ط.1. (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، **1997**)، ص.**153**.

[3] عبد المالك خلف التميمي،"**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي –دراسة تاريخية مقارنة–**"، (الكويت: عالم المعرفة، **1983**)، ص.**9**.

ويمكن تعريف الهجرة بأنه عملية إنتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

- الهجرة العمالية ذات الدوافع الاقتصادية.
- الهجرة السياسية ذات الدوافع السياسية والأمنية.
- الهجرة السكانية والأمنية.
- الهجرة السكانية ذات الدوافع الديمغرافية.

وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو غير الشرعية، مثل ما هو واقع مع المسألة السورية والعراقية، وأمواج المهاجرين نحو أوروبا انطلاقا من بوابة المجر واليونان[1]*، وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدون بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب، وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين ينتقلون بصفة شرعية أو غير شرعية إلى دولة تكون ممرا للانتقال إلى دولة أخرى[(2)].

والهجرة تعتبر مفهوما لصيقا بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة. ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الإرتحال من مكان إلى آخر؛ أما قاموس ويبستر فيشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة، وهي: الحركة من دولة أو مكان أو محل إلى أخرى، المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة؛ ويلاحظ في هذا السياق، أن مفهوم الهجرة باللغة الإنجليزية يعني ثلاثة معاني: فالمعنى الأول، الهجرة من منظور الدول المستقبلة The Receiving Countries، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين Immigration؛ فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية، وبالتالي فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين؛ أما المعنى الثاني فالهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة The Sending Countries، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الإرتحال أو

---

[1]* **الهجرة غيرالشرعية**: الإنتقال إلى أوربا للعمل أو الإقامة بطريقة غير نظامية.

[(2)] عياد محمد سمير، "**الهجرة في المجال الأورومتوسطي –العوامل والسياسات–**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط– واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، **29– 30** أفريل **2008**)، ص.**221**.

النزوح Emigration؛ ويشير هذا المصطلح عموما إلى الهجرة القسرية*[1]* التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالي تعتبر مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين Refugees؛ فالدول المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي إلي النزوح أو تدفق اللاجئين، وبالتالي فهي تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلي النزوح أو الهجرة؛ فالمعنى الثالث والأخير هو الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل، حيث يطلق عليها مصطلح الهجرة "Migration"، والذي يعني في هذه الحالة الهجرة التطوعية من مكان إلى أخر أو من بلد إلى آخر Voluntary Displacement؛ ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم إستخداما في أدبيات اللغة الإنجليزية [2].

أما ما يتعلق بدوافع الهجرة والتي ما هي إلا نتيجة لاعتبارات الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية السيئة التي أدت بالهجرة من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية – الدول الأوروبية – حيث يقول المؤرخ الإيطالي "Brounwantin": «إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين». وهذا معناه أن الهجرة كانت ميزة المنطقة منذ فترة بعيدة وغالبا ما كانت الوجهة أوروبا، فأوروبا الغنية والديمقراطية يغزوها شبح جديد وهو المتمثل في شعوب الزوارق القادمون من الضفة الجنوبية للمنطقة الأورو–مغاربية[3].

وتظهر موجات الهجرة (غير الشرعية وغير القانونية) من خلال صورتين، الأولى إقتصادية والهدف منها تحقيق حياة أفضل ومن تم عودة المهاجر إلى بلده الأم للإستقرار النهائي والإنفتاح على الحياة العامة من خلال الإستثمار؛ وأما الصورة الثانية فتكون لغرض الإستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأم أي دون الرغبة في العودة؛ وطبعا المهاجر في كلتا الصورتين مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك [4]، فقد تكون سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، ويلاحظ في هذا الشأن أن أوروبا كانت توفر الملجأ لكثير من الحركات المعارضة لأنظمة الحكم في بلدانها الأصلية من الضفة الجنوبية؛ وفيما يخص الهجرة لأسباب إقتصادية، فمنها إرتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في

[1] **الهجرة القسرية**:جزء من هجرة مواطني المغرب العربي كان قسريا خلال الحرب العالمية الثانية.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **"الهجرة في إطار العلاقات الدولية"** ،مجلة دراسات 28 (**2007**): ص. ص.**23–24**.

[3] يمينة عطيش، "**البعد الأمني في العلاقات الأوروميتوسطية**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، **2007**)، ص.**131**.

[4] أبصير محمد طالب، "**المشكلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، **2010**)، ص.**75**.

الضفة الجنوبية — دول المغرب العربي – الأمر الذي دفع بالكثير من العمالة خاصة غير المؤهلة إلى الهجرة إلى الضفة الشمالية–أوروبا–.

وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية، خاصة وأن للهجرة غير الشرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والتي تهدد بدورها الاقتصاد والفرد، وموجات الهجرة غير الشرعية آخذة في ترسيخ التهديدات الأمنية التي تحملها، ففي ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين وحتى التي يجدونها في بلدان المرور هذا من جهة ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية، ويمكن ربط تلك التهديدات بالمستويات التالية [1]:

التهديد هو أمني بالدرجة الأولى، في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية؛ والتهديد الثاني، هو المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم؛ أما التهديد الثالث، هو إمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة؛ وفيما يخص التهديد الرابع، يظهر في صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت المهاجرين وضياعهم في الصحاري؛ فالتهديد الخامس، والمتمثل في تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقاء هؤلاء المهاجرين فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة (شبكات الدعارة والمخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة وتزوير العملة خاصة منها اليورو)؛ وأخيرا، التهديد السادس المتمثل في إنتشار الرشوة والفساد في أسلاك الأمن، بالإضافة إلى الحساسية التي يثيرها هؤلاء في العلاقات الثنائية الدبلوماسية التي تجمع سواء بين دول منطقة الساحل الإفريقي أو بين دول من منطقة الساحل الإفريقي مع دول الاتحاد الأوروبي.

ويمكن في هذا الصدد الاستشهاد بتوتر العلاقات الثنائية الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا، كون هذه الأخيرة اتهمت نظيرتها بعدم قدرتها على التصدي لموجات المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى جزر الكناري [2].

---

[1] أبصير محمد طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص.**81- 84**.

[2] **المرجع نفسه**، ص.ص. **84- 85**.

وينظر الاتحاد الأوروبي إلى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للمنطقة الأورو–مغاربية على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الأوروبي، وهذا في الوقت الذي نجد بأن أحد أهم أهداف الشراكة الأورومتوسطية هو إقامة حوار بين الثقافات والحضارات وتبادل التجارب والخبرات وتوطيد العلاقة بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف لن يتحقق إلا بضمان حرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المنطقة الأورو–مغاربية، كما أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى إحتواء ظاهرة تدفق المهاجرين الآتية من الجنوب بصفة عامة ومن المغرب العربي على وجه الخصوص، نظرا للمشاكل التي تصاحب وترافق هذه الظاهرة. وينطلق الاتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الإجتماعي والإقتصادي والفقر والبطالة، هي التي تدفع بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال، وينتج عن ذلك إنتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقي، وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللاإستقرار و اللاأمن والتوترات. ولمحاصرة هذه الظاهرة لابد من وضع إستراتيجية متجانسة ومتكاملة [1]– سيتم التفصيل فيها (آليات مواجهة التهديدات الأمنية في ظل المنافسة الأمريكية بالمنطقة المغاربية) في كل من مباحث الفصل الثالث.

فمحصلة لما سبق، الإنسان مثله مثل باقي الكائنات يمارس فعل الهجرة طوال حياته سواء داخل وطنه أو خارجه وإن كان لكل منهما ظروف مغايرة للأخرى، وإن كان السعي طلبا للرزق هجرة والسعي طلبا للأمن هجرة، فإن ذلك يعني أن الهجرة حركة بشر وتفاعل قيم وحيوية علاقات وخبرات تسهم جميعها في بناء نماذج لحضارات مختلفة ومع مرور الزمن تزداد الحركة فاعلية والحياة تطورا، ويبقى الوعي بالهدف وطبيعة الوسائل الملائمة لتحقيقه هو الضمان للاستقرار والبقاء [2].

وفيما يتعلق بأهم الانعكاسات لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن الأورو–مغاربي، فتتفق معظم دول القارة الأوروبية تقريبا داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على معارضة الهجرة غير الشرعية بشدة من إفريقيا وغيرها، وفي المقابل لا تمانع بعض هذه الدول في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة، ولو كان في ذلك إستنزاف لهذه الكفاءات والأدمغة من مواطنها الأصلية، إلا أن هذا الأخير يتم في إطار الهجرة غير الشرعية.

يوجد اليوم بأوربا اليوم أزيد من**07** ملايين مغاربي، في فرنسا **80%**، و**06%** في بلجيكا وهولندا و**04%** في ألمانيا.وفرنسا اليوم تستقبل **80%** من قوى العمال المغاربية الموجودة في أوربا، ويستقر بفرنسا أزيد من**05** ملايين مغاربي نصفهم من الجزائريين الذي يشكلون ظاهرة قديمة جدا.

---

[1] ساسي جمال، "**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط– واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، **29– 30** أفريل **2008**)، ص.ص.**153–154**.

[2] عبد اللطيف محمود،" **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**"، ط.١، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، **2003**)، ص.**7**.

ونظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي أصبحت مسألة تقلق أوروبا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الإحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، إزدياد الشبهات حول المسلمين من أفريقيا [1].

-ومما سبق نرى أن الدول ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من عدة نواحي وعدة إعتبارات منها:

فأولا، الإخلال بالبناء الديمغرافي، حيث أن سيل المهاجرين المتفق -إذا ما سمح له بالإستمرار- يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبية هؤلاء المهاجرين في المجتمعات في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

أما ثانيا، الإخلال بالنواحي الأمنية، فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها.

وأخيرا، الإخلال بالوضع الإقتصادي، فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيد عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيراتها [2].

فمنذ بداية 1990م، كان هناك قلق متزايد في أوروبا مع الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية الهجرة غير المشروعة، كما أشار عدد من المحللين فقد حان أن ينظر إليها على نحو متزايد كضمان أو خطر إستراتيجي في أوروبا إذا لم يكن في كثير من البلدان؛ ولاسيما عن طريق تهريب البشر والإتجار بهم، فضلا عن أشكال أخرى من الحدود والجريمة المنظمة، وينظر إليه كما هو يشكل تهديدا ليس فقط لا للرفاه الوطني نظم وطنية أو الهويات الثقافية ولكن أيضا لتحقيق السلم الأهلي والإستقرار تفجيرات مدريد في 11 مارس 2003م، وكانت هذه المخاوف لاسيما الهجرة من الضفة الجنوبية التي تم ربطها بشكل متزايد بالدول الإسلامية وخاصة الإرهاب، والهجرة السرية عبر البحر الأبيض المتوسط قد حان أيضا إلى أن ينظر إليها باعتبارها، التحدي الإنساني

---

[1] ناجي عبد النور، "**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، **29- 30** أفريل **2008**)، ص. ص.**120-121**.

[2] ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص.**122**.

من أي وقت مضى نظرا لارتفاع عدد القتلى من شأنه أن يكون خطيرا على المهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا عن طريق البحر [1].

المطلب الثاني: مشكلة الإرهـــاب.

الإرهاب الدولي ظاهرة من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، وتتضح خطورة الظاهرة هذه في عدد ضحايا الإرهاب من قتلى ومعاقين ومشردين وكذلك في الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الإتصال والبنايات والمؤسسات وغيرها وفي كل ما يمكن أن تمتد إليه سبل الإرهاب الحديثة ما دام التخطيط الإرهابي كامنا بصدور أصحابه أو حتى في نواياهم؛ وقبل التطرق لمشكلة الإرهاب في منطقة الساحل أو المنطقة المغاربية، سيتم سرد مفهوم الإرهاب من تعريفات متنوعة، بالإضافة إلى أهم أشكال الإرهاب والأسباب الرئيسية للإرهاب، وستكون مقدمة على النحو التالي:

أولا. مفهوم الإرهاب: الإرهاب الدولي مسألة معقدة نظرا لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد [2]، على الرغم من وجود إثنتي عشرة إتفاقية دولية حول الإرهاب، فإن المجتمع الدولي لما يتوصل بعد إلى تعريف محدد لمفهوم الإرهاب الذي تدور حوله كل تلك إتفاقيات والقرارات.

"ولأن مفهوم الإرهاب تحول إلى إشكالية معقدة، فإن الناس رضوا بالتوصيف لا التعريف، والتوصيف مرتبط بذوات الأحداث لا بذات الظاهرة...ومما يعمق الإشكالية تعدد مثيرات الإرهاب، إذ أن لكل مثير حيثياته...وباختلاف المثير يختلف المفهوم والموقف" [3].

– ومنه، هذه مجموعة من التعريفات التي عرفت الإرهاب الدولي، على النحو التالي:

---

[1] Derek Lutterbeck, **Policing Migration In The Mediterranean**, In Mediterranean Politics, (vol **11**, N°**1**, Rotledge, March **2006**), P.P.**1–2**.

[2] إسماعيل الغزال،" **الإرهاب والقانون الدولي**"، ط.1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، **1990**)، ص.**9**.

[3] حسنين فهد الهويمل،" **الانتماء المفهوم وإشكاليات الإرهاب والمواجهة**"، من الموقع الإلكتروني: www.moslimonline.com/?page=artical&id، تاريخ الدخول: **04–0–2013**. التوقيت: **15:30**.

أ. التعريف اللغوي للإرهاب: أتت كلمة رهبة من كلمة لاتينية هي Terror، وبعد أن ضربت الكلمة في جذورها في لغات المجموعة اللاتينية، إنتقلت فيما بعد إلى لغات أوروبية أخرى. ويعود أصل كلمة الإرهاب إلى فترة الثورة الفرنسية، وترتبط بما يسمى حكم الإرهاب [1].

وقد أورد الدكتور "عبد العزيز مخيمر عبد الهادي" في كتابه **"الإرهاب الدولي"** بعض التعريفات اللغوية لكلمة الإرهاب منها:

1)- القاموس الفرنسي **"لاروس"** يعرف الإرهاب على أنه «*مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة*».

2)- قاموس اللغة **"روبير"** يعرف الإرهاب بأنه: « *الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي*».

3)- قاموس اللغة الإنجليزية الصادر عن مطابع أكسفورد يعرف الإرهاب بأنه:

« *حكم عن طريق التهديد كما وجهه ونفذه الحزب الموجود في السلطة في فرنسا في أوائل عهد الثورة الفرنسية (1789-1793)*» [2].

ب. تعريف دول عدم الانحياز للإرهاب: شاركت في صياغة هذا التعريف كل من الجزائر، الكونغو، غينيا، الهند، موريتانيا، نيجيريا، سوريا، تنزانيا، تونس، اليمن، يوغوسلافيا، زائير، وجاء التعريف على أن أعمال الإرهاب الدولي تشمل:

- أعمال العنف، وأعمال أخرى، التي تمارسها الأنظمة الإستعمارية والعنصرية والأجنبية، ضد الشعوب التي تناضل من أجل نيل حريتها، والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير و الإستقلال، وحقها في الحصول على مختلف حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- أنشطة المنظمات ذات التوجهات الفاشية أو التنظيمات الخاصة بالمرتزقة والموجهة ضد الدول ذات السيادة.

---

[1] محمد فتحي عيد،"**الإجرام المعاصر**"،(الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)،ص .ص.**137–138**.

[2] رائد قاسم،" **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ** "،(القاهرة: د د ن، **2005**)، ص.**16**.

– أعمال العنف التي يمارسها الأفراد أو مجموعات من الأفراد والتي تعرض للخطر نفوسا بريئة أو تبيدها أو تعرض الحريات الأساسية للخطر ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتخذ أعمالا للحق الثابت في تقرير المصير الذي تطالب به الشعوب الخاضعة للنظم الإستعمارية أو العنصرية أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية ويستثنى كذلك الأعمال التي تتم في إطار نضال الشعوب وخصوصا حركات التحرير الوطنية.

– أعمال العنف التي يرتكبها الأفراد أو المجموعات بهدف الحصول على كسب شخصي إذا تعدت نتائجه أكثر من دولة [1].

ج. **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب**: اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرهاب الدولي هو: كل فعل يرتكب بصفة غير مشروعة، كالقتل والخطف وغيرها من الأفعال التي تسبب أضرارا جسدية ويترتب عليها آثار دولية. وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن شرعية دوافع ارتكاب الفعل الإرهابي، لا يضفي الشرعية على العمل الإرهابي لاسيما عندما يوجه إلى الأبرياء [2].

والواقع أن نقطة الخلاف والتي أدت إلى عدم وجود إتفاق على ماهية الإرهاب تكمن في رغبة الأقوياء في فرض إرادتهم على المستضعفين في الأرض؛–كما تم التعرض له سلفا– إلا أنه هناك العديد من التعريفات التي تتناول مصطلح الإرهاب الدولي بالدراسة، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للإرهاب الدولي، يتفق حوله جميع الباحثين، المختصين والدول، إلا أن الاطلاع على هذه التعاريف يوضح ويبين أن الإرهاب الدولي هو:

« الإستخدام العمدي للقوة أو العنف أو التهديد بهما، ويلجأ إليه الجاني من الأفراد العاديين (بصورة فردية أو جماعية) غير المرتبطين بعلاقة وظيفية بدولة ما، أو بأحد أجهزتها الأمنية، بقصد الإعتداء على مصلحة يحميها القانون الدولي، وذلك باستهداف المدنيين أو العسكريين أو الأموال العامة أو الخاصة، وفي غير حالة المقاومة المسلحة المشروعة من أجل التحرر وتقرير المصير، والتي تبيح استخدام القوة ضد أفراد ومصالح الدولة الإستعمارية داخل الأراضي المحتلة فيما عدا المدنيين غير أصحاب الصفة العسكرية، وكل ذلك بهدف إحداث فزع أو رعب عام في دولة أو مجموعة من الدول من أجل بلوغ أهداف سياسية » [3].

---

[1] محمد فتحي عيد، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص.**144-145**.

[2] محمد فتحي عيد، **مرجع سبق ذكره** ، ص.**149**.

[3] محمد عبد المطلب الخشن،"**تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،**2007**)، ص.ص.**198-199**.

د. تعريف لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لمجلس الشورى المصري الإرهاب بأنه: «استعمال العنف – بأشكاله المادية وغير المادي– للتأثير على الأفراد أو المجموعات أو الحكومات، وخلق مناخ من الإضطراب وعدم الأمن، بغية تحقيق هدف معين، يرتبط بتوجهات الجماعات الإرهابية، لكنه – بصفة عامة– يتضمن تأثيرًا على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة، التي تم التوافق عليها في الدولة والتي تمثل مصلحة قومية عليا للوطن» [1].

هـ. تعريف الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة بالقاهرة عام 1997م: «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردى أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».

ثانيا. الأسباب الرئيسية للإرهاب الدولي:

إن الأسباب الرئيسية للإرهاب أو الحوادث الإرهابية التي وقعت أسبابها كثيرة يمكن تصنيفها إلى أسباب سياسية، وأسباب إجتماعية وإقتصادية ، فإن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من الجرائم –الإرهاب الدولي– هي الأسباب السياسية والتي هي كثيرة، منها الحصول على حق تقرير المصير، أو مقاومة الاحتلال أو تنبيه الرأي العام إلى مشكلة سياسية [2]، بالإضافة إلى المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية الحالية، حيث أصبح العالم بفعل التطور التكنولوجي قرية صغيرة تتأثر الحضارات ببعضها.

والأثر الأكبر هو للعولمة الإقتصادية والتي هي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية على أن هذا التطور لم يكن طبيعيا إنما فرضته مؤسسات تدعي الدولية وفي حقيقتها تحقق أهداف لدول بعينها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدول؛ وتهدف العولمة الاقتصادية إلى حركة رأس المال بحرية بعد رفع العوائق أمامه وتشريع قوانين الإستثمار لتحقيق أرباح نتيجة المضاربات في الأسواق؛ والتي نجم عنها مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات مما كان عاملا رئيسيا لمثل هذه الجرائم بسبب تبادل المال بسهولة عبر الحدود [3].

---

[1] فرغلي هارون،"**الإرهاب العولمي..وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**"، (القاهرة: دار الوفي، **2006**)، ص.**25**.

[2] محمد فتحي عيد، **مرجع سبق ذكره**، ص.**160**.

[3] حسن عزيز نور الحلو،"**الإرهاب الدولي – دراسة قانونية مقارنة–**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، هلسنكي– فنلندا، **2007**، ص.**120**.

بالإضافة إلى أسباب إقتصادية أخرى كالفقر الذي قد لا يكون سببا مباشرا للإرهاب لكن عدم المساواة، والتمييز ضد الفقراء، وعدم إتاحة الفرص للأقليات، وللمهاجرين، هي التي قد تكون بؤرا للإرهاب، والعولمة كذلك، التي سببت الإرهاب بفتح الحدود بين الدول، حيث أصبح من الصعوبة بإمكان مراقبتها، وأنها أيضا أدت إلى إشكالات الهوية [1].

وعليه فظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001م، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا، كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد، ذلك أنه صحيح يتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعه لتكييفات مصلحيه غير ثابتة، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له، فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائها [2].

والإرهاب الدولي يمثل نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، والتي كانت في البداية مع ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، ثم ما اجتاح أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينات والثمانينات الماضية كنمط ثاني في تطور الظاهرة الإرهابية، أما النمط الثالث فقد ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، وتعتبر المنطقة المغاربية مكنا خصبا لما يعرف بالإرهاب الدولي، حيث كانت هذه المنطقة من أولى المناطق تضررا به طيلة عشرية كاملة(خاصة الجزائر)، وقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، كما تكمن الخطورة في هذا التهديد في اتصاله بشبكات إلكترونية وعمله على إحداث عنف ليس له

---

[1] عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه،"**الإرهاب التشخيص والحلول**"، ط.1، (الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، **2007**)، ص.**42**.

[2] غربي محمد، "**الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، **29- 30** أفريل **2008**)، ص.**255**.

حدود خاصة أن فكرة الحصول على أسلحة دمار شامل تعد فكرة جذابة لمثل هذه التنظيمات، وتظهر المنطقة المغاربية بين الأهداف الأكثر استهدافا من قبله، نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي –الموقع الاستراتيجي والثروات– ولا يختلف الأمر هنا بين الضفة الشمالية والجنوبية من حيث التعرض للتهديد؛ وما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي والمالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن واستقرار المنطقة [1].

وانطلاقا مما سبق، فإن المنطقة المغاربية تعتبر من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا ذو فعالية معتبرة، وإذا كانت مواجهة الإرهاب في هذه المنطقة تقع ضمن مواجهة الإرهاب الدولي كإطار عام فان هذه المنطقة تملك خصوصيات معينة تحددها المقاربات الأمنية للدول المرتبطة بها بمعنى أن هذه المقاربات تتوزع على أكثر من مستوى ولكل واحدة منها رهانات محددة، وحسب الدراسات المرجحة فان عدد العناصر الإرهابية الناشطة في هذه المنطقة يقارب 800 عنصر مدربين تدريبا جيدا وهذا العدد يسمح بالقيام بعمليات نوعية تحقق صدى دولي واسع كما أن الجغرافية الصحراوية تساعد أكثر على حرية التنقل لهذه العناصر من بلد إلى آخر وبالتالي فان مستوى عمليات التنسيق – والتي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية في أي نشاط إرهابي– تبدو متوفرة بالحد المعقول الذي يمنح هذا النشاط فعالية معتبرة [2].

---

[1] عبد الرفيق كشوط، **"مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها"**،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط– واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، **29– 30** أفريل **2008**)، ص.**286**.

[2] حسين بلخيرات،"المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل لعوامل الاختلال"، من الموقع الالكتروني: www.houcinebelkhairat maktoobblog.com/165/1.، تاريخ الدخول: 01-01-2013 التوقيت17:23.

الفصل الثالث

التحولات الدولية و
مشاريع الشراكة الأورو
أمريكية في ظل التنافس
على المنطقة المغاربية

التحولات الدولية التي طرأت على النظام الدولي بعد إنهيار الثنائية القطبية أثار بالغة الأهمية على القوى الدولية الكبرى ، وعلى طبيعة العلاقات الدولية بصفة عامة و على طبيعة العلاقات الدولية بصفة عامة و على الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الوحيد من هذا التحول و على دول الإتحاد الأوربي بصفة خاصة و على بلدان المغرب العربي باعتباره مجالا جديدا لتنافس الدولي الأوربي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ، فالولايات المتحدة الأمريكية و بعدما أزاحت الإتحاد السوفياتي عن طريقها تخلت عن تحالفها القديم أوربا حاولت استخلافها في مناطق نفودها القديمة ، خاصة منطقة المغرب العربي التي يرى فيها الإتحاد الأوربي حليف إستراتيجي ، يصعب التخلي عنه و سعى الطرفان إلى ربط المنطقة بمشاريع شراكة في مختلف المجالات و قد تزامنت هذه المشاريع في الوقت الذي كانت تشهد فيه دول المغرب العربي ركودا اقتصاديا الأمر الذي يشير إلى دخول الطرفان في تنافس شديد على المنطقة .

المغرب العربي ويعرف كذلك بإسم **المغرب الكبير** أو **المنطقة المغاربية**، هي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي وهي تتألف من خمسة أقطار هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا .أنشأت هذه الدول في 17 فبراير 1989 تكتلا إقليميا من خلال التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي .تقع دول المغرب العربي في شمال أفريقيا ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم^2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي .تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي. ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 80 مليون نسمة تقريبا حسب تقديرات عام 2000 أي ما نسبته 27% تقريبا من إجمالي سكان الوطن العربي .[1]

[1] – أنظر الملحق رقم 01 خدمة الأقمار الصناعية، غوغل للخرائط. https://goo.gl/Ke4qub

لقد تحولت المنطقة المغاربية إلى ساحة صراع سياسي و إقتصادي أكثر حدة بين الأوربيين و الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التسابق نحو ضمان الطاقة (النفط و الغاز) ، ولتحقيق ذلك لجأت كلتا القوتين إلى إطلاق مجموعة من المبادرات و المشاريع التي تهدف إلى تكريس هيمنتهما على المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: التحولات الدولية الأمنية و الإقتصادية و تأثيرها على أطراف التنافس .

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى اتحولات التي مست المنطقة المغاربية ، و تأثيرها على أطراف التنافس الأوربي و الأمريكي .

المطلب الأول: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و تأثيرها على الطرف الأوربي.

تعتبر عملية التكامل في أوربا من أهم التطورات التي طبعت المنتصف الثاني للقرن العشرين ، حيث أعادت هذه المنطقة سياسيا و اقتصاديا و بعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية وهذا بالرغم من الخراب الذي لحق بها [2] من جراء الحربين العالميتين ، فقد سعت الدول الأوربية إلي إقامة إتحاد أوربي فيما بينها يعمل على تحقيق التعاون المتبادل قصد إعادة بعث الاقتصاديات الأوربية المنهكة لتكون بمثابة تجسيد لحالة التصالح بين فرنسا و ألمانيا من جانب ، و تطرح خطوات أولى تجاه إقامة نظام أوربي جديد من جانب أخر في عالم أصبح لتكتلات الاقتصادية دورا أساسيا في تحديد موازين القوى . [3] .

كانت للتغيرات الجديدة التي طرأت على بنية النظام الدولي وعلى ترتيب عناصر قوة الدولة بعد نهاية الحرب الباردة أثرا بالغ الأهمية على تجربة تكامل الدول الأوربية ، فكان قرار الجماعة الإقتصادية الأوربية شاملا على الدول الستة (فرنسا، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ) التوجه نحو الوحدة السياسية و التكيف مع التغيرات التي حدتث في النظام الدولي و على أوربا خاصتا . [4]

مع وصول غورباتشوف إلى السلطة طرح مجموعة من الإصلاحات في جميع المجالات حيث شهدت فترته الإنفراج الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية ، و كل هذه التطورات لم تكن لتبقى دون تأثير على باقي دول

---

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ، ط.2،(القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006).ص.**37** .

[3] عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"،(في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي)، (جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21، جوان **2004**) ،ص .**109**.

[4] العجال أعجال محمد أمين ،إستراتجية الإتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام الجزائر ، 2006-2007 ، ص51 .

المعسكر الشرقي حيث بدأ كيانها في الإهتزاز و لقد كانت كانت سنة 1989 سنة التغيرات الجدرية و تسارع و ثيرة الاحداث في أوربا الشرقية خاصة مع تفاقم الأزمة الإقتصادية في الإتحاد السوفياتي ، و إعلان غورباتشوف من مقر الأمم المتحدة أنه بإمكان دول الكوميكيون إختيار نظامها الإقتصادي ، ففي ربيع 1989 إنهارة الحكومة الشيوعية في بولونيا ثم المجر شهر ماي فتشيكوسلوفكيا سابقا و ألبانيا و بلغاريا في جويلية 1990 . [5]

بعد سقوط جدار برلين 1989/11/09 ، دخل البناء الأوربي في مرحلة متقدمة جدا من عملية جدا من عملية الاندماج و هو ماخلق إنعكاسات متعددة الأبعاد القدرة على المنافسة وتعتبر السوق الأوربية التي يطلق عليها السوق الأوربية المشتركة أو الإتحاد الأوربي تكتلا اقتصاديا دوليا و إقليميا مما يسمح له بتحقيق زيادة الإنتاج وتدعيم الاستثمار و توسيع نطاق المعاملات التوسعية نحو إفريقيا و دول المغرب العربي خاصتا [6].

أثر المنجى الذي أخدت تنتهجه العلاقات الدولية الاقتصادية على رؤى و إستراتجيات الساسة الأوربيين فيما يخص تعامل الإتحاد الأوربي إقتصاديا مع دول أخرى خاصة مع دول المغاربية ، ذالك أن شمولية الاقتصاد العالمي فرض على دول الإتحاد الأوربي العمل على إيجاد منطقة تكون بمثابة سوقا لمنتجاتها و مصدر مضمون لمواردها و طاقاتها لمنافسة التكتلات الإقتصادية الكبرى على المستوى العالمي ، و عليه حاول الإتحاد الأوربي السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا وهذا مايبرر توسعه نحو أوربا الشرقية ، دول جنوب حوض الأبيض المتوسط ، خاصة الدول المغاربية و أبدى الإتحاد الأوربي نوعا من التأقلم مع السياسات الأمريكية طول فترة الرئيس السابق بيل كلينتون الأكثر حرصا على المصالح القومية غير أنه كان من الصعب على الإتحاد الأوربي التأقلم مع أطروحات اليمين في عهد الرئيس بوش الإبن بسبب الاختلاف حول مسائل السلم و الأمن العالميين و سبل مواجهتها ، في ظل التخوف الأوربي من أمركة العالم و فقدان مكانته في المنطقة المغاربية .

---

(5) أحمدكاتب ، **خلفيات الشراكة الأورو متوسطية** ،رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2000-2001 ، ص.35.

(6) مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص.37 .

المطلب الثاني : التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و تأثيرها على الطرف الأمريكي.

إن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفياتي قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم و ترتيب منظومة مصالحها و أولوياتهم القومية على الرغم من تباين الاتجاهات و الأفكار المطروحة في هذا الصدد ، فإن ثمة إتفاق على ضرورة دفع و دعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة [7].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى جاءت مبادئ ويلسن الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها و قد دعمت دول و شعوب كثيرة في ذالك و التي كانت تحت السيطرة الأوربية ، ومن ثم سياسة فرض الهيمنة و التي تبنتها بعد الحرب العالمية الثانية ، و تمثلت في إيجاد مناطق نفوذ في العالم و ملئ الفراغ الذي خلفه خروج القوى الإستعمارية إذا لم يكن الأمريكيون متواجدون في منطقة ما فسيوجد هناك فراغ لن يتأخر خصومهم فى ملئه و في هذا الإطار دخلت منطقة المغرب العربي ضمن اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية حيث استعملتها كقاعدة انطلاق و خلال فترة الحرب العالمية الثانية و منذ ذالك الوقت و هي تعمل على تثبيت تواجددها به و قد كان محل منافسة بينها وبين الإتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة .

وبعد نهاية هذه الحرب دخلت متغيرات جديدة ساهمت في تحقيق الحلم الأمريكي بأمركة العالم ، و يعد هذا الحلم بمثابة المحور الأساس لحركة رؤساء الإدارات الأمريكية كافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، و على سبيل الذكر لا الحصر فإن إدارة (كلينتون) أكدت على قيادة أمريكا للعالم من خلال مايسمى بالنظام الدولي الجديد ، و كانت إدارة ، و كانت إدارة بوش الأب الذي تؤكد إدارته على شعار (العولمة) ، و الأخير تعني

[7] – جميل مصعب محمود ، **تطورات السياسية الأمريكية تجاه إفريقيا و إنعكاساتها الدولية** ، ط1 ،(المملكة الأردنية الهاشمية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 55 .

ضرورة أن يكون العالم رقما واحدا وسيطرة الرأسمال الأمريكي في داخل و خارج الولايات المتحدة الأمريكية و بهذا تتشكل (الدولة العالمية) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية [8].

وفي سنة 1989 وبعد إنتهاء الحرب الباردة و بالكاد كانت حرب الخليج الأولى قد توقفت حتى قام ديك تشيني وكولن باول و و لفويتز بإعداد دليل يتضمن خطط الدفاع للسيطرة العسكرية على الكون و المخطط يفترض القيام بفرض السيطرة العسكرية على الصديق و العدو وقد تم تعديل المخطط بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ، فبدون عدو تقليدي يعرف هؤلاء الثلاثة أن الميزانية سوف تتقلص في حال غياب و جود أعداء و تهديدات جديدة و لإنقاذ المؤسسة العسكرية إ بتكروا مصطلح " التهديد الأبيض " و في الثاني من أوت 1990 دعا الرئيس بوش لمؤتمر صحفي و شرح أن التهديد الكوني تراجع و لكن من الممكن أن يستيقظ ، و أن التهديد غير المرئي للأمن القومي قد يأتي من أي زاوية أو من أية قوة [9].

فالولايات المتحدة الأمريكية دائمة الاستشعار بالخطر أو تفعل ذالك فقط من أجل تدعيم سياساتها الدولية و قد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي قلبت الكيان الأمريكي و العالم كتبرير لهذه السياسة ، إن أحداث الثلاثاء الأسود فجاءت العالم أعث قوة عالمية تعرضت لضربات من هذا الحجم ، فور وقوع أحداث 11 سبتمبر 2011 لم تكن تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش (الإبن) حين قال : إنهم يشنون الحرب علينا " وإنها حرب صليبية) ، لم تكن تلك الكلمات زلة لسان فالدعوة إلى حرب صليبية إنما نتيجة بدهية لخطاب مشحون و قد حدد الرئيس الأمريكي في تلك الكلمات بوضوح الهدف و العدو .

عقب تفجيرات 11 سبتمبر 2001 و قبيل غزو أفغانستان و العراق ظهرت ملامح إستراتيجية أمريكية للتظليل الإعلامي ذات و وجهين أحدهما مدني و الثاني عسكري و هذه الإستراتجية موجهة بشكل رئيسي للعالم

[8] –جميل محمود مصعب ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

[9]– أجمد يوسف ، **الإسلاميون و أمريكا التحدي و الاستجابة** ، ط 1 ، (الجزائر : دار قرطبة ، 2006) ، ص 49–50 .

الإسلامي ، وبصورة عامة للعالم كله ، فضلا عن إستراتجية تتعلق في الضغط على وسائل الإعلام فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة حاليا تملك فعليا إستراتجية سياسية و عسكرية ذات أبعاد عالمية ، ولها القدرة علي التحرك و الإنتشار في كل مناطق العالم ، و منها منطقة المتوسط و خاصة المنطقة المغاربية بعد زوال الإتحاد السوفياتي ومع الإنتفضات العربية بما يعرف في الأوساط الإعلامية (الربيع العربي) هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة المغاربية تشكل فى المدى المتوسط وسيلة للضغظ على أوربا [10] .

و من ضمنها البلدان المغاربية خاصة المغرب الجزائر تونس التي شكلت دعامة جسر بين المحيط الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط و البحر الأبيض المتوسط للقوات الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ، كما أن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي و تطلعها للحصول على النفوذ فيه يرجعان إلى الأهمية الجيوبوليتكية التي يتمتع بها المغرب العربي عربيا إفريقيا و أوروبيا ، بعد أن تبينت أهميته أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال رقعته الجغرافية و إستراتجية البحرية .

مايمكن قوله أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كازدياد درجة الارتباط و الاعتماد الدولي بالإضافة إلى تعدد و تشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات و طاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي ، و في الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير وذالك بإعتبار الولايات المتجدة الأمريكية القوة العظمة الأولى عالميا من جهة ، و إلى تعاظم دورها و درجة إنخراطها في الشؤن الدولية من جهة أخرة .

[10]- مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

المبحث الثاني: مشاريع الشراكة الأورو أمريكية في المنطقة المغاربية .

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المشاريع التي تم انتهاجها من الضفة الشمالية ، بهدف الحفاظ على مصالحهم في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: مشاريع الشراكة الأوربية في المنطقة المغاربية .

أولا: الشراكة الأورومغاربية .

تمثل الشراكة [*] نظام سياسي، إجتماعي، ثقافي و اقتصادي بين الأطراف، وكطريقة للحصول على منافع مشتركة فهي بالنسبة للدول العربية و المغاربية خاصة الواقعة في الضفة الجنوبية تعتبر ترتيبا حمائيا لهذه الدول من مخاطر العولمة ومختلف التهديدات، وهي في نظر الدول المغاربية تبقى المشروع الأمثل و الأفضل في ظل هذه التحولات العالمية و الإقليمية وخصوصا بعد فشلها في تحقيق ما تصبو إليه في إطار الإندماج أو التكامل فيما بينها في إطار اتحاد المغرب العربي[11].

ويتمثل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، و لقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين دول الإتحاد الأوروبي من جهة، و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هي: مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، اليونان، (قبرص و مالطا بعد انضمامهم كأعضاء جدد في الإتحاد الأوربي لم يصبحا طرفا في الجهة الثانية) [12].

---

[*] **الشراكة:** شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات باختلاف جنسياتها، قصد القيام بمشروع يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك، و مصطلح الشراكة هو أوربي، بمعنى أن ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه.

[11] حمدوش رياض، **محاضرة في مقياس" التكامل و الاندماج"**، (ألقيت على طلبة السنة رابعة،علوم سياسية، فرع علاقات دولية)،(جامعة قسنطينة،**2009-2010**).ص.**29**.

[12] عابد شريط،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"،(في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي)، (جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21، جوان **2004**) ،ص .**109**.

وبهذا مثل مسار برشلونة البداية الفعلية لمسار الشراكة، حيث تلته مجموعة من اللقاءات على مستوى الوزراء أهمها:

- مؤتمر مالطا في 15-16 أفريل 1997.
- مؤتمر باليرمو ، ايطاليا 03-09 جوان 1998.
- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) في 15 -16 أفريل 1999.
- مؤتمر مرسيليا (فرنسا)في 15 -16 أفريل 2000[13].

وهذه المؤتمرات تضمنت الأبعاد الأساسية للشراكة، والتي تضمنها مسار برشلونة، الذي بين أسس التعاون و المشاركة على المستويات الثلاثة، و التي تمثل أبعادا لهذه الشراكة، و هي:

- الشراكة السياسة و الأمنية (إقامة منطقة مشتركة من السلام و الاستقرار).
- الشراكة الاقتصادية و المالية (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة في المجالات الإجتماعية، الثقافية و الشؤون الإنسانية.

أ/ إتفاقية الشراكة الأورو-تونسية:

- تعتبر تونس أول بلد عربي متوسطي يوقع على إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي و ذلك في 17 جويلية 1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة[14].

وتضمنت هذه الإتفاقية محورين :محور سياسي و محور إقتصادي. ففي المحور السياسي تم التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي وذلك لضمان الأمن و الإستقرار في المنطقة أما المحور الإقتصادي يتضمن إنشاء منطقة تجارة حرة،تشجيع الإستثمارات الخارجية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ... الخ.

[13] عابد شريط، **مرجع سبق ذكره**، ص **109**.

[14] يوسفي آمال،" **بحوث في علاقات التعاون الدولي**"، (الجزائر: دار هومة ،**2007**)، ص **44**.

ب/ إتفاقية الشراكة الأورو–مغربية:

تمت هذه الإتفاقية في 26 فيفري 1996 و التي تهدف إلى:

- التعاون الإقتصادي و تهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الإقتصادي.
- التعاون في مجال تمويل الإستثمارات لتحديث و زيادة أجهزة البنى الأساسية بغية الوصول إلى التنمية الإقتصادية[15].
- تحسين ظروف العمل و التأمينات الإجتماعية و غيرها من الأشياء التي تم الإتفاق عليها.

ج/ اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية:

وهذه الإتفاقية وقعت في 14 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005[16]، إن هذه الإتفاقية لا تختلف عن إتفاقيات تونس و المغرب فهي كذلك نصت على الحوار السياسي من حيث أبعاده و أهدافه و أهميته للتوصل إلى إنشاء منطقة أمن سلام خالية من الأخطار،وتحفز على العمل لتحقيق التنمية في مختلف جوانبها الإقتصادية منها: مسألة حرية تنقل البضائع من مواد صناعية و زراعية، خدمات، قضايا النقل، المسائل المالية وحركة تنقل رؤوس الأموال، كما تضمنت ملفين جديدين هما ملف العدالة والشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و ملف مكافحة الإرهاب وتوابعه، هذه الجوانب التي إنفردت بها الجزائر يمكن إجمالها في أربعة

1- التعاون في المجال القضائي و القانوني و مكافحة الإرهاب و الرشوة.

2- دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون.

3- محاربة الجريمة المنظمة و محاربة تبييض الأموال.

---

[15] لعجال أعجال محمد الأمين ، **مرجع سبق ذكره**، ص **174**.

[16] يوسفي آمال، **مرجع سبق ذكره**، ص **44**.

4- تنقل الأشخاص و التأشيرة و قضايا الهجرة و إنفردت بهذه المسائل لأسباب منها:معاناة الجزائر من الإرهاب لمدة عشرية كاملة أدخلها في دوامة عدم الإستقرار السياسي، تجاه الجزائر منذ التسعينات إلى تجسيد دولة القانون و محاربة الفساد الإداري و الرشوة، وجود مالا يقل عن 4.5 مليون مهاجر من أصل جزائري في أوروبا[17].

أما **موريتانيا** فهي مرتبطة بالإتحاد باتفاقية "لومي"[18].وتقوم على تحقيق هذه الأهداف مؤسسات لكل وجه من أوجه النشاط الإجتماعي ، السياسي ، الإقتصادي و الثقافي.

فنجد المؤتمرات على المستوى السياسي و على المستوى الإقتصادي و المالي التي يطلق عليها مشروع "**ميدا**"، الذي تديره لجنة الإدارة الدائمة وفي المستوى الإجتماعي و الثقافي تم تكوين مجالس لهذا الغرض و غيرها من المؤسسات لتطبيق ما نص عليه مسار برشلونة و مختلف المؤتمرات التي جاءت من بعده [19]، و الدول المغاربية قد كونت شراكة بسياسة أمنية وشراكة إقتصادية و مالية و شراكة إجتماعية و ثقافية ،شراكة متعددة المجالات لتحقيق أفضل المكاسب باعتبارها أفضل خيار متاح لهذه الدول تساعدها على التنمية و الإسترشاد بأساليب التنظيم و الإدارة الحديثة، و في قضايا الأمن والسياسة ...الخ.

ثانيا: مبادرة 5+5.

إن رؤساء دول و حكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تونس ، الجزائر، ليبيا ، المغرب، موريتانيا ، فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا ، مالطا ، البرتغال المجتمعين في القمة الأولى لحوار **5+5** يومي **5** و **6** ديسمبر **2003** بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي و بحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوروبية و الأمين العام لإتحاد المغرب العربي، وذلك لأهمية ما يجمع بلدانهم من إرث تاريخي و حضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم و الاستقرار و الازدهار يعتبرون حوار 5+5 إقليميا للتشاور و التعاون و التفكير الشامل من أجل خدمة المصالح المشتركة إذ تم الإعلان في هذه القمة على مايلي:

---

[17] لعجال أعجال محمد الأمين ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص **174-175**.

[18] المرجع نفسه، ص **172**.

[19] سمير أمين، و علي الكنز، "**العلاقات الأوروبية العربية-قراءة عربية نقدية-**"،(منتدى العالم الثالث داكار)،(القاهرة :مركز البحوث العربية)، ص **25-28-30**.

أ- المجال الأمني: تم التأكيد في هذا المجال على:

- ضرورة تلازم الأمن و الإستقرار و التنمية.
- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله و الجريمة المنظمة عبر الوطن و لاسيما تجارة المخدرات و الأسلحة و تبيض الأموال.
- الإلتزام بالعمل الجماعي لمكافحة هذه الآفات نظرا لما تشكله من خطر على الأمن و الاستقرار في المنطقة.
- التأكيد على ضرورة التنسيق الجيد بين هذه البلدان لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب- المجال الاقتصادي:

- تعميق الترابط فيما بينهم إقتصاديا من أجل إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر.
- إزالة الفوارق الإقتصادية لتسهيل التعامل بينهم ووضع سياسات معززة للتعاون[20] .
- تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية و لاسيما تطوير الإستثمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال و الإستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا و دعم الحركة السياسية و تيسير المبادلات و حماية المحيط ودعم البنية الأساسية و القدرات المتاحة في قطاعات الطاقة و البيئة و المياه و النقل و الإتصالات و ذلك بهدف توفير القاعدة الضرورية للتنمية المستدامة بالمنطقة.

د- المجال السياسي:

- ضرورة تكثيف التشاور فيما بينهم من أجل المساهمة في التسوية السلمية لمجمل القضايا.
- تجسيد الديمقراطية و حقوق الإنسان.
- تكريس دولة القانون[21].

[20] . "إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5"

[21] " إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5"، مرجع سبق ذكره.

وقد إعتمدت المبادرة على آلية تعاون في الميدان الأمني و الدفاعي و إتفقت على عقد إجتماع سنوي على المستوى الوزاري و على إيجاد لجنة توجيه و متابعة عالية المستوى تعتمد على أعمال الخبراء و تقترح على الوزراء خطة عمل سنوية بحثا عن الأمن و الإستقرار،وقد أكدت هذا "اليو ماري" وزيرة الدفاع الفرنسية "إن الغرض مما نقوم به هو إقامة مناطق سلام و أمن و محاربة الإرهاب..." (22).

ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن الإستراتيجيات السابقة الذكر و التي تم وضعها مع الطرف الأوروبي لم تحقق أهداف الدول المغاربية ولم تساعدها على مواجهة المخاطر التي تهددها، ما دفعهم إلى البحث عن شريك آخر خارج إطار الدول الأوروبية علهم يحققون أهدافهم و كانت الو.م.أ ذلك الشريك الذي قد يحل مشاكلهم.

المطلب الثاني: مشاريع الشراكة الأمركية في المنطقة المغاربية .

لا يمكن فصل تطور السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية عن طبيعة العلاقات بينها و بين القوى الدولية الساعية للنفوذ في المنطقة، و لعل الإختلاف كان جليا بين هيمنة النمط الإيديولوجي الإستقطابي على تعامل الو.م.أ مع أنظمة دول المنطقة، في إطار صراعها مع المعسكر الشرقي إبان الحرب الباردة و بين علو المصالح الإقتصادية بعد إنتهاء تلك الحرب، إذ يشهد العالم رسملة لاقتصاديات الدول النامية، كما أن المنطقة المغاربية قد دخلت ضمن منظومة التوسع العسكري و النفطي، و على ذلك فإن تحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة في إطار صراعها مع القوى الدولية الكبرى و إكتشاف مدى التغيير الذي لحق بأدواتها و مصالحها في المنطقة يرتبط بفحص مختلف المبادرات الأمريكية في المنطقة و طبيعة التنافس بين واشنطن و أوروبا من حيث مدى التوافق و التنافر في المصالح، و صدى هذه المبادرات في المنطقة المغاربية مقارنة بصدى السياسات الأوروبية و في كل هذا لا بد من التساؤل عن مستقبل أمن المنطقة محل التنافس.

---

[22] ميشال أبونجم ،" **منتدى «5 زائد 5» يقيم آلية تعاون أمني في منطقة المتوسط ويركز على محاربة الإرهاب"**، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن: http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm

أولا : السياسة الأمريكية في المتوسط.

ثمـة إتفاق بين صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية على أن المنطقة المغاربية تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية في العالم،فهذه المنطقة تملك معابر تجارية و موانئ بحرية مهمة ،ما يجعلها منطقة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية لتمارس فيها عمليات توسيع إنتشارها العسكري الذي يمثل إحدى أدوات القوة الأمريكية عالميا، بالإضافة إلى وجود ثروات معدنية و مواد خام بأنواعها المختلفة، و بالتالي فهي تمثل مصالح هامة للشركات الأمريكية فضلا عن وجود أسواق كبيرة ناشئة تصل إلى 500 مليون مستهلك[23] في حدود2025 .

هذه الحزمة من المصالح تكاد تكون ثابتة، يضاف إليها مصالح متغيرة من إدارة إلى أخرى، إذ لم تر الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة إبان الحرب الباردة إلا من منظور الصراع مع المعسكر الشرقي، لذا سعت لاستقطاب أنظمة دول المنطقة و دعمتها بالمساعدات العسكرية و الإقتصادية المشروطة سياسيا بالتحالف مع الغرب، و عقد اتفاقيات أمنية و عسكرية .

وبانتهاء الحرب الباردة ظهرت أجندة أمريكية جديدة تتوافق مع الظرف الدولي الذي تفكك فيه الإتحاد السوفياتي و هيمنة النموذج الغربي الديمقراطي وإقتصاد السوق الذي إرتبط تطبيقه بالسياسات العالمية للتجارة الحرة، و قامت الأجندة الأمريكية على تصفية نظم الحكم في المنطقة التي كانت موالية للمعسكر الشرقي، و تسوية النزاعات و الصراعات الإقليمية في المنطقة وفق رؤية الحلفاء، و العمل على دفع بلدان ضفتي المنطقة المغاربية لتبني النموذج الغربي سياسيا و اقتصاديا و صياغة شراكة لتأمين المصالح الأمريكية، ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية برسم و تحديد خطوط عريضة لسياسة جديدة في المنطقة تسهر على تجسيدها **من خلال أربعة آليات أساسيــة هــي**:

1. الشراكة المغاربية الأمريكية.

[23]Jacque Thobie **; Roland perez et autres**, **enjeux et rappoerts deforce en Turquie et en Mediterranée**, Paris : L'harmattan, 1996, p**48**.

2. الأسطول الأمريكي السادس.

3. حلف الشمال الأطلسي و الشراكة الأطلسية المتوسطية.

4. مشروع الشرق الأوسط الكبير.

1.الشراكة المغاربية الأمريكية (مبادرة إيزنستات):[24]

يثير المغرب العربي إهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز وجودها فيه على حساب العلاقات المميزة مع أوروبا، وخصوصا فرنسا،وقد بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الإقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية إقتصادية متكاملة ،بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا والتي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل ،مما أدى إلى فشلها ،لذلك جاءت مبادرة إيزنستات ،والتي كان تسويقها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية ،فكانت البداية بتونس في 16 جوان 1998م ،ثم المغرب فالجزائر في 08نوفمبر من السنة نفسها.

وأطلقت الولايات المتحدة مبادرة " الشراكة المغاربية الأمريكية " التي تحمل إسم مبادرة وزير المالية الأمريكي "ستيوارت إيزنستات" في 16جوان1998م، ورصد لها ملياري دولار أمريكي ،وتشمل المبادرة الدول المغاربية الثلاث : تونس ،الجزائر ،المغرب، وتعمل على فتح سوق مشتركة لتأسيس منطقة حرة للتجارة بين هذه الدول و أمريكا ،و روجت للمبادرة بأنها تهدف "لإنقاذ تلك الدول من الأزمة الإقتصادية التي تعيشها"، لكن واقع الحال آنذاك يشير إلى أن الهدف الأصلي كان مواجهة مبادرة الإتحاد الأوروبي المعروفة بإسم " برنامج الشراكة المتوسطية ،و برامج ميدا 1و ميدا 2"،و الذي لم يصل غلافهما المالي ثلث مبادرة إيزنستات.

وقد لخص السفير الأمريكي لـدى المغرب ، إدوارد غابريال المبادرة الأمريكية في العناصر التالية :

[24] حكيمي التوفيق، "**محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية** "،(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، بجاية: جامعة باجي مختار،السنة الجامعية : **2009-2010**)،ص**5**.

أولا :إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة .

ثانيا :إصلاحات إقتصادية و إدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا :إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد من الإستثمارات.

رابعا:إزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة والإستثمار بين الدول الثلاث ،وبينها و بين الولايات المتحدة.[25]

2.الأسطول الأمريكي السادس[26] :

يمثل هذا الأخير الدرع العسكري لحماية المصالح الأمريكية في الحوض المتوسط، و هو في وضع دولي يستوجب عليه إنتهاج نهج أمني جديد يتماشى و الوضع، و لقد أسندت إليه مهام أكبر بعد أن كانت مهامه تتمثل في مجرد إحتواء الخطر الشيوعي،إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع برنامج عمل عاجل يأخذ الأسطول السادس على عاتقه، حتى يتواجد في أهم المواقع الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات في المنطقة.أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون سياستها الأمنية في المنطقة المغاربية منسجمة مع سياستها الأمنية الدولية و التي لخصها بين كلينتون الرئيس الأمريكي الأسبق في:" نصمم باستمرار على الردع، و في بعض الأحيان على القتال، لكن دائما على النصر)[27].

و لأجل تحقيق هذا الغرض فقد تم إسناد المهام التالية للأسطول السادس:

- ✓ ضمان عبور الناقلات التجارية و الناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط
- ✓ مراقبة تحرك القوى النووية الكبرى في المتوسط، علما أن فرنسا هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة المغاربية و التي تتخوف خاصة من إستعادة ألمانيا لقوتها الإقتصادية و العسكرية و بالتالي التخوف من

[25] حكيمي التوفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص**5**.

[26] Paul Marie De La Gorce, **Wahington et La Maitrise de monde**, **monde diplomatique**, Paris, avril **1992**, p**14**.

[27]**(Ibid), p.14.**

إمكانية خسارة فرنسا لمصالحها في أوروبا و الضفة الجنوبية، و عليه فقد دعت فرنسا ألمانيا إلى الإشتراك في قوة الدفاع الأوروبي، و هذا ما قوبل بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ رفضت كل الدعوات التي ترمي إلى تأسيس نظام أمني في المنطقة يتشكل من قوات للرد و التدخل السريع و أنظمة أمنية للتجسس على القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة المغاربية.

✓ مراقبة النزاعات الإقليمية و حصر عملياتها العسكرية لمنع إمتـدادها إلى الدول المجاورة[28].

1.3.حلف الشمال الأطلسي(NATO) :

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون للحلف الأطلسي دور هام على الضفة الجنوبية للمنطقة المغاربية، بعد أن كانت هذه الضفة خلال عقود الحرب الباردة في تحت سيطرة حكومات موالية للاتحاد السوفياتي، يبرر حلف الناتو تواجد قواته في المنطقة بالنزاعات الإفتراضية من دون أن يسميها، كالتهديد المفترض لأسلحة الدمار الشامل، و عليه نجد أن بيانات الأمناء العامين و مجالس الوزراء تتلخص في ثلاث مجالات هي:

الأمن الجماعي و الإستقرار في الدول الحليفة، محاربة إنتشار التسلح، الشراكة من أجل إعادة السلم في البحر الأبيض المتوسط ككل [29].

إن إستراتيجية الحلف تهدف إلى إظهار تفوقه الجوي و البحري في المنطقة الأورومغاربية في حالة نشوب حروب في أية منطقة من العالم بحكم الموقع الإستراتيجي للمنطقة.

المفهوم الجديد لإستراتيجية الحلف الأطلسي يتجسد في أن إستقرار بلدان الضفة الجنوبية مهم جدا لأمن الحلف، فالسباق نحو التسلح وإنتشار تكنولوجيا التسلح في المنطقة يؤدي إلى حيازة تلك البلدان لأسلحة الدمار الشامل و الصواريخ البالستيكية التي يمكن أن تصل إلى دول الأعضاء في الحلف الأطلسي، فإذا إبتعدنا عن لغة الدبلوماسية يمكننا أن نقول أن الآخر أي دول الضفة الجنوبية للمنطقة الأورومغاربية يعتبر من طرف دول الحلف

[28] وورين كريستوفر، "**خطاب أمام الكونغرس الأمريكي،مجلة المجال**"،(واشنطن:وكالة الإعلام الأمريكية،**1993**.)،ص**2**.

[29] وورين كريستوفر،**مرجع سبق ذكره**،ص**2**

عنصرا مهددا، فالعلاقة بين الجانبين مبنية على الشك وعدم الثقة، وقد فهمت دول جنوب المنطقة الأورومغاربية هذه النظرة من الحلف خاصة بعد حرب الخليج.

2.3.الحوار الأطلسي المتوسطي:

مهمة الحلف هي البحث عن مهام جديدة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، و قد و جد لنفسه مهمة أخرى هي مكافحة التطرف و هذا ما يوضحه الأمين العام السابق للحلف ويليك:

(يعتبر التطرف التحدي الأول لأوروبا الغربية بعد نهاية الحرب الباردة)[30].

ولأن الحلف كان يرى في الضفة الجنوبية موطنا للتطرف بالخصوص التطرف الإسلامي الذي يعتبره أعضاء الحلف خطرا لاستقرار أوروبا، قررت المنظمة فتح الأبواب أمام حوار متوسطي فعال سنة 1995 في إطار السياسة الجديدة التي تبناها الحلف من أجل إرساء تعاون حقيقي بينه و بين دول متوسطية منها :الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن و إسرائيل، هذا الحوار قد ينظر إليه من منظور تعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة، في حين أنه يرمي إلى ضرورة إرساء جو من الثقة المتبادلة من أجل التسيير الحسن للمسائل الأمنية داخل المنطقة المتوسطية، و يأتي في هذا الحيز تصريح لـورد روبرتسن الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي الذي أكد أن الحوار المتوسطي الذي تنتهجه المنظمة نابع من إرادتها في التفتح نحو الجنوب و خلق جو من الثقة أكثر منه التمهيد لشراكة حقيقية[31].

مباشرة بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** عقد حلف الشمال الأطلسي في **2002** قمة له بمدينة براغ بالشيك،تمحور جدول أعمالها حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية، وإعادة انتشار قواتها . و يمكن اعتبار هذه القمة بمثابة مؤتمر تأسيسي لحلف ناتو جديد، فالانتقال من وظيفة دفاعية الى وظيفة هجومية تخلل كل القرارات الصادرة عن هذا القمة .فوظيفة حفظ الأمن و الاستقرار و إعادة الانتشار في مختلف مناطق

[30] Jean Francos Daguzan, **la méditerranée en quéte d'une organisation politico-stratégique**, **Défense nationale**, octobre**1997**,p**60**.

[31] جنادي إسماعيل،" **الجوانب الأمنية للتعاون الأورومتوسطي،حدوده وآفاقه**"،السياسة الدولية،العدد:60،**1999**.

العالم و إبرام اتفاقيات شراكة بين الحلف و الدول غير الأعضاء فيه تعطي مدلولا عمليا لنظرية الحرب الوقائية و أبعادا سياسية و جيوإستراتيجية للحرب الدائمة على الإرهاب، و تبريرا عسكريا لاستمرار وجود الحلف، و بذلك يتحول الحلف الى منظمة عسكرية للتدخل الوقائي من خلال اتفاقيات شراكة عسكرية جعلت من حفظ الأمن و الاستقرار في مختلف مناطق العالم مسؤولية مشتركة بين الحلف و دول هذه المناطق .و من بين اتفاقيات الشراكة العسكرية التي تمت المصادقة عليها اتفاقية الحوار المتوسطي مع ست دول عربية + إسرائيل .فقد خلص المؤتمرون إلى ضرورة الانتقال من علاقة حوار سياسي و تعاون أمني الى شراكة عسكرية مع هذه الدول قائمة على المسؤولية المشتركة في حفظ الأمن و الاستقرار في حوض المتوسط و الساحل الإفريقي.

- **قمــة إسطنبـول[32]:**

تفعيلا لقرارات قمة براغ قرر الحلف الأطلسي في قمة اسطنبول 2004 رفع الحوار المتوسطي الى مستوى اتفاقية عسكرية بين الحلف و سبعة من دول جنوب المتوسط الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي)موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن و إسرائيل .(...تترجم هذه الاتفاقية رؤية دول حلف الناتو للأمن و الاستقرار في أوروبا)أمن أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالاستقرار السياسي و العسكري في دول جنوب المتوسط (كما يترجم منظور الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق نفوذها الاستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة) الشرق الأوسط الكبير و الساحل الإفريقي .(لتحقيق هذه الأهداف لا بد من إعادة انتشار قوات حلف الناتو في هذه المنطقة و دمج جيوش دولها في إستراتيجيته العسكرية من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد.

ترتكز الاتفاقية على خمسة مبادئ:

- ✓ هي اتفاقية مفتوحة من حيث(المشاركة انضمام شركاء جدد متى توفرت شروط ذلك)

و من حيث المضمون (التطور التدريجي لمضمون الاتفاقية).

[32] عطيش يمينة،**مرجع سبق ذكره**،ص ص**166-167**.

- ✓ هي اتفاقية ثنائية(الناتو + شريك)و في نفس الوقت اتفاقية متعددة الأطراف (الناتو7 +)
- ✓ هي شراكة على نفس قاعدة برنامج الناتو و ضمن إطار عدم التمييز.
- ✓ هي اتفاقية مكملة،لكن بشكل تشاوري لبقية الإتفاقيات الدولية (اتفاقية الشراكة المتوسطية)، المبادرة المتوسطية لدول(OSCE) .
- ✓ التمويل الذاتي للأنشطة المتضمنة في الإتفاقية،مع إمكانية بحث الأعضاء لطلبات الدعم المالي للشركاء لتسهيل إنخراطهم في أنشطة الحلف.

- **الهياكل السياسية و العسكرية:**

تعمل الاتفاقية من خلال عدة هيئات سياسية و عسكرية مشتركة بين حلف الناتو و الشركاء:

مجموعة التعاون المتوسطي :تشكلت هذه المجموعة في قمة مدريد 1997 تحت وصاية و سلطة مجلس حلف الناتو، و هي أعلى هيئة، تجتمع بشكل منتظم على مستوى المستشارين السياسيين،وظيفتها البث في كل القضايا ذات العلاقة باتفاقية الحوار المتوسطي.

الناتو+1: تشتغل هذه الهيئة على مستوى السفراء، تجتمع بشكل منتظم، وظيفتها البحث في المسائل العملية ذات العلاقة بالأمن في المنطقة و بالأبعاد السياسية للتعاون بين الحلف و البلد الشريك.

الناتو +7:تتشكل هذه الهيئة من الأعضاء في الحلف و الدول السبعة الأعضاء في اتفاقية الشراكة المتوسطية، خلال اجتماعاتها يقدم الأمين العام للحلف برنامج و أجندة منظمته العسكرية إلى سفراء الدول الشريكة.

الإجتماعات الوزاريـة :تتكون الهيئة من وزراء الخارجية) أول اجتماع انعقد في فيفري (2004 أو وزراء الدفاع)أول اجتماع انعقد في2006 .

اجتماعات هيئات الأركان:تتشكل من ممثلين عسكريين عن دول الحلف و الدول الشريكة، تجتمع مرتين في السنة) أول اجتماع لها انعقد في (2004 وظيفتها استشارية حول البرنامج العسكري.

لقاءات الأمين العام :يجتمع خلال زياراته بالسلطات المسؤولـة لتبادل وجهات النظر حول سبل التعاون و تطويره و الاستماع الى أولويات و الأهداف الخاصة لكل شريك.

رغم أن الحلف كان له تواجد بحري قوي في المتوسط منذ إنشائه، إلا أنه قد وسع من عملياته بعد أحداث سبتمبر 2001، لتشمل في أكتوبر 2001 التركيز على منطقة شرق المتوسط و تم توسيع العملية بعد ذلك في 2003 لتصل الى جبل طارق،و أطلق على العملية اسم السعي النشط .و كل هذا من أجل تعزيز مكانة الناتو في المنطقة، ففي حديث لرامسفيلد في مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية 7 فيفري 2004 أولى اهتمام خاص بمشروع الشرق الأوسط الكبير و دور الحوار المتوسطي للناتو في دعم هذا المشروع .و قال بأن الحوار يجب أن يتحول الى مشاركة فعالة بين حلف الناتو و الدول المشاركة فيه من خلال تنفيذ مهام ميدانية تخدم مصالح الطرفين، و حدد رامسفيلد عددا من المهام تمثل هدفا للسعي المشترك مثل :محاربة الإرهاب و اعتراض السفن التي تقوم بتهريب أسلحة الدمار الشامل و التدخل المشترك في حالات الطوارئ و الكوارث، و محاربة تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية و عمليات حفظ السلام على الأرض و في البحر دعم أمن الحدود و الموانئ.

❖ **دور الناتو في المنطقة المغاربية[33]:**

1. التعاون العسكري في مجال الأمن اللينSoft Security.
2. التواجد العسكري في المنطقة المغاربية لمواجهة الإرهاب (عملية السعي النشط).
3. دعم مشروعات الديمقراطية و الإصلاحات في المجالات الدفاعية و المدنية: و في هذه النقطة نجد أن دوره يتمثل في محاولة إرساء الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان، و الحل السلمي للنزاعات في المناطق التي يعمل بها، حيث أنه تبنى برنامج للشراكة من أجل السلام، و الهدف منه هو إدخال إصلاحات أساسية في الدول المشاركة في البرنامج مثل إصلاح مؤسسة الدفاع و فرض السلطة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة، و إصلاح التعليم العسكري و الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني في مجالات الأسلحة الصغيرة و الألغام و تدريب القوات المسلحة على القواعد و المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان.

[33] عطيش يمينة،**مرجع سبق ذكره**،ص**169**.

يحاول حلف شمال الأطلسي تجسيد هذه المهام، إلا أن عمله يتأثر بمجموعة من العوامل لعل هي : مدى التوافق داخل الحلف نفسه أي بين الجناح الأمريكي و الأوروبي و مدى استجابة دول المنطقة الأورومغاربية للتعاون مع حلف الناتو، يتأثر كذلك بغيابه عن العمليات الأساسية الدائرة في المنطقة مثل :الحرب ضد الإرهاب و التصدي لإنتشار أسلحة الدمار الشامل، و ذلك بالرغم من أن الحوار مع الناتو قد بدأ مبكرا، و الأمر هنا لا يتوقف على عدم إشراك هذه المواضيع و لكن يتعداه إلى إصرار الحلف على تجاهلها في حواره مع الدول الأورومغاربية.[34]

المطلب الثالث : آليات مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية .

أولا:تفعيل دور إتحاد المغرب العربي.

يتضح مما سبق أن دول المغرب العربي مازالت تعاني العديد من المشاكل على كافة المستويات، و بالرغم من توفر جهاز مؤسساتي كقاعدة للعمل المشترك، يبقى الإتحاد المغاربي عاجز على تنفيذ ما تم التخطيط له في أهداف هذا التكامل في التقريب و تحقيق الإنسجام بين مصالح هذه الدول، وهذا يعني أن دول المغرب العربي في إعتمادها على الإتحاد كإستراتيجية لحل مختلف المشاكل لم يحقق من وراءه شيء، و بقيت مؤسساته مفرغة، و **من أهم العوائق التي حالت دون نجاح مسار هذه التجربة التكاملية ما يلي:**

- ✓ إن أهم عوائق التقارب و التعاون الفعلي لطريق تكامل الإتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الإستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الإستعمار الفرنسي ، الإيطالي ،الإسباني. و ملف الصحراء الغربية منذ عام 1975، والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل أقطار المغرب العربي في دائرة الصراعات المعلنة والخفية ومشكلة الحركات الأصولية في الجزائر منذ عام 1992، وإتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائل والحصار على ليبيا منذ عام 1992، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيدت الحصار و

[34] عطيش يمينة،**مرجع سبق ذكره**،ص**170**.

كل هذه المشاكل أصابت إتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام 1995 حتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الإقتصادي المغاربي وترك تأثيره العميق على المبادلات الإقتصادية البينية[35].

ونشير أن الوصول إلى تفعيل و حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر السهل، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا، يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل إقتصادياتها وثرواتها المعدنية، كل هذه العناصر تعتبر عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الإتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة بتحقيق أهداف الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية.

يمكن ذكر أبرز العوامل الممهدة لتفعيل دور الإتحاد المغاربي:

أولاً:العمل على إرساء أسس تعليمية، ثقافية، لبناء الشخصية المغاربية/العربية أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات المطروحة في العمل الإتحادي أو الوحدوي[36].

ثانياً: التركيز على تحقيق التكامل الإقتصادي، لأن العلاقات الإقتصادية و تشابك المصالح المادية بين الدول و كذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة، والحقيقة أن الأساس الإقتصادي في أية تجربة تكاملية سيلعب دورا كبيرا و أساسيا في نجاح مسار التكامل مثل التجربة الأوروبية التي أسفرت عن تبلور الإتحاد الأوروبي، فقد حرصت التجربة الأوروبية على أن تؤسس نموذجا أوروبيا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك إختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. لذلك يجب أن

[35]) مصطفى الفيلالي،"**المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**"،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، **1989**)،ص. **89**.
[36]) محمد علي داهش، **مرجع سبق ذكره**، ص **207**.

يأخذ بمثل هذه التجارب الناجحة، فتجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبا من مصالحهم الإقتصادية وطموحاتهم المادية، وتتيح له حرية الرأي والتعبير المستقل، عكس التجارب العربية و منها التجربة المغاربية التي تتميز بغياب شبكة المصالح الإقتصادية الحقيقية بين شعوب المنطقة نتيجة البدء بشعارات عامة كالسوق الإقتصادية المشتركة، والتي تعتبر في الحقيقة هدفا بعيد المدى، يجب أن يسبقه تفاعلات أفقية بين مؤسسات صغيرة ذات أهداف محدودة، كبناء التجمعات لخطوط الكهرباء و الغاز والنقل حيث تصبح هذه التجمعات نواة لشبكة أكبر من المصالح الإقتصادية (السوق الاقتصادية المشتركة)[37].

ثالثا: إنّ المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية أن تعيد صياغة التوجهات ومسار التنمية المغاربية، بما يساعدها على الإستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الإستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتلبية إحتياجات سوق العمل وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتراعـي حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ إستقلال الوطن وأمنه. كما يتطلب تنسيق التشريعات المالية و الإقتصادية وفتح الحدود أمام التجارة البينية، وإنشاء سوق إستهلاكية مشتركة تؤدي إلى تعزيز تكامل الإقتصادي بين دول المنطقة و تقلص تبعيتها للخارج خاصة أنّ المنطقة تملك شروط التكامل بين الطاقة والزراعة والمعادن والسياحة والصناعة والخدمات.

رابعا: ولا يتم تحقيق كل هذه التفاعلات الإقتصادية دون إطار سياسي ديمقراطي تعددي، يساعد على إطلاق مبادرات الشعوب المغاربية لإعادة بناء المغرب العربي على أسس عصرية. نحو تحقيق الأهداف

[37] عمرو الشوبكي، "**أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة**"، نقلا عن :http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM

المرجوة بتبنّي إدارة حكم جيدة، وسياسات إصلاح العادلة لصالح الفقراء والطبقات الوسطى، وتبنّي برامج إصلاح إقتصادية قادرة على خلق فرص عمل ، وتستقطب نسبا متزايدة من صفوف العاطلين عن العمل،وكل هذا يبدأ بإقامة نظام تعددي ديمقراطي ، يؤسس دولة القانون، ويضعها تحت الرقابة والمحاسبة والمساءلة، ويقر إستقلال القضاء والتداول على السلطة و إحترام الآراء المتعددة والمختلفة، ويطلق حرية الصحافة والرأي والتعبير.

خامسا: العمل على حل جميع المشاكل البينية و إعتماد المرونة في الوصول إلى إتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة المتبادلة والثقة المشتركة والمصالح العليا فبموجبها تنصهر كل المشاكل القائمة بين دول المنطقة [38].

سادسا: ومن أجل تحقيق الضمانة و الإستمرارية والتطور في العمل الإتحادي، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأية خطورة تعبر عن تطلعاته ومصالحه[39].وهنا يتعين أن تتركز الجهود على إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبّرة عن الإرادة الحرة للشعوب المغاربية.

ولقد أصبحت التنمية المستدامة[40]* في المجتمعات المغاربية اليوم بمثابة برنامج طويل الأمد لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وبناء مجتمعات عصرية قادرة على مواجهة تحديات العولمة. وهكذا، فإنّ التنسيق والتكامل المغاربيين يمكن أن يخلقا إمكانية تنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للشعوب المغاربية، وتضمن إستقلال الإرادة المغاربية. **إذ أنهما ينطويـــــان:**

---

[38] النان ولد المامي،" **اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،**1996**) ، ص ص **231-233**.

[39] محمد علي داهش،"**دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**"، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب،**2004**)، ص **208**.

[40] * **التنمية المستدامة** :هي تلك المجال من التنمية الذي يعيش بترك نصيب من الإمكانيات و الموارد المتاحة إلى الأجيال القادمة،وكذا يعني بالحفاظ على البيئة .

أولا: تطبيق مبدأ الميزة النسبية بالنسبة إلى إنتاج كل من الأقطار المغاربية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الكفاءة الإنتاجية، وذلك بأن يتخصص كل قطر في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بالكفاءة الإنتاجية.

ثانيا: زيادة فرص التوظيف الكامل، فجل البلدان المغاربية تعاني من إنتشار البطالة.

ثالثا: تقليل المخاطر الناجمة عن التنافس في التجارة الخارجية بين الأقطار المغاربية ذات الإنتاجية المتشابهة، مما يزيد هذه البلدان القدرة على المساومة للحصول على أسعار أفضل وشروط أفضل في تسويق حاصلاتها.

رابعا: تفعيل دور الإتحاد المغاربي من اللحاق بركب الدول المتقدمة، عن طريق التخطيط المشترك لتسريع النمو الإقتصادي، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين المغاربيين [41].

ويبقى نجاح الإتحاد المغاربي كطرف فاعل قادر على وضع إستراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المستجدة مرهونا بمدى جدية الإرادة السياسية، و إلتزامها بسياسات جديدة لتفعيل دور الإتحاد ، و في ظل غياب مصادر التقارب المغاربي و التنسيق للعمل المشترك على كافة الأصعدة، و استمرارا التباعد، تبقى هذه الدول أكثر عرضة للمخاطر التي تهددها، غير أن الدولة للحفاظ على بقاءها ستلجأ للبحث عن البدائل بأكبر قدر ممكن، فبعدما أثبت الإتحاد المغاربي عجزه – نتيجة العوامل السابقة الذكر-،برزت ضرورة ملحة لدى الدول المغاربية في البحث عن طرف آخر أو شريك لمواجهة هذه المخاطر.و كانت الأولوية في هذا الاختيار هي التوجه للطرف الأوروبي بحكم العلاقات التاريخية المميزة مع دول المغرب العربي،و كذلك عامل القرب الجغرافي، و ذلك من أجل وضع استراتيجيات ضد هذه المخاطر المشتركة بعد غياب إستراتيجية فعالة داخل الاتحاد المغاربي الذي بقيت أهدافه مجرد آمال مرسومة على الورق دون تحقيق، ولم تكن في المستوى المطلوب لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية، هذا الوضع جعل الدول

1) عبد الله تركماني،"**جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي**" ، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن: http://www.dctcrs.org/s5150.htm

المغاربية عاجزة و مضطرة للبحث عن استراتيجيات أخرى مع أطراف خارج الاتحاد المغاربي، و هذا ما ستوضحه في المباحث الموالية.

ثانيا: تنويع المبادلات الخارجية مع(الآسيان ASEAN كنموذج).

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير ونمو إقتصاداتها ، حيث إنطلاق نجحها بأربع دول متمثلة في تايوان،هونغ كونغ،كوريا الجنوبية،سنغافورة،وأطلق عليها إسم النمور الآسيوية[42]*مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية ،فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الإقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل قوي بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد و العشرين،لعل يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الإقتصادية في المحافل الدولية،ويكون لها دور مؤثر في التكتلات الإقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها.

ويعد هذا النجاح نتيجة لمجموعة من لأهداف التي وضعتها المجموعة منها:

1.تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي والتنمية الثقافية في الجنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ وتعزيز التقدم الإجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط وتبادل الخبرات في البحث والتدريب في المجال الإقتصادي و الإجتماعي، ومن خلال هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية،كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة مثلا كوريا الجنوبية مع دول الإتحاد المغاربي، وهذا ما يدل على أنها تكتلات إقتصادية مفتوحة لا تقتصر على دول جنوب آسيا فقط،وهذا ما

[42]* **النمور الأسيوية** : أطلق عليها أيضا الدول حديثة التصنيع والتي شهدت معدلات نمو سريعة، أو معجزة شرق آسيا .

ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الإقتصادي،وتزايد معدلات النمو الإقتصادي في دول رابطة الآسيان وإزدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الإقتصاديات النامية من النمو السريع في المنتوجات الزراعية[43].

2.إرتفاع معدلات نمو الإنتاج و إرتفاع رأس المال المادي و البشري.

3.زيادة نسبة المدخرات المحلية و الإستثمارية .

4.إنخفاض نسبة التفاوت في الدخول و إنخفاض معدلات الفقر.

5.زيادة حجم التجارة الخارجية يلاحظ أن تكتل رابطة جنوب آسيا يزداد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي **3.1%** من إجمالي صادرات الدول النامية ووصلت سنة **2003** إلى **16.8%** .

6.بلوغ الناتج المحلي الإجمالي للفترة **2002/2001** لدول الآسيان **200** مليار دولار ،كما إزداد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فيتنام و كمبوديا **4.1 %** إلى **7.1%** على التوالي وهذه النمو يدل على زيادة الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي و تفعيل رأس المال المادي والبشري إضافة إلى الإمتيازات التي قدمتها الحكومة لتشجيع التصدير وجدب المشروعات الإستثمارية الأجنبية.

7.تحقيق التطور في مجال التجارة البينية، حيث في بداية السبعينات زادت حصة الصادرات البينية من **15.3%** سنة **1967**إلى **19%** سنة **1980**، واعتماد دول الرابطة على سياسات صناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية وتطبيق إجراءات حمائية في إطار التجمع[44].

---

[43] عبد الوهاب رميدي،" **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية** "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية في جامعة الجزائر ،**2007**)،ص**178**.

[44] سنية محمد الفقي،رابطة،" **دول الآسيان و الصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية**"، (العدد159،جانفي **2005**)،ص**254**.

8.إن دول الرابطة تحاول تعزيز التعاون التجاري،المالي،الصناعي والتعاون في مجال الإستثمار ،وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل و الإتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي ، كما قامت الرابطة بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات إقليمية ودولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد إعتماده المتبادل على التكتلات الأخرى،لهذا أثبتت تجربة الآسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظم التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن[45]،وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين دول الأعضاء تهدف من وراءها إلى بناء إقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات و زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة ،وساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية ،ويوحد العمل لمواجهة الأزمة الطارئة و زيادة الدخل الفردي و زيادة معدل التعاون الإقتصادي كما نجح هذا التكتل إلى رفع إقتصاديات الدول الأعضاء على صفوف الدول المصنعة حديثا،وهذا يعود إلى إنفتاح هذا التكتل على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع دول أخرى من أجل إقامة مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة،ولم يبقى تكتلا إقتصاديا مغلقا على دول الأعضاء أي إعتماده على سياسة موجهة للخارج لجدب رؤوس الأموال الأجنبية وجعل الآسيان كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى السوق العالمية فأصبحت تربطها علاقات مختلفة حتى مع المجموعات المغاربية،وهدف الآسيان إقامة سوق موحد بحلول سنة **2020**،وبالتالي إقامة أكبر تكتل آسيوي لمواجهة التكتلات الأخرى كالإتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة الأمريكية.

التوصيـــــات :

1. إتباع دول المغرب العربي نفس خطوات الآسيان.
2. أن تعطي دول المغرب العربي الفرصة للآسيان في المعاملات التجارية.

[45] سنية محمد الفقي،رابطة،**مرجع سبق ذكره**،ص ص**255-256**.

3. الإعتماد على قاعدة إنتاج متنوعة (صناعية ، تكنولوجية ، زراعية و خدماتية) ، وإنتهاج سياسة تخصص كل دولة في القطاع الذي تتفوق فيه للقضاء على عملية التنافس بين الدول الأعضاء .

4. تحفيز الإستثمارات الخارجية وتكييف الإتحاد المغاربي مع الأوضاع الإقتصادية الدولية.

الخاتمة

خاتمة :

يتضح مما تعرضنا له ، ان منطقة المغرب العربي، تشكل حيزا متكامل، يضم خمس دول تتشارك في اللغة والدين، إضافة إلى الماضي الطويل والمشترك، وهو يتبوء أهمية إستراتجية تتنوع من إمكانات طاقوية وموارد بشرية ومساحة شاسعة وهذه الأهمية المتميزة جذبت اليه الكثير من الإهتمام، ولم تتوانى بعض الأطراف عن محاولة استغلالها خاصة الاتحاد الأوروبي والذي كانت تربطه بهذه المنطقة الهيمنة الاستعمارية المباشرة في الفترة الماضية وبالرغم من استقلال دول المغرب العربي، حاولت استرجاع هذه العلاقة ولكن بثوب الشريك وليس المستعمر، لكنه اصطدم بالرغبة الأمريكية في تموقعه في المنطقة المغاربية.

كانت علاقة المجموعة الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالتعاون والتحالف، ولكن مع نهاية الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية، بالهيمنة على العلاقات الدولية، وتخلت عن تحالفاتها القديمة، من بينها الإتحاد الأوروبي وحاولت التقرب أكثر من وحدات دولية تابعة لأوروبا، وعليه حاول الإتحاد الأوروبي ربط بلاد المغرب العربي، بمشاريع شراكة في مختلف المجالات وبالتركيز على المجال الإقتصادي، تمحورت حول مشاريع الشراكة الأورو–مغاربية للتبع الولايات المتحدة الأمريكية، نفس الخطى لخلق تقارب مع دول المغرب العربي ومحاولة مجابهة الهيمنة الاوروبية، وذلك من خلال العديد من المجالات، لا سيما المجال الأمني، وهذا ما يدل على دخول الطرفين الأوروبي الأمريكي في تنافس من أجل جذب، هذه المنطقة الى صفها.

لقد تباينت مضامين هذه المشاريع، بحسب الأهداف المراد تحقيقها، لكن الثابت أن هذه الشراكة، عقدت مع أطراف أقوى، بكثير عن المغرب العربي، بحيث يكون التحالف ناجحا، في حال عقد بين طرفين متقاربين في المستوى، وهذا ما يشترط في الشراكة الناجحة، وان دخول المغرب العربي في هذه الشراكة لا يخدم مصالحه،

فالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لا يهمهما الا تحقيق المصالح الذاتية ولو على حساب أطراف أخرى، وان هذه الشراكة، تم اقتراحها بعد دراسة عميقة لما يمكن ان تحققه من مكاسب مستقبلية، على هذين الطرفين، دون الطرف الضعيف، ألا وهو دول المغرب العربي.

ويتضح لنا مما سبق، أن إصرار الطرفين على إقامة مشاريع مع الدول المغاربية، وتقديم كل المساعدات الممكنة لدليل قاطع على حدة التنافس، بين الطرف الاوروبي والأمريكي، وهناك من يتحفظ على هذا التنافس، على أن الطرفين، حليفان ولن تصدم المصالح فيما بينها، بل يكون تنسيق أكثر عندما يتعلق بتقاسم المصالح في الحيز المغاربي، كما يشير البعض إلى إحياء النمط القديم للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يؤكد على أن سياستها الخاصة في المنطقة، يكون ضمن التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميزة الاستعمارية لما لها من خبرة في المنطقة.

إلا أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حددت الولايات المتحدة الأمريكية، الخطر المحلي وهو الإرهاب الذي أصبح خطرا دوليا وعزمت على محاربته في أي موضع في العالم وأعلنت عن ذلك في خطابات السياسة الخارجية، والتف حول هذا القرار، دول كبرى، ومن بينها المجموعة الأوروبية، وبعد تحديد مشكلة الإرهاب، الذي يزعزع أمن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، إذ كان لابد من محاصرته ضمن شراكة، ومحاصرة الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا حسب ما أقرته مختلف التقارير.

لم يقتصر التهديد الأمني على الإرهاب فقط، بل طفت إشكالات أخرى، على غرار المخدرات والهجرة الغير شرعية (المهاجرين الغير النظاميين) وتدفق أفواج الاجئيين والمهاجرين، على غرار سوريا والعراق، والتي تعاني منها أوروبا على وجه الخصوص بسبب التقارب الجغرافي مع المغرب العربي، الذي يتخذه المهاجرين من الدول الافريقية كمنصة انطلاق، وكما يعرف الهجرة جنوب جنوب أي من دول افريقية الى دول المغرب العربي، والهجرة جنوب شمال، من دول المغرب العربي نحو أوروبا، وهذه الإشكالية لا تؤرق أوروبا وحدها، فالولايات المتحدة الأمريكية

هي الأخرى تتخوف منها، بعد ثبوت، ان معظم أفراد الجماعات المسلحة، جلهم من المهاجرين الغير النظاميين الذين وفدوا في فترة سابقة من دول المغرب العربي، ولهذا الغرض تم التنسيق بين الطرف الأوروبي والأمريكي ودول المغرب العربي، للقضاء هذه التهديدات الأمنية وأصبحت سياسية أمنية توافقية بعدما كانت تنافسية.

ومهم يكن تنافس أم توافق، تجاذب أم تصارع، فلا بد من وضع حد له، لانه لا يصب في مصلحة دول المغرب العربي، لأن هذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة يشبوها التخوف والغموض، وصيغة الاستغلال، لذا من الأفضل لدول المغرب العربي، أن تتخلى عن مصالحها معها وتلجئ لبعضها البعض في إطار تفعيل الدور المغاربي الداخلي، وتنويع صيغ الشراكة مع أطراف جديدة خارج الحدود الأوروبية وتجاوز كل الخلافات التي من شأنها ان تعرقل مسار اتمام الاتحاد المغاربي وخلق تكامل واندماج اقتصادي رفيع. ويبقى هذا مجرد طموح، فالاتحاد المغاربي مزال يراوح مكانه بسبب الخلافات القائمة وخاصة بين الجزائر والمغرب. وهذا ما يساعد كلا الطرفين الأوروبي والأمريكي على التوغل واستغلال المنطقة.

قائمة الملاحق

ملحق (1)

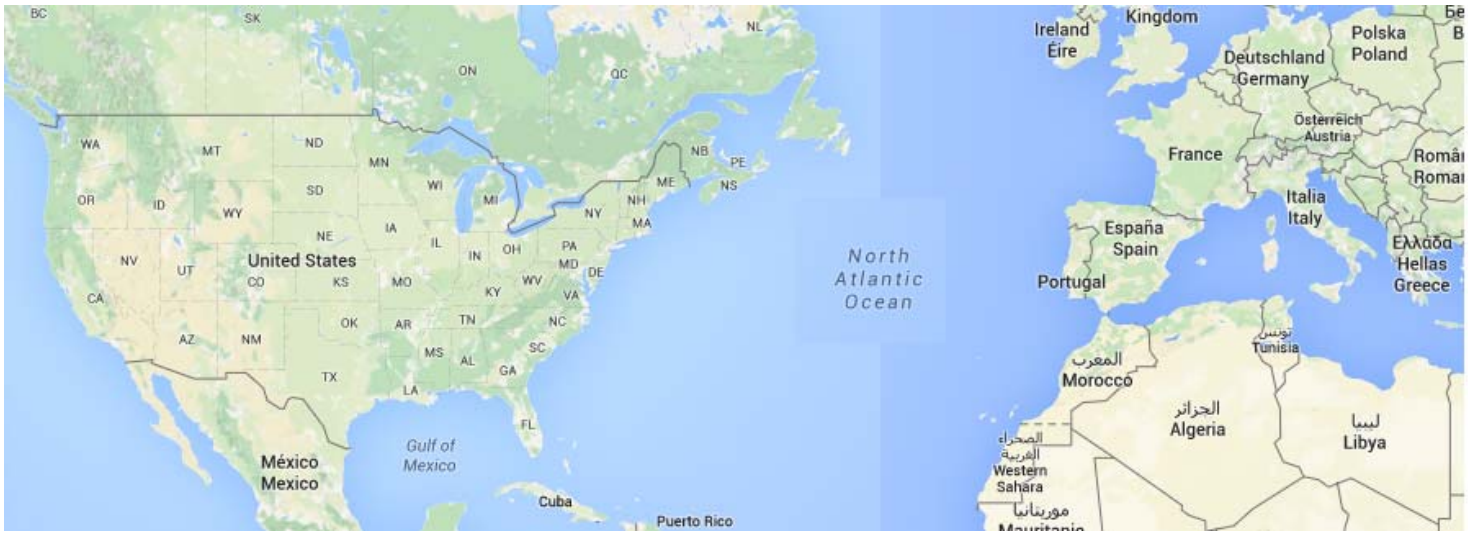

موقع المغرب العربي، بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: خدمة الأقمار الصناعية، غوغل للخرائط. https://goo.gl/Ke4qub

ملحق (2)

إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي
27-28نوفمبر1995

إن مجلس الاتحاد الأوروبي ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا ، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا ،والمفوضية الأوروبية ، ويمثلها السيد مانوال مارين ، نائب الرئيس ، وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل ، نائب المستشار ، ووزير الشؤون الخارجية ، والجزائر ، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى ، وزير الشؤون الخارجية ، والنمسا ، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو– فالدنر ، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية وبلجيكا ، ويمثلها السيد إيريك ديريك ، وزير الشؤون الخارجية ، وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس ، وزير الشؤون الخارجية ، والدنمارك، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان ، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية ، ومصر، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية ،وأسبانيا ، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية ، وفنلندا ، وتمثلها السيدة تاريا هالونين ، وزيرة الشؤون الخارجية ،وفرنسا ، ويمثلها السيد هيرفي دي شاريت ، وزير الشؤون الخارجية ، واليونان ، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس ، وزير الشؤون الخارجية ، وأيرلندا ، ويمثلها السيد ديرك سبرينق ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ، وإسرائيل ، ويمثلها السيد إيهود باراك ، وزير الشؤون الخارجية ، وإيطاليا ، وتمثلها السيدة سوزانا انيبلي ، وزيرة الشؤون الخارجية ، والأردن ، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتي ، وزير الشؤون الخارجية ، ولبنان ، ويمثله السيد فارس بويز ، وزير الشؤون الخارجية ،ولوكسمبورج ، ويمثله

السيد جاك ف . بوس ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون ، ومالطة ، ويمثلها السيد قويدي دي ماركو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ، والمغرب ، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالي ، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ، وهولندا ، ويمثلها السيد هانزفان ميرلو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ، والبرتغال ، ويمثلها السيد خيم جاما ، وزير الشؤون الخارجية ، والمملكة المتحدة ، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب ، وزير الشؤون الخارجية وشئون الكومنولث ، وسوريا ، ويمثلها السيد فاروق الشرع ، وزير الشؤون الخارجية،والسويد ، وتمثلها السيدة لينا يا لم — فالن ، وزيرة الشؤون الخارجية ،وتونس ، ويمثلها السيد الحبيب بن يحي ، وزير الشؤون الخارجية ،وتركيا ، ويمثلها السيد دونير بايكال ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ، والسلطة الفلسطينية ، ويمثلها السيد ياسر عرفات ، رئيسا لسلطة الفلسطينية.

المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة :

•مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ؛

•مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا.

•مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.

•معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كنظير لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها.

•مشددون على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك .

•مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة .

يوافقون على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين – الشراكة الأوروبية المتوسطية– عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي و تركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل إمكانياتهم. من أجل هذا، يوافق المشاركون علي إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على :

•العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للإلتزمات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الإتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها.

•تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف فى هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي و الثقافي والاقتصادي و القضائي .

•احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو اللغة أوالدين أو الجنس.

•الأخذ بعين الإعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف، الى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية و نبذ الأجانب .

•احترام و تأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات فى المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب و العنصرية وكره الأجانب. كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

•احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي.

•احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم و العمل داشما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الأقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية .

•الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.

•حل الخلافات بالطرق السلمية و مناشدة كل المشاركين عدم اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة و التأكيد على الحق فى التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي .

•توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على و تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعهـــا ، وبالانضـــمام إلى تلـــك الاتفاقيـــات ، وكـــذلك باتخـــاذ التـــدابير الملائمـــة.

•المكافحـــة ضـــد انتشـــار وتنـــوع الجـــرائم المنظمـــة ومحاربـــة مشـــكلة المخـــدرات بكـــل أشـــكالها.

•تشجيع الأمن الاقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و عن طريق الإنضمام إلى و التمسك بنظم الحد من التسلح الدولية و الإقليمية و الانضمام الى اتفاقيات و مراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الإسلحة النووية(NPT) و اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية (CWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الاقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك و أيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للإلتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة و نزع والحد من انتشار التسلح.

ستسعى الاطراف الى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية و الكيمائية و البيولوجية و نظم تسليمها.

بالإضافة الى ذلك ستتخذ الاطراف خطوات عملية لمنع انتشار الاسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و ذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

•عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح و الانضمام الى اتفاقية (CCW).

•تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الى الاستقرار والأمـــن والازدهـــار والتعـــاون علـــى المســـتوى الإقليمـــي والتحـــت إقليمـــي.

•الأخذ فى الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة و الأمن بين الأطراف بهدف خلق "منطقة سلام و استقرار في البحر الأبـيض المتوسـط" بمـا فيهـا احتمـال تأسـيس ميثـاق أورومتوسـطى علـى المـدى البعيـد.

شـــراكة اقتصـــادية وماليـــة :بنـــاء منطقـــة ازدهـــار متقاسمـــة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة و بهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة. ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها ، يحدد المشاركون الأهداف الأتية على المدى البعيد:

•تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

•تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ فى الاعتبار درجات النمو المختلفة و تعتمد على :

•التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

•تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.

•زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) **منطقة تجارة حرة** :

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية– متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) .

بهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، ستتم إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية (و غير الجمركية تدريجيا فى تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء و انطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية و تبعا للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية و مع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة فى المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة و المتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه حق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجات)(GATS) .

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق

•متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

•يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي،كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا. يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .

•يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس ارادى وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة.

•يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

•يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.

•يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، و التطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.

•يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة. سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة. يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية و تنمية الأقاليم التي تضررت من ذلك .

•يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد :

•يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛

•يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ و ستؤخذ في الإعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحرى و التي تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) .

ج) تعاون مالي :

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورومتوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية و تحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية. ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

•وافق المجلس الأوروبي المنعقد في(كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و1999، وذلك في شكل اعتمادات مالية أوروبية و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.

•أن هذا التعاون المالى ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات،تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.

•أن إدارة صالحة على مستوى الإقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة و فى سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الإقتصادية و حول الأسلوب الأمثل للتعاون المالى. الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية :تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل .

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية و في سبيل هذا:

•يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. و في هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني و خاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية.

•يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية.

المشاركون :

•باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير.

•بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الإعلان.

•بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية– المتوسطية صيغة عملية.

•بقناعتهم أنه – فى سبيل الوصول لهذا الهدف– يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛ يتبنون برنامج العمل المرفق :

– سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف الشراكة

برنامج العمل:

1– مقدمـــة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف.سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة.و فيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون و هذا . لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخري طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني،كما تستطيع دول أخرى و المنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين. و يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف .

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار، و طبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة،كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو

متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، و المعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا لإعلان برشلونة .

– مشاركة سياسية وأمنية

– الشراكة الاقتصادية والمالية

–تأسيس منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية

–الزراعـة

–المواصلات :

–الطاقـة

–الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

–التخطيط الإقليمي

–السياحـة

–البيئـــة

–العلوم وتكنولوجيا

– الميـــاه

– صيـد الأسمـاك

4-**الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:** تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية تنمية الموارد البشريةيجب أن تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين . و فى سبيل تحقيق ذلك، سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية و يركز أساسا على التدريب و تقنية التعليم و الجامعات و غيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. و في هذا الصدد، كما في مجالات أخرى، سوف يعطي أهتماما خاصا لدور المرأة. كذلك سوف تساهم فى التعاون كل من المدرسة الأوروبية- العربية لإدارة الأعمال في(غرناطة) و المؤسسة الأوروبية في "تورينو. "

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة .

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات و مؤسسات التعليم العالي، و ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالي MED Campus كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (تقنية التعليم

الإعــلام :

إن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شانه أن يدفع إلى مزيد من التفاهم الثقافي و سيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل و خاصة من خلال برنامجه الحالي . MED Media و سوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشبـــاب:

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورومتوسطيين. ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أورومتوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ فى الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوى المؤهلات و تدريب المنظمين و الأخصائيين الاجتماعيين فى مجال الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورومتوسطي القادم لوزراء الشئون الخارجية.

الصحـــة:

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم فى هذا المجال عن طريق:

-زيادة التوعية و المعلومات و الوقاية.

-تنمية خدمات الصحة العامة و خاصة خدمات المراكز و الوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم و الطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة و وسائل السيطرة على الأمراض المعدية.

-تدريب موظفي الصحة و الإدارة الصحية.

-التعاون الطبي فى حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجــرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها .ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية MED MIGRATION وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب ، تجاره المخدرات و الجريمة المنظمة.

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية و القضائية وغيرها.

و في هذا السياق ، سيأخذ بعين الإعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات و تحسين إجراءات الأبعاد و تسليم المجرمين . و سيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن أتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها.

من أجل مقاومة تجاره المخدرات و الجريمة المنظمة بما في ذلك تهريب البضائع ، و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

الهجرة غير الشرعية :

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن أتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5- الاتصال بين المؤسسات :

الحوار البرلماني الأورومتوسطي

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن و التعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط ب(فاليتا) فى الفترة من 1-4 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995.

و على البرلمان الأوروبى المبادرة فى طرح الحوار البرلماني الأورومتوسطي مع البرلمانات الأخرى و سوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين فى الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبية الأخرى و بالأخص المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للمجموعة الأوروبية و نظرائها المتوسطيين في تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلة بالشراكة الأورومتوسطية.

فى سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين. فى هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورومتوسطي للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية فى (مدريد) فى 12-13 ديسمبر /كانون الأول.

ملحق (3)

إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

حوار 5 زائد 5

إنّ رؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا – فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال)، المجتمعين في القمة الأولى لحوار 5+5 يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، وبحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي،وعيا منهم بأهمية ما يجمع بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من إرث تاريخي وحضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم والاستقرار والإزدهار.

- ✓ يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير الشامل من أجل خدمة المصالح المشتركة وإرساء شراكة على أساس التضامن فيما بينها،
- ✓ يعربون عن ارتياحهم لاستمرار وتعزيز حوار 5+5 وفقا لروح إعلان روما في 10 أكتوبر 1990 وإعلان الجزائر في 27 أكتوبر 1991 وإعلان لشبونة في 26 جانفي 2001،

و علي إثر تبادل وجهات النظر حول المحاور المدرجة في جدول أعمال القمّة، يعلنون ما يلي:

مبادئ عامة

اقتناعا منهم بأن تطوّر الوضع السياسي والأمني والاقتصادي على الصعيد الدولي يفرز تحديات جديدة

-يؤكّدون مجدّدا الإرادة التي تحدوهم إلى تدعيم إجراءات بناء الثقة في جميع المجالات والتشاور والحوار بين بلدانهم من أجل بلورة رؤية مشتركة للقضايا القائمة بما يساعد على حلها سلميا ويسهم في تلبية تطلعات شعوب الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

-يتفقون على أهمية ترافق مسار توسيع الاتحاد الأوروبي مع مجهود أوروبي موازٍ لدعم الضفة الجنوبية للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، يرحبون بسياسة الجوار الجديدة المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي، معتبرين أنها ينبغي أن توفر فرصا جديدة تعزّز العلاقات بين ضفتي الحوض الغربي

للمتوسط، وترسي بالاعتماد على الوسائل الملائمة، شراكة شاملة متضامنة متوازنة تستند إلى مبادئ حسن الجوار والاحترام والثقة المتبادلة.

-يجدّدون إدانتهم الشديدة للإرهاب بكافة أشكاله وللجريمة المنظمة عبر الوطنية ولاسيما الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وتبييض الأموال.

-يؤكدون التزامهم بالعمل جماعيّا على مكافحة هذه الآفات، نظرا لما تشكله من خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة.

-يرحّبون بمبادرات دول فضاء 5+5 الرامية إلى تعزيز العمل المشترك وتكثيفه من أجل القضاء على هذه الآفات ويؤكدون ضرورة مزيد التنسيق فيما بين بلدانهم قصد اعتماد هذه المبادرات على المستويين الإقليمي والدولي.

-يجددون التزامهم بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدولية ذات العلاقة لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373،

-يؤكدون الأهمية التي تكتسيها الاقتراحات المتصلة بإبرام اتفاقية أممية عامة حول الإرهاب وبالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول هذه الظاهرة بإشراف منظمة الأمم المتحدة، كما يعربون عن اهتمامهم بمبادرة الرئيس زين العابدين بن علي الداعية إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب بما يساعد على تعزيز التوافق الدولي وعلى استبعاد كافة أوجه الخلط، وذلك في كنف الاحترام الكامل للمواثيق الدولية ذات العلاقة.

-يعربون عن عزمهم على مزيد تدعيم التعاون في مجال الأمن بين دولهم من ناحية وفي المجال السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وعلى تكثيف التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يساهم في تعزيز دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

- ينوهون بأهمية التعاون الوثيق القائم بين وزراء داخلية بلدان حوار 5+5 ويدعونهم إلى مزيد تكثيفه.

يأخذون علما بمشروع "ميثاق السلم والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط" المقدم من طرف الجماهيرية العظمى.

إدراكا منهم لعمق الترابط الاقتصادي والاجتماعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

-يجدّدون تشبثهم بمسار الاندماج الاقتصادي الجهوي والإقليمي وذلك من خلال إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر كإحدى الأدوات الكفيلة بتحقيقه.

-يشددون على أهمية تجسيم التعاون في كنف التضامن من أجل تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

- يرحبون باعتماد سياسات معززة للتعاون بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا للاندماج الاقتصادي المغاربي،

-يؤكدون الحاجة إلى تكثيف التعاون المثمر على أساس تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية ولا سيّما تطوير الاستثمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال والاستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا ودعم الحركة السياحية وتيسير المبادلات وحماية المحيط ودعم البنية الأساسية والقدرات المتاحة في قطاعات الطاقة والبيئة والمياه والنقل والاتصالات وذلك بهدف توفير القاعدة الضرورية للتنمية المستديمة بالمنطقة،

-يؤكدون أهمية تطبيق التسهيلات الأورومتوسطية في مجالي الاستثمار والشراكة وذلك في أفق إنشاء المصرف الأورومتوسطي الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاندماج الإقليمي في هذا الفضاء.

التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني

وعيا منهم بأهمية التواصل البشري بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وحرصا منهم على تعميقه وإثرائه،

-يعربون عن ارتياحهم لاعتماد المقاربة الشاملة والمتوازنة لظاهرة الهجرة في إطار إعلان تونس الصادر في شهر أكتوبر 2002 عن الندوة الوزارية المكلفة بقضايا الهجرة والوثيقة المتعلقة بتطبيق هذا الإعلان التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الثاني بالرباط في شهر أكتوبر 2003، ويرحبون باستضافة الجزائر للدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري للهجرة للحوض الغربي للمتوسط خلال سنة 2004.

-وإذ يستذكرون نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في شهر أفريل 1994، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، يجمعون على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في بلدان إقامتهم، والعمل على حماية حقوقهم وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في هذه البلدان، ويعلنون مساندتهم لكافة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة.
- يعربون عن قناعتهم بأن تنظيم الهجرة باتجاه أوروبا يشكل عاملا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا مهمّا سواء بالنسبة إلى البلدان المضيفة أو إلى البلدان الأصلية.

-يؤكدون أن مجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تستدعي القيام بعمل مشترك وتعاون منسق بما في ذلك المجال العملياتي وكذلك معالجة أسبابهما الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية .

التشاور السياسي

-إثر استعراضهم للوضع الدولي الراهن والتبادل المعمّق للآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وما تفرضه من تحديات على السلم والأمن في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وفي العالم،.

- يؤكدون أهمية تكثيف التشاور بين بلدانهم من أجل المساهمة في التسوية السلمية لمجمل هذه القضايا،

-يدعون إلى تفعيل مسيرة السلام في الشرق الأوسط طبقا للشرعية الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي 1515 بما يعزز حظوظ التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي،

-يعربون عن دعمهم لاستعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة أراضيه وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1511 من أجل إحلال السلام فيه والشروع في إعادة إعماره والإسراع في نقل السلطة إلى العراقيين،

-يجدّدون الإعراب عن إرادتهم المشتركة للتعاون من أجل جعل منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط فضاء سلم واستقرار وتضامن وازدهار وحرية وعدالة، على أساس احترام القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان وتكريس دولة القانون،

-إيمانا منهم بضرورة تعزيز التعاون من أجل تنمية مستديمة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، يدعون الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة الجوار الجديدة، إلى اعتبار هذا الفضاء منطقة استراتيجية بحاجة إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز أسباب أمنها واستقرارها واندماجها الجهوي .

أولا:المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1) أبادي الفيروز ، "**القاموس المحيط**"، **ط1**،(**بيروت: دار إحياء الثرات العربي، 1991**).

2) أحمد يحي الكعكي، "**الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان**"،(بيروت: دار النهضة العربية،1978).

3) أمين سمير، و علي الكنز، "**العلاقات الأوروبية العربية-قراءة عربية نقدية-**"،(منتدى العالم الثالث داكار)،(القاهرة :مركز البحوث العربية).

4) إسماعيل مازن الرمضاني، "**مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي، في الأمن والجماهير**"،(السنة الثانية، العدد 04، تموز، جويلية 1981).

5) إبراهيم محمد فضة، "**مشكلات العلاقات الدولية : دور الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السياسة الخارجية**"، (الأردن:شركة المطابع النموذجية،ط1، 1982).

6) آمال يوسفي ،" **بحوث في علاقات التعاون الدولي**"، (الجزائر: دار هومة ،2007).

7) المدني توفيق ، الجزائر:"**الحركة الإسلامية والسلطة**"،(الكويت: دار إرطاس للنشر،1998).

8) الرشيدي أحمد ومجموعة من المؤلفين، "**المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**"، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003).

9) الميلي محمد ،"**الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**"، (باريس :مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996).

10)العثمان عثمان ،"**مأزق التسوية السياسية: الصراع العربي الإسرائيلي**"،ط.1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع).

11)السيد عدنان حسين، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط.1، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1989م).

12)الكيلاني إبراهيم وآخرون،"**القاموس الأمني: إنجليزي– عربي**"، مادة (هجرة)، ط.1. (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997).

13)الكيالي عبد الوهاب، "**موسوعة السياسة**"، ج.3، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م).

14)الحسن عثمان محمد نور و عوض الكريم ياسر المبارك، "**الهجرة غير المشروعة والجريمة** "،(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008).

15)الغزال إسماعيل ،" **الإرهاب والقانون الدولي**"، ط.1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).

16)الفيلالي مصطفى،"**المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**"،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

17)بيلز أليسون .ج.ك،"**عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاما ،في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**" ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2006).

18)بركات محمد ، "**مشكلات الحدود العربية أسبابها النفسية وأثارها السلبية**"، (ط1، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2005).

19)بن سليمان ناصر العمر، "**رؤية إستراتيجية في القضية الفلسطينية**"، (الرياض: د.د.ن، 1422هـ).

20)بن الشيخ عبد الله المحفوظ بن بيه،"**الإرهاب التشخيص والحلول**"، ط.1، (الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2007).

21)جاكوب موندي، "**الصحراء الغربية بين الحكم الذاتي والانتفاضة**"، ترجمة: حمادي البشير، (ميدل إيست ريبورت أون لين، 2007م).

22)جبارة تيسير، **تاريخ فلسطين**،(الأردن : دار الشروق، ط1، 1998).

23)جمعية الأطلس،" **الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي**"، ج 1. (جمعية الأطلس، جامعة القاضي، مراكش، المغرب).

24)هارون فرغلي،"**الإرهاب العولمي..وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**"، (القاهرة: دار الوفي، 2006).

25)حامد أمين هويدي،" **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**"، ط.1، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 1983م).

26)كامل ثامر الخزرجي،"**العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، (ط1، 2005).

27)مارل مارسيل ،"**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**"، (ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

28)محمد محسن صالح، "**الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**"، (د.ب.ن: المركز الفلسطيني للإعلام، 2003م).

29)متولى محمد ، "**إتفاقية رودس بين العرب و إسرائيل 1949م**"، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1974م).

30)محمود محمد السرياني، "**الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها و تطورها ومشكلاتها**"، ط.1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م).

31)محمود عبد اللطيف ،" **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**"، ط.1، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003).

32)مصطفى بخوش، "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة–دراسات في الرهانات و الأهداف**"، (الجزائر : دار الفجر للنشر و التوزيع،2006).

33)محمد محسن صالح، **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط.1، (كوالالمبور: Edan Idaman, Batu 5, Off Jalan Gombak, 2002م).

34)علي محمد داهش،"**دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**"، (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب،2004).

35)عبد السلام خليفة الشاوش، "**الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**"، ط.1، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2008).

36)عرنوق مفيد ،"**أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**"، ط.1، (بيروت: منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م).

37)علي محمد القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، ط.1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002م).

38)عبد المطلب محمد الخشن،"**تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2007).

39) فتحي محمد عيد،" **الإجرام المعاصر**"،(الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية).

40)صابر محمد عنتر، "**الأمن والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى الأمن العربي، قضايا عربية**"، (بغداد، العدد 04، 1980).

41)صبري إسماعيل مقلد،" **الإستراتيجية والسياسة الدولية**"، (ط1، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث).

42)صادق محمد صبور، "**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**"،(القاهرة، دار الأمين، ط**1**، **2006**).

43)صبح علي، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945م 1995م**، ج.2، (بيروت: دار المنهل للبناني للطباعة والنشر، 2006م).

44)صالح محمد المسفر، "**الاتحاد الأوربي و أبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها**"،(باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي،1997.).

45)صايج مصطفى ،" **الاتحاد المتوسطي–خلفيات و سيناريوهات**–"،(في: العالم الاستراتيجي)، (الجزائر:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، 2008).

46)قاسم رائد،" **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ** "،(القاهرة: د د ن، 2005).

47)ثابت أحمد ،"**الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** "، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995).

48)خلف عبد المالك التميمي،"**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي –دراسة تاريخية مقارنة–**"، (الكويت: عالم المعرفة، 1983).

49)غراهام ايفانز و تونهام جيفري ،" **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**"، مادة (الهجرة غير الشرعية)، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 1997م)

50)Alvaro de Vasconcelas, **la nouvelle Europ et la méditerranée occidental**, Revue de L'OTAN, vol **39**, **n05**, **Octobre 1991**.

51)Battistella (Dario), Théories **des Relations inter nationales**, Paris, Presses de science Po, **2006**.

52)Bernard Ravenel, **la méditerranée le nord contre le sud**,paris :edition l'harmattan,**1983**.

53)Dillon (Michael), **politics of security**: **towards a political philosophy**, london and new york , roudledge, **1996**.

54)D.Held .A.MC GRFW, **Global Transformations**, Cambrdge Universty, **2003**.

55)David A.Harris, **Israël Et Le Conflit Israélo-Arabe**, (AMERECA, **2005**).

56)Derek Lutterbeck, **Policing Migration In The Mediterranean**, In Mediterranean Politics, (vol **11**, N°**1**, Rotledge, March **2006**).

57)Danielle Van Brunt Smith, **Western Sahara**, fmo country guide.

58)Jeremy Pressmank, **A Brief History Of The Arab-Israeli conflict**, (copyright Jeremy pressmen, 2005).

59)Jacque Thobie ; Roland perez et autres, **enjeux et rappoerts deforce en Turquie et en Mediterranée**, Paris : L'harmattan, **1996**.

60)Jean Francos Daguzan, **la méditerranée en quéte d'une organisation politico-stratégique**,**Défense nationale**, octobre**1997**.

61)Khadija Mohsen Finan, **Trente Ans De Conflit Au Sahara Occidental**, (Ifri Progremme Maghreb, **2008**).

62)Marie lucy Dumas,**les lieux de la méditerranée**,**presentation géographique** ,paris:foundation des études de défence nationale,**1992**.

63)Marc Bennefousé, **Réfelxions sur une politique arabe**, **défense nationale**, aout –septembre **1998** .

64)MC Seweeny (Bill) , **Security** , **Identity and Intereste a sociology of International Relations**,Cambrige,Cambrige Unversity press ,**1999**.

65)Paul Marie De La Gorce, **Wahington et La Maitrise de monde**, **monde diplomatique**, Paris, avril **1992**.

66)Piérre willa , **la méditerrannée comme espace inventé**.

67)Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, **Sahara Occidental**: **Le Coût Du Conflit**, (Crisis Group International Working To Prevent Conflict Worldwide. n **65**. **2007**).

68)WOlfers Arnold (**1952**) ,**national Security as an ambiguous symbol**, dans wolfers (Arnold)(discord and collaboration Baltimore ,Johns Hopkins University press ,**1962** .

ب- المذكرات ورسائل التخرج:

69)( ) أحمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الأورو متوسطية** ،(رسالة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2000-2001).

70) أعجال لعجال محمد الأمين، "**استراتيجية الإتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي**"،(مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2006-2007).

71) إيمان هلاوي، خيرة عماري ، "**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**"، (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012).

72) العايب خير الدين ،"**الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995).

73) ولد المامي النان،" **اتحاد المغرب العرب و آفاقه المستقبلية**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ،1996).

74) ليديا مناعي،"**الاتحاد المتوسطي: نحو جماعة أمنية متوسطية**"،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010)

75) لدمية فريحة ، لعور راضية وشرايطية سميرة،" **تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**"،(مذكرة ليسانس تخصص علاقات دولية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جماعة خيضر بسكرة، 2006-2007).

76) معمري خالد ،"**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2009).

77) منيرة بلعيد ، "**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**"،(مداخلة ضمن الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق، تنظيم جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008).

78) محمد أبصير طالب، "**المشكلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).

79) عبد الرحمن منيب شبيب، "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1991-2002**"، (مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في الدراسات العليا في كلية الاقتصاد ، قسم التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2003).

80) عطيش يمينة ، "**البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007).

81) عزيز نور حسن الحلو،"**الإرهاب الدولي – دراسة قانونية مقارنة–**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، هلسنكي– فنلندا، 2007).

82) عمار حجار ، "**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002).

83) رميدي عبد الوهاب ،" **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية** "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية في جامعة الجزائر ،2007).

84) رياض حمدوش،" **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي" الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"** ، (جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008).

85) رادف طارق ،"**الاتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005– 2004).

ج– الملتقيات و المحاضرات :

86) أمحند برقوق ،" **التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**"، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي).

87) التوفيق حكيمي ، "**محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية** "،(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، بجاية: جامعة باجي مختار،السنة الجامعية : 2009–2010).

88) بن بونوار بن صايم ،"**تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط**"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،(تنظيم:جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر ، 2008).

89) بونوار بن صايم ، "**محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية**" (قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: 2010م–2011م).

90) جمال ساسي ، "**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط– واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29– 30 أفريل 2008).

91) كشو عبد الرفيق ، "**مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها**"،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29- 30 أفريل 2008).

92) محمد عياد سمير، "**الهجرة في المجال الأورومتوسطي –العوامل والسياسات–**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29- 30 أفريل 2008).

93) محمد غربي ، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29- 30 أفريل 2008)

94) مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، ط.2،(القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع ،2006).

95) عبد النور ناجي ، "**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق"، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 29- 30 أفريل 2008).

96) رياض حمدوش ، **محاضرة في مقياس" التكامل و الاندماج"**، (ألقيت على طلبة السنة رابعة،علوم سياسية، فرع علاقات دولية)،(جامعة قسنطينة،2009-2010).

د- المجـلات:

97) الأشهب خالد ،" **أوربا والعرب والمستقبل**"، (مجلة أوربا والعرب، العدد 166، ماي 1997).

98) المشاط عبد المنعم ،"**نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي**"، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 54، أوت 1983)..

99) الرشيدي حسن ،"**الشرق الأوسط الكبير و النيات الخفية، مجلة البيان**"،(الرياض، **2004**).

100) إسماعيل جنادي ،" **الجوانب الأمنية للتعاون الأورومتوسطي،حدوده وآفاقه**"، مجلة السياسة الدولية،(العدد:60،**1999**)

101) بالاثيو آنا فاليلير سوندي، ترجمة : عادل زقاغ،" **مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط**"، (**مجلة علم السياسة و العلاقات الدولية: قراءات عالمية**)، (باتنة، المجلد 1، العدد 2،2005).

102) كريستوفر وورين ، "**خطاب أمام الكونغرس الأمريكي،مجلة المجال**"،(واشنطن:وكالة الإعلام الأمريكية،1993.).

103) محمد سنية الفقي،رابطة،" **دول الآسيان و الصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة**، مجلة السياسة الدولية، (العدد159،جانفي 2005).

104) **مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة تلمسان أبي بكر الصديق، 2009).

105) ستيفن مارياج و موندي جاكوب ، "**2006 التحول إلى ميدان المعركة: من المقاومة المسلحة إلى نضال جماهيري لا عنفي في الصحراء الغربية**"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، ع.8، (2006)

106) عبد الله مصطفى أبو القاسم خشيم، "**الهجرة في إطار العلاقات الدولية**" ،مجلة دراسات 28 (2007).

107) عبد اللطيف خالد ، "**مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**"، **في: مجلة السياسة الدولية**،(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ، العدد 123،، جانفي 1995).

108) شريط عابد ،" **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي**"،(في:**مجلة العلوم الإنسانية**، مديرية النشر و التنشيط العلمي)، (جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 21، جوان 2004).

هـ- الجـــــرائـد:

أ- باللغة العربية:

107) عن جريدة الخبر الجزائرية، "**حديث للسيد نيكولا ساركوزي**"، رئيس الجمهورية الفرنسية، 10 يوليو 2007.

ب- باللغة الفرنسية:

108) Yahia H Zoubir, « **Le Conflit Du Sahara Occidental**: **Enjeux Régionaux Et Internationaux** », Journal De Horizon Géostratégie, (N°.1431).

و- الوثائق الحكومية:

109) هيومن رايتس وواتش، "**حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين**"، (ديسمبر 2008).

110) عن المعهد التربوي الوطني، **الأطلس العالمي**، الجزائر، د.س.ن.

111) مجموعة باحثين ، "**نحو سيناريو جديد للشراكة الأورومتوسطية**"، (المعهد القاطلوني للبحر المتوسط، برشلونة،1995).

ز-دراسات أخرى على الأنترنت :

112) أبونجم ميشال ،" **منتدى «5 زائد 5» يقيم آلية تعاون أمني في منطقة المتوسط ويركز على محاربة الإرهاب**"، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن: http://www.5plus5.tn/arabic/declaration-tunis.htm

113) أحمد ثابت ،"**الشرق الأوسط الكبير**"،على الرابط www.islam-online.net: تمت زيارة الموقع . 2013/04/07

114) اليحياوي يحي ،" **رهانات ومتاهات الاتحاد من أجل المتوسط**"، نقلا عن: http://www.arabrenewal.org/templates/Bright Light/Styles/fixed.css" type="text/css

115) " **النتائج الحقيقية ال"قمة 5+5"** : بين النوايا المضمرة والتصريحات المعلنة"، نقلا عن: http://www.albadil.org/spip.php?article88

116) المركز الوطني للمعلومات ، " **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**"،جمهورية اليمن، أفريل 2005، ص ص 32-34 ،نقلا عن:. **http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pdf**

117) بلخيرات،حسين "المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي: تحليل لعوامل الاختلال"، من الموقع الالكتروني: .www.houcinebelkhairatmaktoobblog.com/165/1، تاريخ الدخول: 01-01-2013.

118) جريدة البيان، "**الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك**". نقلا عن موقع: www.albayan.com/image/am.arabwork.doc

119) ولد محمد عبد الداييم، "**مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي**"، نقلا عن موقع: **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4**-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm

120) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "**الاتحاد من أجل المتوسط**"، نقلا عن:http://ar.wikipedia.org

121)ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "**الصراع العربي الإسرائيلي**"، من الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D، تاريخ الدخول: 16-01-2013.

122) يعقوبي محمد ، عزي الأخضر ، "**الشراكة الأورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية**"، نقلا عن: **www.falsteen.com**

123) نشرة معهد " إليكانو الملكي"،"**الصحراء الغربية 1975– 2005: تبدل تغيرات نزاع محاصر**"، ترجمة: مصطفى محمد الأمين، (مؤسسة إلكانو الملكية، 2005)، ص.2، من الموقع: http://www.realinstitutoelcano.org/analisis/711.asp .

124) نيوف صلاح ،" **الاتحاد من أجل المتوسط.. كيف نبدأ؟**"، نقلا عن: http://www.alarabiya.net/views/2008/06/18/51683.html

125) " **ست وحدات بحرية تمثل بلدان مبادرة الـ 5+5 بميناء الجزائر** "، نقلا عن: http://www.el-massa.com/ar/content/view/13060

126) عبد الله تركماني،"**جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي**" ، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، نقلا عن: http://www.dctcrs.org/s5150.htm

127) قسم الأخبار بالجزيرة،"**الاتحاد المتوسطي**"، نقلا عن:
http://aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=10860

128) غودوي خوليو ،" **الاتحاد من أجل المتوسط**": ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟"، نقلا عن:
http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=12.

Sites internete:

129) Piérre willa,**laméditerrannée comme espace inventé**http://www.fscpo.unict.it/EuroMed/jmwp25.htm .p**06**

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وامتنان	
خطة الدراسة	
مـقدمة	أ
الفصل الأول : التأصيل النظري لمفهوم الأمـن	01
المبحث الأول: تطور الظاهرة الأمنيـة	02
المطلب الأول: مفهوم الأمـــن	02
المطلب الثاني: تطور الظاهرة الأمنية أثناء وبعد الحرب الباردة	06
المبحث الثاني: خصائـص الأمن وأبعـاده	14
المطلب الأول: خصائـص الأمـــن	14
المطلب الثاني: أبعــاد الأمــن	15
المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية المفسرة لمفهوم الأمن.	21
المطلب الأول: النظريات التقليدية لمفهوم الأمن (الكلاسيكية).	21
المطلب الثاني: النظريات الحديثة لمفهوم الأمن.	24
الفصل الثاني: مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.	43
المبحث الأول: المصادر التقليدية المهددة للأمن في المنطقة المغاربية.	44
المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي	44
المطلب الثاني: النزاع في الصحراء الغربية.	51
المبحث الثاني: المصادر الحديثة المهددة للأمن في المنطقة المغاربية	58

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية.	58
المطلب الثاني: مشكلـة الإرهـــــاب.	64
الفصل الثالث:التحولات الدولية ومشاريع الشراكة الأورو أمريكية في ظل التنافس على المنطقة المغاربية .	75
المبحث الأول: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و ثأثيرها على أطراف التنافس .	76
المطلب الأول: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و ثأثيرها على الطرف الأوربي .	76
المطلب الثاني: التحولات الدولية الأمنية و الاقتصادية و ثأثيرها على الطرف الأمريكي .	79
المبحث الثاني: مشاريع الشراكة الأورو أمريكية في المنطقة المغاربية .	82
المطلب الأول: مشاريع الشراكة الأوربية في المنطقة المغاربية .	87
المطلب الثاني: مشاريع الشراكة الأمركية في المنطقة المغاربية .	87
المطلب الثالث: آليات مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية .	96
الخاتمة	120
قائمة الملاحق	125
قائمة المراجع	150
فهرس المحتويات	162